جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦٠)

أثر تغييرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية

ديسمبر ١٩٩٠

" المحتويـــــات "

الموضـــــوع	الصفحـة
١ ـ مقدمـــــة :	
٢ ـ الفصل الأول : تكلفة المكون الاجنبى فى تكلفة الانتاج الزراعى	١
١ ـ تمهيـــد	١
٢ ـ هيكل تكلفة الانتاج الزراعى النباتـــى	٢
٣ ـ تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الانتاج	٤
(٣ـ١) المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعيـــة	٤
(٣ـ٢) المكون الاجنبى المباشر فى تكلفـــة الاسمدة الكيماويـــة	١١
(٣ـ٣) المكون الاجنبى المباشر فى تكلفـــة المبيدات الزراعيـــة	١٩
٤ ـ تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة الانتاج .	٢٤
(٤ـ١) المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفـــة الآلات والمعدات الزراعيـــة	٢٤
(٤ـ٢) المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفـــة الأسمدة الكيماويـــة	٢٥
(٤ـ٣) المكون الأجنبى غير المباشر فى تكاليف المبيدات الزراعيـــة	٢٧

الموضـــــوع	الصفحـــة

٥ ــ تكلفة المكون الأجنبى فى بذور وثمار التقاوى ٣٠

٦ ــ تكلفة المكون الاجنبى والمحلى فى التكاليف الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى ٣١

٧ ــ تكلفة المكون الاجنبى فى الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى ٣٧

الفصل الثانى : أسعار الصرف وتأثير تغيراتها على القطاع الزراعى : ٤٢

١ ــ تمهيـــــد ٤٢

٢ ــ أسعار الصرف المطبقة فى المعاملات التجاريـــــة الزراعيـــة ٤٢

٣ ــ حجم المكون الأجنبى فى تكاليف الانتاج الزراعى ... ٤٧

٤ ــ أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الانتاج الزراعى .. ٤٧

(٤ــ١) تكلفة المدخلات الزراعية الصناعية ٥٢

(٤ــ٢) التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى ٥٨

(٤ــ٣) الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج ٦٤

٥ ــ التغير فى سعر الصرف ، والدخل الزراعـــــى ، وتوزيعاتـــه ٦٨

٦ ــ الميزة النسبية للمحاصيل والدورات الزراعية البديلة بمنظور المنتج الزراعى ٧٤

٧ ــ أسعار المحاصيل الزراعية ، وأجور العمل البشرى الزراعـــى ٨١

٨ ــ الغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتكلفـــــة الانتاج وأسعار الحاصلات الزراعية ٨٥

الموضـــــوع	الصفحـــه

٩ ـ تعديل أسعار الصرف بالنسبة للصادرات ، والواردات الزراعية ٩٣

٤ ـ الفصل الثالث : التغير فى أسعار الصرف ، والاستهلاك الغذائى : ١٠١

١ ـ تمهيـــد ١٠١

٢ ـ اتجاهات الاستهلاك الغذائى فى الفـــترة التاريخية الماضية ١٠١

٣ ـ الاتجاهات المتوقعة للاستهلاك الغذائى مع تغير أسعار الصرف وأرتفاع أسعار السلـــع الغذائية ١٠٦

٥ ـ نتائج وتوصيات ١١٧

٦ ـ ملحـــق .....

٧ ـ مراجـــع .....

" مقدمـــــــة "

يدور البحث حاليا حول تصحيح مسار الاقتصاد القومى المصرى ، ومن المحاور الاساسية التى تستند اليها اجراءات التصحيح ، اتجاه السياسة الاقتصادية الى تغير سعر الصـــرف للنقد الأجنبى الى المستويات القريبة من أو التى تعبر عن تكلفته الحقيقية . ونظرا لأن أغلب السلع الزراعية ، وكذلك المدخلات الزراعية تقيم تكلفة المكون الأجنبى المرتبطة بها وفقا لأسعار صرف خاصة محددة من قبل الدولة ، وعند مستويات أقل من التكلفة الحقيقية للنقد الأجنبى ، ومن ثم فمن المتوقع أن يكون للتغيرات فى أسعار الصرف وفى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحليـــة آثارها على القطاع الزراعى ليس فقط من منظور تكلفة انتاج السلع الزراعية المختلفة أو مستـــــوى الدخول الزراعية ، بل أيضا على توزيعات الدخول الزراعية ، واحتمالات تغيير الميزة النسبيـــة للمحاصيل والدورات الزراعية البديلة من منظور المنتج الزراعى ، وذلك فضلا عن الاحتمـــــالات المتوقعة لهذه التغييرات على الاستهلاك من المحاصيل والسلع الزراعية ، كمحصلة نهائيـــــة لأرتفاع تكلفة الانتاج المحلى منها وأسعارها بالسوق المحلية ، وكذلك لارتفاع تكلفة الواردات مـــن السلع والمواد الغذائية أو التصديرية منها والمصاحبة لتغير سعر الصرف بالنسبة للصادرات والواردات الزراعيـــــة .

وعليه فان الدراسة الحالية قد أستهدفت تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكاليف الانتاج الزراعى وفقا لأسعار الصرف المعبرة عن الفترة التى شملتها الدراسة ، ثم التعريف بأسعـــــار الصرف المطبقة بالمعاملات التجارية المرتبطة بالمدخلات والمحاصيل الزراعية المختلفة خـــلال هذه الفترة ، واتجاهات التغيرات المستقبلية بها وآثارها المتوقعة على الجوانب المشار اليهـــا عاليه . وهنا يجدر الاشارة الى أن الدراسة الحالية قد أقتصرت على دراسة الجوانب المشـــار اليها بالنسبة للانتاج النباتى فقط دون غيره من الأنشطة الزراعية الأخرى أمام تعذر توافـــــر البيانات والمعلومات اللازمة فى هذا الشأن .

ولقد تناول الفصل الأول من الدراسة التعريف بهيكل تكلفة الانتاج الزراعى النباتى ثم تقدير تكلفة المكون الاجنبى فى تكاليف المدخلات الزراعية واجمالى تكلفة الانتاج الزراعى على مستوى القطاع والمستوى المحصولى ، الى جانب تقدير تكلفة المكون الاجنبى فى الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى . أما الفصل الثانى من الدراسة فقد تناول التعريف بأسعار الصرف المطبقة فى المعاملات التجارية الخاصة بالمدخلات الزراعية والمحاصيل والسلع الزراعية خلال الفترة التى شملتها الدراسة ثم تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكاليف الأنتاج الزراعى ، وتقدير أثر التغير فى أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية على تكلفة الانتاج من المحاصيل الزراعية النباتية ، والدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج ، ثم تقدير الآثار المتوقعة لذلك على الدخول الزراعية من نشاط الانتاج النباتى ، وتوزيعاتها ، ثم على الميزة النسبية للمحاصيل والدورات الزراعية البديلة من منظور المنتج الزراعى ، كما تناول تقدير الآثار المتوقعة لذلك على أسعار المحاصيل الزراعية وأجور العمل البشرى فى الزراعة ، فضلا عن آثار تعديل سعر الصرف بالنسبة للصادرات والواردات من المحاصيل الزراعية . هذا على حين أختص الفصل الثالث من الدراسة بالتعريف باتجاهات الاستهلاك المحلى من السلع والمواد الغذائية عبر الفترة التاريخية الماضية ، ثم الاتجاهات المتوقعة للاستهلاك الغذائى مع تغير أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية ، وأرتفاع أسعار السلع الغذائية .

وأخيرا فقد تضمنت نتائج وتوصيات الدراسة أهم النتائج التى توصلت اليها الدراسة مع توصياتها بشأن السياسات الزراعية ، والمالية ، والاقتصادية بشأن التخفيف من الآثار الاجتماعية لسياسة تغير سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية على المستهلك المحلى خاصة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل .

ولقد شارك فى اعداد هذه الدراسة كل من الأستاذ الدكتور / محمد سمير مصطفى (الباحث الرئيسى للدراسة) ، والأستاذ الدكتور / عبد القادر دياب . المستشاران بالمعهد ، كما عاون فى تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة السيد / محمود علام عبد العزيز بالمركز القومى للبحوث .

الفصل الأول : " المكون الأجنبى فى تكلفة الانتاج الزراعى "

١ ـ تمهيـــد :

يتمثل المكون الأجنبى فى التكلفة الجارية للأنتاج الزراعى فى تكلفة الواردات من مستلزمات الانتاج الزراعى ، والتى يمكن أن تسمى بالمكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الانتاج الزراعى ، والذى يتمثل فى حالة الزراعة المصرية فى تكلفة الواردات من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية بالاضافة الى ما قد يستورد من بذور أو ثمار أو شتلات التقاوى اللازمة لانتاج بعض المحاصيل الزراعية ، وذلك فضلا عن قيمة القسط السنوى لاهلاك الآلات والمعدات الزراعية المستوردة من الخارج ، وتكلفة قطع الغيار المستوردة اللازمة لأعمال الصيانة السنوية لهذه الآلات والمعدات الزراعية .

وبالاضافة الى المكون الأجنبى المباشر هناك أيضا ما يمكن أن يسمى بالمكون الأجنبى غير المباشر الذى يتمثل فى تكلفة المكون الأجنبى فى الصناعات المحلية القائمة على أنتاج مستلزمات الانتاج الزراعى خاصة فى صناعة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، وصناعة الآلات والمعدات الزراعية . وهنا يجدر الاشارة الى ما قد يثار حول ما يمكن أن يسمى بتكلفة المكون الأجنبى المستتر ، والذى يعبر عن تكلفة الفرصة البديلة لبعض مستلزمات الأنتاج الزراعى التى تصدر الى الخارج الى جانب استخدامها فى الزراعة والتى تتمثل أساسا فى حالة الزراعة المصرية فى الوقود والزيوت المستخدمة فى الزراعة . وفى هذا الشأن فانه لمن الجدير بالذكر أن تقديرات هذا المكون (الأجنبى المستتر) يخرج عن اطار الدراسة الحالية ، حيث مازالت السياسة السعرية للمواد البترولية تحدد أسعارها المحلية بمستويات تقل عن أسعارها العالمية لاعتبارات اقتصادية واجتماعية ، ومن ثم وفى اطار الهدف العام للدراسة الحالية والذى يسعى الى قياس أثر تغيرات سعر الصرف على تكلفة الانتاج الزراعى ، فان تقدير هذا المكون

الأخير لن يكون ذات مضمون فى هذا الشأن من ناحية ، فضلا عن أن تكلفة هذا المكون فى التكلفة الاجمالية للأنتاج الزراعى تعد ذات وزن نسبى صغير لايؤثر على النتائج المتوقعة اذا ما أفترض أخذ ذلك المكون فى الحسبان .

وعليه يمكن ايجاز هدف هذا الفصل من الدراسة فى تقدير قيمة المكون الأجنبى المباشر وغير المباشر فى تكلفة الانتاج الزراعى بعد التعريف بهيكل تكلفة الانتاج الزراعى على مستوى القطاع والمستوى المحصولى بغرض التعرف على الاهمية النسبية لمكونات التكلفة التى تشتمل على مكونات أجنبية فى اجمالى تكلفة الأنتاج الزراعية الى جانب التعريف بوزنها النسبى فى اجمالى قيمة الأنتاج والمنتج الزراعى .

٢ ـ هيكل تكلفة الانتاج الزراعى النباتى :ـ

تشير الاحصاءات الزراعية لتكاليف مستلزمات الانتاج الزراعى النباتى خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ الى أن تكلفة الأسمدة الكيماوية تأتى فى المرتبة الأولى بين مستلزمات الانتاج الأخرى من حيث وزنها النسبى فى اجمالى تكاليف مستلزمات الأنتاج الزراعى النباتى حيث تمثل ما نسبته ٣٨ر٥٪ منها خلال هذه الفترة ، كما يلاحظ أن تكلفة الأسمدة الآزوتية تمثل النسبة العالية فى اجمالى تكلفة الأسمدة على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (١) . وتأتى تكاليف التقاوى فى المرتبة الثانية بعد تكاليف الاسمدة الكيماوية حيث تمثل ما نسبته ٣٤ر٧٪ من اجمالى تكلفة مستلزمات الأنتاج الزراعى النباتى خلال نفس الفترة ، على حين تأتى تكاليف المبيدات الحشرية فى المرتبة الثالثة اذ تمثل ما نسبته ١٣ر٠٪ من اجمالى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى النباتى . ثم تأتى بعد ذلك تكاليف اهلاك وصيانة الآلات والمبيدات الزراعية ثم تكلفة الوقود والزيوت على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر .

هذا واذا كانت تقديرات القيمة الاجمالية للأنتاج النباتى على مستوى القطاع الزراعى تشير الى أنها بلغت نحو ٣ر٥٣٥٣ ، ٢ر٦٩٢٠ ، ٩ر٨٠٧٧ مليون جنيه خلال السنوات الثلاث على الترتيب وبمتوسط يبلغ نحو ٨ر٦٧٨٣ مليون جنيه سنويا خلال فترة الثلاث السنوات ، لكان معنى ذلك أن تكلفة مستلزمات الأنتاج لنشاط الأنتاج النباتى تمثل ما نسبته ٢ر٩٪ ، ٠ر٨٪ ، ٢ر٨٪ من القيمة الاجمالية للأنتاج من هذا النشاط خلال الثلاث سنوات على الترتيب ، وبمتوسط يبلغ نحو ٤ر٨٪ خلال هذه الفترة ، وهو ما قد يشير الى وجود تأثير معنوى لتغير أسعار الصرف على أرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج، وأنخفاض الدخل الزراعى وما يترتب على ذلك من آثار على أسعار الحاصلات الزراعية ، خاصة وأن مستلزمات الأنتاج الزراعى التى تشتمل على المكون الأجنبى تمثل النسبة الغالبة فى اجمالى تكلفة مستلزمات الأنتاج ، وان كان الأمر فى النهاية يتوقف على حجم المكون الأجنبى فى تكلفة هذه المستلزمات ووزنه النسبى فى اجمالى تكلفة الأنتاج ، وفى القيمة الاجمالية للأنتاج الزراعى .

وبالنسبة لتكاليف الأنتاج على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة فمن الملاحظ وجود تباين كبير نسبيا فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة سواء من حيث الوزن النسبى لاجمالى تكلفة مستلزمات الانتاج فى القيمة الاجمالية لتكلفة انتاجها أو من حيث الوزن النسبى لتكلفة مستلزمات الأنتاج التى تشتمل على المكون الأجنبى ، حيث هناك من الحاصلات الزراعية التى تشكل تكلفة العمل البشرى النسبة الغالبة فى تكلفة انتاجها على حين تمثل تكلفة مستلزمات الأنتاج نسبة أقل (مثل حاصلات القطن ، والأذرة الرفيعة ، والفول السودانى ، والسمسم ، وقصب السكر) ، بينما هناك من الحاصلات الزراعية الأخرى التى تشكل تكلفة مستلزمات الانتاج النسبة الغالبة فى تكلفة انتاجها ، على حين تمثل تكلفة العمل البشرى نسبة أقل (القمح ، وفول الصويا ، الشعير ، الفول البلدى ، العدس ، والبطاطس ، والبطيخ) . كما أن هناك البعض الآخر من المحاصيل التى يتعادل بها الوزن النسبى لتكلفة العمل البشرى ، وتكلفة مستلزمات الانتاج فى تكلفة انتاجها على نحو

ما هو مبين بالجدول رقم (١) بالملحق . كذلك من الملاحظ أن تكلفة الأسمدة الكيماوية، وأجور الآلات والمعدات الزراعية (وهى من المكونات التى تشتمل على المكون الأجنبى) تأتى فى المراتب الأولى من حيث وزنها النسبى فى اجمالى تكلفة مستلزمات الأنتاج بالنسبة لأغلب الحاصلات الزراعية ، على حين ينخفض وزنها النسبى فى تكلفة انتاج البعض الآخر منهـــا .

ان وجود مثل هذا التباين الواضح فى هيكل تكلفة انتاج المحاصيل الزراعيـــة المختلفة مع تبايتها من حيث الوزن النسبى لعناصر التكلفة التى تشتمل على المكون الأجنبى ، لابد وأن يتبعه بالتالى تباينها من حيث درجة التأثر بتغير أسعار الصرف وانعكاساته علـى تكلفة انتاجها والعائد منها ومن ثم التباين فى أفضليتها وأولويات انتاجها من وجهة نظـر المنتج الزراعـــى .

٣ ـ تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الانتاج :ـ

سبق التنوية الى أن ما يمكن تسميته بتكلفة المكون الأجنبى المباشر فى حالة الزراعة المصرية يتمثل فى تكلفة الواردات من الأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية وفى القســـط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية المستوردة ، وهو ما تستهدف الدراســـة تقديره على النحو الوارد فيما يلـــى :ـ

(٣ ـ ١) المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعية :ـ

على الرغـــم من التصنيع المحلى للجرارات الزراعية وطلمبات المياه وغيرها من الآلات والمعدات الزراعية، الا أن الأنتاج المحلى منها مازال لايفـى باحتياجات الزراعة ، حيث مازال الاستيراد مـن العالم الخارجى هو المصدر الرئيسى لتدبير الجانب الأكبر من أحتياجات الزراعة مـــن الآلات والمعدات الزراعية ـ فعلى حين بلغ الأنتاج المحلى من الجرارات الزراعية خلال الفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ نحو ٣٤٢٦ جرار سنويا فى المتوسط ، الا أن الواردات منهـــا

جدول رقم (١) قيمة الانتاج السنوى النباتى ، وتكلفة مستلزمات الأنتاج النباتى خلال السنوات

١٩٨٤ ـ ١٩٨٦

البيـــــان	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		المتوســـط	
	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%
١ـ قيمة الانتاج النباتـى :ـ	٥٣٥٣٢٩٩		٦٩٢٠١٨٤		٨٠٧٧٩٣٣		٦٧٨٣٨٠٥	
٢ـ مستلزمات الانتاج النباتى :ـ								
١ ـ تقـــــاوى	١٤٨٤٩١	٣٠٫٢	٢٠٥٢٩١	٣٦٫٧	٢٣٨٢٨٧	٣٦٫١	١٩٧٣٥٦	٣٤٫٧
٢ ـ أسمدة كيماوية :								
ـ آزوتيـــة	١٨٦٠٣٤	٣٧٫٨	١٦٦٢٧٩	٢٩٫٩	٢٠٣٣٥٩	٣٠٫٨	١٨٥٢٢٤	٣٢٫٦
ـ فوسفاتيـــة	٢٩٥٧٩	٦٫٠	٣٠٢٨٢	٥٫٥	٣٤٠١٤	٥٫٢	٣١٢٩٢	٥٫٥
ـ بوتاسيـــة	٢١٨٠	٠٫٤	٢٦٨٧	٠٫٥	٢٧٠١	٠٫٤	٢٥٢٣	٠٫٤
جملـــــة	٢١٧٧٩٢	٤٤٫٣	١٩٩٢٤٨	٣٥٫٩	٢٤٠٠٧٤	٣٦٫٤	٢١٩٠٣٩	٣٨٫٥
٣ ـ مبيدات حشريـــة	٧١٦٩٥	١٤٫٦	٦٧٧١٠	١٢٫٢	٨٣٢٦٣	١٢٫٦	٧٤٢٢٣	١٣٫٠
٤ ـ وقود وزيوت ولحـــوم	٣٠٩٧١	٦٫٣	٣٣٩٦٩	٦٫١	٣٢٧١١	٥٫٠	٣٢٥٥٠	٥٫٧
٥ ـ اهلاك وصيانة آلا ت	٢٢٨٠٣	٤٫٦	٤٩٠٨٨	٨٫٨	٦٥٢٤٠	٩٫٩	٤٥٧١٠	٨٫٠
جملة المستلزمات	٤٩١٧٥٢	١٠٠٫٠	٥٥٥٣٠٦	١٠٠٫٠	٦٥٩٥٧٥	١٠٠٫٠	٥٦٨٨٧٨	١٠٠٫٠

المصدر :

وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، بيانات غير منشورة .

بلغت نحو ٧٤٧١ جرار سنويا فى المتوسط خلال نفس الفترة وهو مايشير الى أن الانتاج المحلى من الجرارات الزراعية يمثل نحو ٣٢٪ من جملة أعداد الجرارات الزراعية التى تم توفيرها للقطاع الزراعى خلال هذه الفترة ، على حين تمثل الأعداد المستوردة ما نسبته ٦٨٪ منها خلال نفس الفترة .

وعلى الرغم مما أستهدفته السياسة الزراعية فى السنوات القليلة الأخيرة من زيادة درجة الميكنة الزراعية لتشمل باقى العمليات الزراعية التى لم تتميكن بعد كعمليات الحصاد وتجهيز المحصول مما تبعه بالتالى تنوع الآلات والمعدات الزراعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف ، ومن ثم دخول نوعيات جديدة من الآلات والمعدات الزراعية فى قائمة الواردات المصرية ، الا أنه مازال الجرار الزراعى يمثل العنصر الأساسى فى الميكنة الزراعية بالزراعة المصرية حتى الوقت المعاصر ، كما أن الواردات منها كانت تمثل النسبة الغالبة فى الفترة الأجمالية للواردات من الآلات والمعدات الزراعية خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥ . فعلى الرغم من زيادة قيمة الواردات المصرية من الآلات والمعدات الزراعية من نحو مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ الى ما يقرب من ١٢٣ مليون جنيه فى عام ١٩٨٥ ، وبمتوسط بلغ نحو ٣٠٨٤٩ر مليون جنيه خلال هذه الفترة ، الا أن قيمة الواردات من الجرارات الزراعية قد أزدادت من نحو ٠٧٠٧ر مليون جنيه خلال عام ١٩٧٥ الى حوالى ٩٢٫٦ مليون جنيه خلال عام ١٩٨٥ وبمتوسط بلغ ٢٣٫٩٥٩ مليون جنيه سنويا خلال هذه الفترة(١) ، وهو مايشير بدوره الى أن قيمة الواردات من الجرارات الزراعية قد بلغت ما نسبته ٧١٫٧ ٪ من القيمة الاجمالية للواردات من الآلات والمعدات الزراعية خلال عام ١٩٧٥ ، كما أنها بلغت مانسبته ٦٩٫٦ ٪ منها خلال عام ١٩٨٥ ، وبنسبة بلغت نحو ٧٧٫٧٪ منها سنويا فى المتوسط خلال هذه الفترة .

---

(١) وزارة الزراعة ، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى ج م ع ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

ويقوم على استيراد الآلات والمعدات الزراعية وتوزيعها بعض ممثلى الشركات العالمية المنتجة لها ، والوكلاء المعتمدين من القطاع العام والخاص والذين يحصلون على توكيلات من الشركات المنتجة لبيع منتجاتها فى السوق المحلى عن طريق الاستيراد ، الى جانب التجار الذين يعملون لحسابهم الخاص ، والتعاونيات ، والبنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى . وتحدد القوانين المنظمة لاستيراد الآلات والمعدات الزراعية هامش الربح للتجار بما لايزيد عن ٣٠٪ من قيمة استيرادها (سيف) بالاضافة الى قيمة الرسوم والضرائب الجمركية . الا أنه وفى كثير من الأحيان قد ينخفض هامش الربح الفعلى الى أقل من ذلك ليصل الى نسبة تتراوح ما بين ٥ — ٨٪ من قيمة استيرادها وذلك فى حالة التقدم بالعروض فى المناقصات الحكومية ، وفى مناقصات القطاع العام والتى تشكل مشترياتها ما يقرب من ٤٠ — ٥٠٪ من الحجم الكلى لسوق الآلات الزراعية فى مصر[1] وذلك بسبب المنافسة الشديدة بين الوكلاء والتجار على الحصول على هذه العروض .

وعليه فانه فى ضوء هامش أرباح الوكلاء والتجار المستوردين والموزعين للآلات والمعدات الزراعية وتقديرات توزيع سوقها الداخلية فيما بين الحكومة والقطاع العام من ناحية ، والقطاع الخاص من ناحية أخرى يمكن تقدير متوسط هامش الأرباح على استيراد وتوزيع الآلات والمعدات الزراعية بما نسبته ٥ر٢١٪ من القيمة (سيف) فى المتوسط وذلك بافتراض أن نصيب القطاع الخاص فى سوق الآلات والمعدات الزراعية يبلغ ٦٠٪ ، على حين يبلغ نصيب الحكومة والقطاع العام نحو ٤٠٪ منها . ومع خضوع الواردات من الآلات والمعدات الزراعية لرسوم جمركية تقدر بواقع ٥٪ من قيمتها (سيف) ، فانه يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى فى قيمة الآلات والمعدات الزراعية المستوردة وكنسبة مئوية من قيمتها على مستوى الحائز الزراعى بحوالى ١ر٧٩٪ ، وذلك وفقا لما يلى :

---

(١) وزارة الزراعة ، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى ج . م . ع ، مرجع سابق .

تكلفة الآلة أو المعدة الزراعية على باب المزرعة (ص) =

= القيمة (سيف) (م) + الرسوم الجمركية (٠ر٠٥م) + هامش الربح (٠ر٢١٥م)

∴ ص= م + ٠ر٠٥م + ٠ر٢١٥م = ١ر٢٦٥ م

∴القيمة سيف (م) = ١ر٧٩٪ من تكلفة الآلة أو المعدة الزراعية عند باب الحائز الزراعى ٠

وعليه فاذا كان تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لأهلاك وصيانه المعدات الزراعية على مستوى القطاع الزراعى يتطلب بالتالى تقدير نسبة تمثيل الآلات والمعدات الزراعية المستوردة فى اجمالى الأعداد المستخدمة منها فى الزراعة ، ومن ثم فان الدراسة الحالية تفترض تماثل هذه النسبة مع نسبة تمثيل أعداد الجرارات الزراعية المستوردة فى اجمالى الأعداد التى تم توفيرها منها لقطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥ ، باعتبار أن الجرار الزراعى يمثل العنصر الأساسى فى ميكنة العمليات الزراعية فضلا عن أن قيمة الواردات منها تمثل النسبة الغالبة فى القيمة الأجمالية للواردات من الآلات والمعدات الزراعية ، وهو ما يعنى افتراض أن نسبة تمثيل الآلات والمعدات الزراعية المستوردة تمثل ما نسبته ٦٨٪ من جملة الأعداد المستخدمة منها فى الزراعة خلال الفترة المشار اليها ٠

وبناء على ماسبق يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لأهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية على مستوى القطاع الزراعى ككل بما نسبته ٥٣ر٧٩٪ منه (القسط السنوى للأهلاك × ٦٨٪ × ١ر٧٩٪) ٠

أما بالنسبة لتقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة ، فعلى الرغم من غياب الاحصاءات الزراعية الخاصة بتقدير قيمة القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات

الزراعية على مستوى المحصول ، الا أنه يمكن تقدير ذلك فى ضوء تقديرات تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية لكل من المحاصيل الزراعية المختلفة والواردة بالجدول رقم (١) بالملحق . فاذا كانت تقديرات تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية على مستوى المحصول تشتمل على كل من تكلفة القسط السنوى للاهلاك ، وتكلفة الوقود والزيوت المستخدمة الى جانب تكلفة أجور عنصر العمل البشرى المستخدم فى تشغيلها ، والعائد على الاستثمار فى تملك وحيازة الآلة أو المعدة الزراعية المستخدمة ، فانه ومن خلال تقدير القيمة الاجمالية لتكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية على مستوى القطاع الزراعى وفقا لتقديراتها على مستوى المحاصيل المختلفة وفى ضوء التركيب المحصولى لعام ١٩٨٧ ، الى جانب التقديرات الخاصة بالقيمة الأجمالية للقسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية وتكلفة الوقود والزيوت المستخدمة على مستوى القطاع يمكن التعرف على هيكل تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية على مستوى القطاع ، والتعرف على الوزن النسبى لكل من عناصر هذه التكلفة فى قيمتها الاجمالية ، وذلك على النحو الذى يشير اليه الجدول رقم (٢) ، حيث تقدر القيمة الاجمالية لتكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية بنحو ٦٥١ مليون جنيه ، على حين تقدر تكلفة القسط السنوى لاهلاك وصيانة المعدات الزراعية بنحو ٦٥٫٢ مليون جنيه وبما نسبته ١٠٪ تقريبا من اجمالى تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية ، كما تقدر تكلفة الوقود والزيوت بحوالى ٣٢٫٧ مليون جنيه وبما نسبته ٥٫٠٪ تقريبا من تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية ، وهو مايشير بالتالى الى أن تكلفة أجور العمل البشرى المستخدم فى تشغيل الآلات والمعدات الزراعية بالاضافة الى العائد على الاستثمار بها يقدر بحوالى ٥٥٣٫١ مليون جنيه وبما نسبته ٨٥٪ من القيمة الأجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية .

هذا وهنا يجدر الاشارة الى أن تقديرات الدراسة الحالية حول الوزن النسبى لعناصر تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية فى قيمتها الاجمالية والمبينة عاليه تتفق

تقريبا مع نتائج دراسة سابقة[1] تضمنت تقدير الأهمية النسبية لهذه العناصر فى تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمه فى عام ١٩٨٥ ، والتى خلصت نتائجها الى تقدير الوزن النسبى للقسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية فى القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية عن هذا العام بما نسبته ٨ر٧١٪ منها .

جدول رقم (٢) تقديرات تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية
وفقا للتركيب المحصولى لعام ١٩٨٧

عناصر تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية	القيمة	
	ألف جنيه	٪
القيمة الأجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية[1]	٦٥١٠٤١	١٠٠
ـ القسط السنوى للاهلاك والصيانه[2]	٦٥٢٤٠	١٠ر٠
ـ وقود وزيوت وشحومات[2]	٣٢٧١١	٥ر٠
ـ أجور العمل البشرى والعائد على الاستثمار[3]	٥٥٣٠٩٠	٨٥ر٠

(١) تقديرات الدراسة وفقا للتركيب المحصولى لعام ١٩٨٧ .

(٢) تقديرات وزارة الزراعة عن عام ١٩٨٦ .

(٣) تمثل الفروق فيما بين القيمة الاجمالية لأجور الآلات والمعدات الزراعية ، وقيمة القسط السنوى لاهلاك وصيانة المعدات الزراعية ، وتكلفة الوقود والزيوت المستخدمة .

---

(١) عبد القادر دياب ، تخطيط الانتاج الزراعى من منظور تعظيم العائد الاجتماعى ، مذكرة خارجية رقم (١٤٧٧) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ .

ومع افتراض تماثل هيكل تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية فيما بين المحاصيل الزراعية المختلفة نظرا لوجود العلاقة النسبية الثابته فيما بين الوقت الفعلى لتشغيل الآلة أو المعدة الزراعية من ناحية ، وقيمة استهلاكها من الوقود والزيوت ، وقيمة اهلاكهـــا وأجور المشتغلين عليها من ناحية أخرى يمكن تقدير قيمة القسط السنوى لاهلاك وصيانـــة الآلات والمعدات الزراعية فى تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية لكل من المحاصيـــل المختلفة بما نسبته ١٠٪ منها على نحو يماثل لتقدير السابق الذكر . وعليه يمكن كذلك تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة أجور الآلات الزراعية لكل من المحاصيـــل الزراعية المختلفة فى ضوء هذه النسبة ، وتقديرات تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية على مستوى القطاع والسابق الاشـــارة اليها ، بما نسبته ٥ر٣٨٪ من تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية على مستوى كـــل من المحاصيل الزراعية المختلفة (تكلفة أجور الآلات على مستوى كل من المحاصيـــل المختلفة × ١٠٪ × ٧٩ر٥٣٪) . هذا ويشير الجدول رقم (٦) الى تقديرات الدراسة لتكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة القسط السنوى لاهلاك وصيانة المعدات الزراعيـــة على مستوى القطاع ، على حين يشير الجدول رقم (٧) الى تقديراتها فى تكلفة أجـــور الآلات والمعدات الزراعية على مستوى كل من المحاصيل الزراعية المختلفة التى شملتهـــا الدراســـة .

(٣ ــ ٢) تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الأسمدة الكيماوية :ــ على الرغـــم من التزايد المستمر فى معدلات استخدام واجمالى الكميات المستخدمة من الأسمـــدة الكيماوية فى الزراعة المصرية ، الا أن الأنتاج المحلى منها قد سجل معدلات نمو أكـــبر أنعكس فى تناقص الواردات منها مع تناقص وزنها النسبى فى اجمالى الكميات المستهلكة من الأسمدة على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٣) . حيث أرتفعت درجة الاكتفـــاء الذاتى فى الاستهلاك من الاسمدة الآزوتية من ٢٢٪ خلال عام ١٩٧٥ لتصل الى نحـــو

١ر٩٧٪ خلال عام ١٩٨٥ ثم الى ٢ر٨١٪ خلال عام ١٩٨٦ . أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية فقد كان الأنتاج المحلى منها يزيد عن الكميات المستهلكة منها خلال النصف الأول من السبعينات ، الا أن تزايد الاستهلاك المحلى منها مع الثبات النسبى تقريبا للانتاج المحلى منها خلال النصف الثانى من السبعينات قد صاحبة تناقص درجة الاكتفاء الذاتى منها مما صاحبه بالتالى استيراد العجز فى الأنتاج المحلى منها من الخارج ، وان كان الانتاج المحلى منها قد أزداد فى السنوات الأخيرة مع ارتفاع درجة الأكتفاء الذاتى فى الاستهلاك المحلى منه لتصل الى ما يقرب من ٩٦٪ خلال على ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ . أما بالنسبة للأسمدة البوتاسية فيمكن القول بأن الاستهلاك المحلى منها انما يعتمد كلية على الاستيراد من العام الخارجى .

هذا الا أنه لمن الملاحظ وجود تقلبات نسبية فى الانتاج المحلى السنوى من الأسمدة الآزوتية بما ينعكس فى النهاية على تباين درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها من عام الى آخر ، وهو ما يتبعه بالتالى تباين الوزن النسبى للواردات من الأسمدة الآزوتية فى اجمالى الكميات المستهلكة منها محليا ، ومن ثم يمكن افتراض أن نسبة تمثيل الواردات من الاسمدة الآزوتية فى اجمالى الكميات المستهلكة منها بما يعادل متوسط نسبة تمثيلها بها فى الثلاث سنوات الأخيرة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ، والتى تقدر بنحو ٥ر١٠٪ ، كما يمكن افتراض أن هذه النسبة تبلغ نحو ٤٪ ، ١٠٠٪ بالنسبة لكل من الأسمدة الفوسفاتية ، والبوتاسية على الترتيب ، وعلى نحو ما تشير اليه نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من كل منها خلال السنوات الأخيرة

ونظرا لتباين نوعيات الأسمدة الكيماوية المختلفة سواء الآزوتية أو الفوسفاتية فيما بينها من حيث درجة تركيز المادة الفعالة فى كل منها ، وما يتبع ذلك من تباين أيضا فيما بينها سواء من حيث تكلفة تصنيعها محليا أو تكلفة استيرادها ، فيلاحظ

تباين أسعارها المحلية سواء على مستوى المنتج أو على مستوى الجملة أو المستهلك على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٢) بالملحق وهو ما يتبعه بالتالى التباين فى تكلفة أو سعر الوحدة من المادة الفعالة بأختلاف هذه الأصناف . كذلك وفى اطار السياسة الزراعية القائمة والتى تقوم على دعم أسعار بعض أنواع الأسمدة الكيماوية بالنسبة للمستهلك ، فيلاحظ أيضا أنخفاض أسعار المستهلك عن أسعار المنتج أو الاستيراد من بعض هذه الأصناف على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر .

ومع ملاحظة تباين الأهمية النسبية للكميات المنتجة محليا وكذلك المستوردة من الأصناف المختلفة فى اجمالى الكميات المستهلكة من الأسمدة الكيماوية من عام الى آخر على نحو ما تشير اليه الجداول رقم (٣) ، (٤) بالملحق ، فانه يمكن تقدير المتوسط العام لكل من أسعار الأسمدة المحلية أو المستوردة بافتراض تماثل الوزن النسبى لكل من أصنافها المختلفة فى أجمالى الكميات المستهلكة من الأسمدة مع تلك النسب الممثلة لها خلال السنوات ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦ . وبتقدير المتوسط العام لسعر الطن من الأسمدة الآزوتية (١٥٫٥٪) المنتجة محليا مرجحا بالأوزان النسبية للنوعيات المختلفة منها وبأسعار عام ١٩٨٧ يلاحظ أنه يبلغ نحو ٤٩٫٦٨ جنيه على مستوى المنتج ، على حين يبلغ نحو ٤٣٫٤٧ جنيه على مستوى الجملة ، وحوالى ٥٠٫٩٤ جنيه للطن على مستوى المستهلك . أما بالنسبة للأسمدة الآزوتية المستوردة فيقدر المتوسط العام لسعر الطن منها (١٥٫٥٪) مرجحا بالأوزان النسبية للنوعيات المختلفة منها وبأسعار عام ١٩٨٧ أيضا بحوالى ٥٢٫٧٥ ، ٥٣٫٦٦ ، ٥٨٫٨٥ جنيه للطن على مستوى كل من المستورد ، والجملة ، والمستهلك على الترتيب . أما بالنسبة للمتوسط العام لسعر الطن من الأسمدة الآزوتية المستهلكة بالقطاع الزراعى مرجحا بالأوزان النسبية للكميات المستوردة والمنتجة محليا فى اجمالى المستهلك منها فيقدر بنحو ٥٠٫١٤ ، ٤٥٫٠٠ ، ٥٢٫١٣ جنيه للطن (١٥٫٥٪ آزوت) على مستوى كل من المنتج ، والجملة ، والمستهلك على الترتيب على النحو الوارد بالجدول رقم (٤) .

جدول رقم (٣) الانتاج والاستهلاك المحلى من الاسمدة الكيماوية
خلال السنوات ١٩٧٥ — ١٩٨٧

السنوات	أسمدة آزوتية (٥ر١٥ ٪)			أسمدة فوسفاتية (١٥ ٪)			أسمدة بوتاسية (المستهلك) (الف طن)
	الانتاج المحلى		المستهلك (ألف طن)	الانتاج المحلى		المستهلك (الف طن)	
	ألف طن	٪		الف. طن	٪		
١٩٧٥	٧١٤	٢٧ر٠	٢٦٤٢	٥٢٠	١٥٩ر٥	٣٢٦	٦ر٢
١٩٧٦	١٠٥٠	٣٨ر١	٢٧٥٣	٤٩٤	١١٧ر٩	٤١٩	٥ر٦
١٩٧٧	١١٦١	٣٩ر٢	٢٩٦٢	٥١٣	٨٧ر١	٥٨٩	٧ر٤
١٩٧٨	١١٦١	٣٧ر٨	٣٠٧٠	٥٠٢	٧٧ر٢	٦٥٠	١١ر٥٠
١٩٧٩	١٣٩٨	٤٣ر٤	٣٢١٨	٤٨٨	٧٥ر٨	٦٤٤	١١ر٥٠
١٩٨٠	١٥٤٢	٤٨ر٤	٣١٨٥	٤٩٩	٧٥ر٨	٦٥٨	١٦ر٥
١٩٨١	٣٧٩٠	٩٣ر٧	٤٠٧٢	٤٣٧	٤٧ر٣	٩٢٣	١٩ر٠
١٩٨٢	٤٠٩٦	٩٥ر١	٤٣٠٨	٥٠٦	٥٠ر٨	٩٩٧	٢٢ر٠
١٩٨٣	٤٢١٥	٩٢ر٥	٤٥٥٨	٦٧٧	٦٢ر٩	١٠٧٦	٢٥ر٠
١٩٨٤	٣٩٩٠	٩١ر٣	٤٣٦٨	٨٥٥	٨٣ر٧	١٠٢١	٣٨ر١
١٩٨٥ (١)	٤٢١٥	٩٧ر١	٤٣٤٢	١٠٤٩	٩٥ر٩	١٠٩٤	٥٠ر٣
١٩٨٦ (١)	٤٠٥٨	٨١ر٢	٤٩٩٩	١١٧٣	٩٥ر٩	١٢٢٣	٥٠ر٨

المصدر : وزارة الزراعة ، السياسات السعرية والتسويقية ، مرجع سابق .

(١) وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة

وعليه وفى ضوء التقديرات السابقة لأسعار الأسمدة الآزوتية المنتجة محليا يلاحظ انخفاض المتوسط العام لسعر الطن منها على مستوى الجملة عن متوسط سعر الطن منها على مستوى المنتج وحيث يمثل الفارق فيما بينهما حجم الدعم الموجه للأسمدة الآزوتية فى مرحلة التوزيع . كما يلاحظ كذلك أيضا ارتفاع متوسط سعر الطن منها على مستوى المستهلك عنه على مستوى الجملة بما يعادل تكلفة النقل والتوزيع على المستهلك ، ومن ثم يمكن تقدير متوسط التكلفة الفعلية للطن من الأسمدة الآزوتية المنتجة محليا (٥ر١٥٪ آزوت) عند باب المزرعة بحوالى ٥٧ر١٥ جنيه للطن شاملة حجم الدعم الموجه اليها وتكاليف النقل والتوزيع ، وهو ما يشير بدوره الى انخفاض أسعار الأسمدة الآزوتية على مستوى المستهلك عن التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة بما يعكس تقريبا حجم الدعم الذى تتحمله الدولة ، حيث يمثل متوسط سعر المستهلك للأسمدة الآزوتية المنتجه محليا ما نسبته ١ر٨٩٪ من التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة ، وهو ما يعنى بدوره أن الدعم يمثل ما نسبته ٩ر١٠٪ من التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة هذا كما يمكن التعبير عن ذلك وبعبارة أخرى بنفس المضمون بأن التكلفة الفعلية للطن من الأسمدة الآزوتية المنتجة محليا عند باب المزرعة تعادل ما نسبته ٢ر١١٢٪ من متوسط سعر الطن منها بالنسبة للمستهلك .

وبالنسبة للأسمدة الآزوتية المستوردة ، وعلى الرغم من وجود الدعم الحكومى لأسعار بعض الأصناف المستوردة منها ، الا أن هناك بعض الأصناف الأخرى منها التى تحقق للدولة بعض الوفورات (على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٢) بالملحق) الأمر الذى تنعكس محصلته النهائية فى غياب الدعم بالنسبة للواردات من الأسمدة الآزوتية حيث يتعادل متوسط سعر الطن من الأسمدة الآزوتية المستوردة بالنسبة للمستهلك مع متوسط التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة على نحو مايشير اليه الجدول رقم (٤) .

هذا وعلى الرغم من ذلك فان المتوسط العام لسعر الطن من اجمالى الكميات المستخدمة من الأسمدة الآزوتية على مستوى كل من المنتج ، والجملة ، والمستهلك تشير الى وجود الدعم الحكومى على الأسمدة الآزوتية أمام صغر الوزن النسبى للواردات منها فى اجمالى الكميات المستهلكة منه ، كما تشير الى انخفاض متوسط سعر المستهلك عن التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة ، حيث يمثل سعر المستهلك ما نسبته ٩١٪ من التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة ، على حين يمثل الدعم ما نسبته ٩ ٪ منها . وذلك على نحو ما يشير اليه ضمنيا الجدول رقم (٤) .

أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية المنتجة محليا فيقدر المتوسط العام لسعر الطن منها (١٥ر٠٪) ولعام ١٩٨٧ بحوالى ٢٠ر٩١ ، ٥٣ر٣٠ ، ٣٥ر٣٠ جنيه على مستوى كل من المنتج ، والجملة ، والمستهلك على الترتيب ، وهو ما يعكس وجود الدعم الحكومى لهذه النوعية من الأسمدة بما يعادل الفارق فيما بين سعر المنتج وسعر الجملة والذى يقدر بنحو ٦٧ر٦٠ جنيه للطن منها ، أما تكلفة النقل والتوزيع فتقدر بما يعادل الفارق ما بين سعر الجملة ، وسعر المستهلك والذى يبلغ نحو ٤ر٨ جنيه للطن ، ومن ثم تقدر التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة بنحو ٩٧ر٩٥ جنيه على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق ذكره . حيث يلاحظ أن سعر المستهلك منها يمثل ما نسبته ٦ر٨٣٪ من التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة على حين يمثل حجم الدعم ما نسبته ٢ر٦٣٪ منها . وهو ما يعنى وبعبارة أخرى أن التكلفة الفعلية للطن من الأسمدة الفوسفاتية المنتجة محليا عند باب المزرعة تعادل ما نسبته ٩ر٢٧١٪ من سعر المستهلك . وكذلك الحال أيضا بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية المستوردة حيث تعكس أسعارها على مستوى المستورد ، والجملة ، والمستهلك وجود الدعم الحكومى عليها وأرتفاع التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة عن سعر المستهلك حيث بلغ متوسط سعر الطن منها على مستوى المستورد نحو ٦ر٧٦ جنيه على حين بلغ متوسط سعره

على مستوى الجملة حوالى ٢٩ر٦٤ جنيه ، ونحو ٣١ر٦٤ جنيه على مستوى المستهلك ، على حين قدرت التكلفة الفعلية للطن منها (١٥ر٠٪) عند باب المزرعة بحوالى ٧٦ر٥٨ جنيه على نحو ما هو مبين بالجدول السابق . وعليه يلاحظ أن سعر المستهلك بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية المستوردة يمثل ما نسبته ٥٣ر٨٪ من التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة ، على حين يمثل الدعم ما نسبته ٤٦ر٢٪ منها ، كما أن وبعبارة أخرى ان التكلفة الفعلية للطن منها على باب المزرعة تعادل ما نسبته ١٨٥ر٧٪ من سعر المستهلك . أما بالنسبة للمتوسط العام لأسعار الكميات الاجمالية من الأسمدة الفوسفاتية المستهلكة بالقطاع الزراعى على المستويات الثلاث السابقة الذكر فهى تقدر بحوالى ٨٩ر٦٠ ، ٣٠ر٤٩ ، ١٣ر٣٥ جنيه للطن (١٥ر٠) على مستوى كل من المنتج ، والجملة ، والمستهلك على الترتيب .

وكذلك الحال أيضا بالنسبة للأسمدة البوتاسية المستوردة حيث وجود الدعم الحكومى وأرتفاع التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة عن أسعار المستهلك ، حيث بلغ متوسط سعر الطن منها على مستوى المستورد نحو ٢١٦ر٤٧ جنيه ، فى نفس الوقت الذى بلغ فيه ٥٧ر١٦ جنيه على مستوى الجملة ، ونحو ٦٢ر٠٠ جنيه على مستوى المستهلك ، كما قدرت التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة بحوالى ٢٢١ر٣٠ جنيه ، حيث يمثل سعر المستهلك ما نسبته ٢٨ر٠٪ من التكلفة الفعلية للطن عند باب المزرعة على حين يمثل الدعم ما نسبته ٧٢ر٠٪ منها ، كما تمثل التكلفة الفعلية للطن منها عند باب المزرعة ما نسبته ٣٥٦ر٩٪ من سعر المستهلك .

وعليه وفى ضوء ما سبق وفى سبيل تقدير تكلفة المكين الأجنبى المباشر فى تكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى الزراعة ، يلاحظ أنه بالنسبة للأسمدة الآزوتية المستوردة أن سعر الطن منها على مستوى المستورد يمثل ما نسبته ١٠١ر٢٪ من متوسط سعر

المستهلك لاجمالى الكميات المستخدمة من الأسمدة الآزوتية (محلية ومستوردة) ، وهو ما يشير ضمنيا الى أن تكلفة المكون الأجنبى فى الأسمدة الآزوتية المستوردة يعادل النسبة المذكورة من سعر المستهلك للأسمدة الآزوتية المستهلكة . وبناء على ذلك وفى ضوء ماسبق ذكره عن الوزن النسبى للواردات من الأسمدة الآزوتية المستوردة فى اجمالى الكميات المستهلكة من الأسمدة الآزوتية والتى قدرت بما نسبته ٥ر١٠٪ منها ، يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الأسمدة الآزوتية المستخدمة على مستوى القطاع بما نسبته ٦٣ر١٠٪ منها (تكلفة الأسمدة الآزوتية × ٥ر١٠٪ × ٢ر١٠١٪ = ٦٣ر١٠) .

أما بالنسبة لتقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الأسمدة الفوسفاتية المستخدمة فمن الملاحظ أن متوسط سعر الطن من الأسمدة الفوسفاتية المستوردة على مستوى المستورد يمثل ما نسبته ٦ر١٦١٪ من متوسط سعر المستهلك لاجمالى الكميات المستخدمة منها فى الزراعة ، كما أن الواردات من هذه الأسمدة تمثل مانسبته ٤٪ من اجمالى الكميات المستخدمة منها فى الزراعة ، على نحو ما سبق ذكره ، ومن ثم يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى التكلفة الاجمالية للكميات المستخدمة من الأسمدة الفوسفاتية على مستوى القطاع الزراعى (مقومة بسعر المستهلك) بما نسبته ٦ر٥٪ منها (تكلفة الأسمدة الفوسفاتية ـ مقومة بسعر المستهلك ـ × ٤٪ × ٦ر١٦١٪ = ٦ر٥٪) .

وبالنسبة للأسمدة البوتاسية فمن الملاحظ أن متوسط سعر الطن منها على مستوى المستورد يمثل ما نسبته ١ر٣٤٩٪ من متوسط سعر المستهلك ، كما أنه يمثل ما نسبته ٨ر٩٧٪ من التكلفة الفعلية للطن منها على مستوى المزرعة ، وعليه ونظرا لاعتماد الزراعة المصرية على توفير احتياجاتها من هذه النوعية من الأسمدة الكيماوية وبنسبة ١٠٠٪ على الاستيراد من العالم الخارجى ، فانه وفى ضوء أسعارها المحددة

على مستوى الجملة ، ومستوى المستهلك يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الكميات المستخدمة منها على مستوى القطاع (مقومة بسعر المستهلك) بما نسبته ٢ر٩٢٪ منها ، أما باقى تكلفة المكون الأجنبى فيشتمل على الدعم الحكومى لهذه النوعية من الأسمدة الكيماوية والذى يمثل ما نسبته ٢٧٪ من التكلفة الفعلية للطن منها على باب المزرعة .

أما بالنسبة لتقديرات تكلفة المكون فى تكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة على مستوى كل من المحاصيل الزراعية المختلفة ، وعلى الرغم من أن الاحصاءات المنشورة عن تقديرات تكلفة الأسمدة الكيماوية للمحاصيل الزراعية المختلفة تتضمن تقدير تكلفة كل من نوعيات الأسمدة الثلاث مجتمعة ، الا أن الدراسة الحالية قد أستندت فى تقديرها لتكلفة كل نوعية من هذه الأسمدة على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة وفقا للوزن النسبى للمقررات التى تصرف لكل من هذه المحاصيل من النوعيات الثلاث من الأسمدة لعام ١٩٨٤ مقومة بأسعار عام ١٩٨٧ وذلك كمؤشر تقريبى للوزن النسبى لتكلفة كل من هذه النوعيات الثلاث فى اجمالى تكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة فى انتاج كل من المحاصيل الزراعية المختلفة ، والتى يشير اليها الجدول رقم (٥) ومن ثم يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة الأسمدة الكيماوية المستخدمة على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة ، وفقا لنسبة تمثيل تكلفة كل من نوعيات الأسمدة الثلاث المشار اليها ، ونسبة تكلفة المكون الاجنبى المباشر فى كل منها والسابق ذكرها .

(٣ ـ ٣) المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة المبيدات الزراعية :ـ مازالت الزراعة المصرية تعتمد فى توفير الجانب الأكبر من احتياجاتها من المبيدات الحشرية والفطرية على الاستيراد من العالم الخارجى ، حيث تشير الدراسات الى أن قيمة المبيدات الزراعية المستوردة من الخارج والمستخدمة فى الزراعة خلال السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ قد

جدول رقم (٤) متوسط أسعار الاسمدة الكيماوية على مستوى كل من المنتج، والجملة ، والمستهلك لعام ١٩٨٧

البيان	سعر المنتج		سعر الجملة		سعر المستهلك		التكلفة الفعلية	
	طن مترى	٥ر١٥٪	طن مترى	١٥ر٥٪	طن مترى	١٥ر٥٪	طن مترى	٥ر١٥٪
أ ـ أسمدة آزوتية :ـ								
١ ـ محلية	١١٦ر٠١	٤٩ر٦٨	١٠١ر٥١	٤٣ر٤٧	١١٨ر٩٧	٥٠ر٩٤	١٣٣ر٤٧	٥٧ر١٥
٢ ـ مستوردة	٨٨ر١٢	٥٢ر٧٥	٨٩ر٦٤	٥٣ر٦٦	٩٨ر٣٠	٥٨ر٨٥	٩٨ر٣٠	٥٨ر٨٥
المتوسط	١١٠ر٤٩	٥٠ر١٤	٩٩ر١٦	٤٥ر٠٠	١١٤ر٨٨	٥٢ر١٣	١٢٦ر٢١	٥٧ر٢٧
ب ـ أسمدة فوسفاتية :ـ								
١ ـ محلية	٩١ر٢٠	٩١ر٢٠	٣٠ر٥٣	٣٠ر٥٣	٣٥ر٣٠	٣٥ر٣٠	٩٥ر٩٧	٩٥ر٩٧
٢ ـ مستوردة	١٦٦ر٥	٥٦ر٧٦	٨٦ر٩٤	٢٩ر٦٤	٩٢ر٨٠	٣١ر٦٤	١٧٢ر٣٦	٥٨ر٧٦
المتوسط (١٥٪)		٨٩ر٦٠		٣٠ر٤٩		٣٥ر١٣		٩٤ر٢٥
جـ ـ أسمدة بوتاسية مستوردة	٢١٦ر٤٧		٥٧ر١٦		٦٢ر٠٠		٢٢١ر٣٠	

المصدر : حسبت من الجداول رقم ( ) ، ( ) ، ( ) بالملحق .

جدول رقم (٥) مقررات الاسمدة الكيماوية للفدان لعام ١٩٨٤ والتوزيع النسبى
لتكلفة النوعيات المختلفة من الاسمدة الكيماوية مقدمة بأسعار ١٩٨٧

البيان	مقررات الاسمدة للفدان (كجم)			التوزيع النسبى لتكلفة النوعيات المختلفة من الاسمدة			
	آزورتية ١٥٫٥ ٪	فوسفاتية ١٥ ٪	بوتاسية	آزوتية	فوسفاتية	بوتاسية	جملة
١ ـ قطن	٤٠٠	١٠٠	—	٦ر٨٥	٤ر١٤	—	١٠٠
٢ ـ أرز صيفى	٢٥٠	١٠٠	—	٨ر٧٨	٢ر٢١	—	١٠٠
٣ ـ ذرة شامى صيفى	٦٠٠	—	—	٠ر١٠٠	—	—	١٠٠
٤ ـ ذرة شامى نيلى	٦٠٠	—	—	٠ر١٠٠	—	—	—
٥ ـ ذرة رفيعة صيفى	٤٥٠	—	—	٠ر١٠٠	—	—	١٠٠
٦ ـ فول سودانى	٢٠٠	٢٠٠	—	٧ر٥٩	٣ر٤٠	—	١٠٠
٧ ـ سمسم	٢٠٠	١٥٠	—	٤ر٦٦	٦ر٣٣	—	١٠٠
٨ ـ فول صويا	٥٠٠	١٥٠	—	٢ر٨٣	٨ر١٦	—	١٠٠
٩ ـ قصب سكر	١٥٠٠	٤٠٠	—	٨ر٨٤	٢ر١٥	—	١٠٠
١٠ ـ قمح	٤٥٠	١٠٠	—	٠ر٨٧	ـر١٣	—	١٠٠
١١ ـ شعير	٣٠٠	—	—	٠ر١٠٠	—	—	٠ر١٠٠
١٢ ـ فول بلدى	١٠٠	٢٠٠	—	٦ر٤٢	٤ر٥٧	—	١٠٠
١٣ ـ عدس	١٠٠	١٥٠	—	٧ر٤٩	٣ر٥٠	—	١٠٠
١٤ ـ صلبة	١٠٠	١٥٠	—	٧ر٤٩	٣ر٥٠	—	١٠٠
١٥ ـ ترمس	١٠٠	١٥٠	—	٧ر٤٩	٣ر٥٠	—	١٠٠
١٦ ـ حمص	٣٠٠	—	—	٠ر١٠٠	—	—	١٠٠
١٧ ـ كتان	٣٠٠	١٠٠	—	٧ر٨١	٣ر١٨	—	١٠٠
١٨ ـ ثوم	٤٢٥	—	—	٠ر١٠٠	—	—	٠ر١٠٠
١٩ ـ بصل شتوى	٨٠٠	١٥٠	—	٨ر٨٨	٢ر١١	—	٠ر١٠٠
٢٠ ـ برسيم تحريش	—	١٠٠	—	—	٠ر١٠٠	—	٠ر١٠٠
٢١ ـ برسيم مستديم	—	١٠٠	—	—	٠ر١٠٠	—	٠ر١٠٠
٢٢ ـ بطاطس صيفى	٨٠٠	٤٥٠	١٠٠	٥ر٦٥	٨ر٢٤	٧ر٩	٠ر١٠٠
٢٣ ـ بطاطس نيلى	٨٠٠	٤٥٠	١٠٠	٥ر٦٥	٨ر٢٤	٧ر٩	٠ر١٠٠
٢٤ ـ طماطم شتوى	٨٠٠	٣٠٠	١٠٠	٤ر٧١	٠ر١٨	٦ر١٠	ـر١٠٠
٢٥ ـ طماطم صيفى	٨٠٠	٣٠٠	١٠٠	٤ر٧١	٠٠ر١٨	٦ر١٠	٠ر١٠٠
٢٦ ـ كوسة صيفى	٣٥٠	١٥٠	—	٦ر٧٧	٤ر٢٢	—	٠ر١٠٠
٢٧ ـ خيار صيفى	٣٥٠	١٥٠	—	٦ر٧٧	٤ر٢٢	—	٠ر١٠٠
٢٨ ـ باذنجان صيفى	٧٠٠	١٥٠	—	٤ر٨٧	٦ر١٢	—	٠ر١٠٠
٢٩ ـ بطيخ شتاوى	٣٥٠	١٥٠	—	٦ر٧٧	٤ر٢٢	—	٠ر١٠٠

المصدر : (١) وزارة الزراعة الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، نشرة الاقتصاد الزراعى القاهرة ١٩٨٤

(٢) حسبت من نفس الجدول ، والجدول رقم (٤) بالدراسة .

بلغت ما نسبته ٢ر٨٧٪ (١) من اجمالى قيمة المبيدات الزراعية المستخدمة فى الزراعة خلال هذه الفترة ، وهو ما يشير بدوره الى أن الأنتاج المحلى منها يغطى نحو ٨ر١٢٪ من اجمالى احتياجات القطاع الزراعى منهـــا .

ولقد كان استيراد المبيدات الزراعية والاتجار بها قاصرا على البنك الرئيســى للتنمية والائتمان الزراعى وفروعه بالمحافظات حتى عام ١٩٦٧ ، وحتى صدور القرار الوزارى رقم ١٢٥ لسنه ١٩٦٧ ، والذى أباح لبعض شركات القطاع العام التى تتوافر لديهـــا الخبرات والامكانات الفنية المطلوبة الاتجار فى المبيدات الزراعية بغرض مقاومة آفـــات المحاصيل البستانيـــة والحدائق . وفى عام ١٩٧٥ ثم تعديل هذا القرار على نحـــو يسمح بدخول القطاع الخاص فى استيراد وتوزيع المبيدات الزراعية ، الا أن هـــذا التعديل قد نص على قصر عمليات استيراد وتوزيع مبيدات القطن ، والحاصلات الحقليـــة على البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعـــى .

وتتولى وزارة الزراعة مسئولية تحديد أسعار التجزئة بالنسبة للمبيدات الحشريـــة والفطرية التى يتم التعامل فيها مع الزراع ، حيث تحدد الوزارة هذه الأسعار بحد أقصى لايزيد عن ١٤٦٪ من تكلفة استيرادها حتى الوصول الى الميناء المحلى (السعرسيف) ، ويشمل هذا الفرق فيما بين السعر " سيف" وسعر التجزئة (٤٦٪) كل من عمـــولات الشركات المستوردة وفوائد التسهيلات المصرفية ، ومصاريف التخليص الجمركية وغيرها . وان كان هذا الهامش لايشمل بعض بنود التكلفة الأخرى بالنسبة لمستوردى القطـــاع الخاص مثل تكلفة النقل والتوزيع الداخلى ، فى نفس الوقت الذى تقوم فيه وزارة الزراعـــة باضافة تكلفة النقل والتوزيع الى سعر البيع حيث تقدر تكلفة النقل الداخلى للطن بواقـــع ٢٠ر٧ جنيه ، وذلك بالاضافة الى ١٥٪ كعمولة توزيع وتخزين وتمويل . كذلك أيضـــا فان الهامش السابق لايتضمن أيضا التعريفة الجمركية المفروضة على واردات القطـــاع

(١) وزارة الزراعة ، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية ، مرجع سابق .

الخاص والتى بلغت فى عام ١٩٨٥ ما نسبته ٤٣٪ من قيمة الواردات على الصفقات التى ترد فى عبوات يقل وزنها عن ٢٥ كجم .

وعليه وفى ضوء ما سبق ذكره يمكن تقدير أسعار المستهلك للمبيدات الزراعية المستخدمة فى القطاع الزراعى بما نسبته ١٦١٪ من السعر "سيف" وذلك بعد اضافة الهامش الممثل لعمولة التوزيع والتخزين والتمويل (١٥٪) الى الهامش السابق الذكر، وهو ما يعنى وبمضمون آخر أن السعر "سيف" للواردات من المبيدات الزراعية يعادل ٦٢ر١٪ من قيمة المبيدات المستوردة مقومة على أساس سعر المستهلك ($\frac{١٠٠}{١٦١}$ = ٦٢١ر٠) . هذا ومع افتراض أن الواردات من المبيدات الزراعية مقومة بأسعار المستهلك تمثل ما نسبته ٨٧ر٢٪ من القيمة الأجمالية لتكلفة المبيدات الزراعية المستخدمه سواء على مستوى القطاع الزراعى ككل أو على مستوى أى من المحاصيل الزراعية المختلفة، فانه يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة المبيدات المستخدمة (على مستوى القطاع أو المحصول) بما نسبته ٥٤ر٢٪ من قيمتها مقومة بأسعار المستهلك (تكلفة المبيدات الزراعية مقومة بأسعار المستهلك × ٨٧٢ر٠ × ٦٢١ر٠) .

وأخيرا يجدر الاشارة الى وجود بعض الحاصلات الزراعية التى تتحمل الدولة جانبا من تكلفة المبيدات الزراعية المستخدمة بها ، وهى القطن ، وفول الصويا حيث تتحمل الدولة نحو ٨٠٪ من تكلفة المبيدات الحشرية المستخدمة فى زراعات القطن ، كما تدعم زراع فول الصويا بنحو ٥٠٪ من تكلفة المبيدات الحشرية المستخدمة فى زراعته وبحد أقصى ١٠ جنيهات للفدان تحت شروط معينة . وعليه فان رفع أسعار الصرف للنقد الاجنبى قد ينعكس على أرتفاع تكلفة المبيدات الزراعية المستخدمة فى هذين المحصولين بالنسبة للمزارع وبالنسبة لحجم الدعم الذى تتحمله الدولة فى هذا الشأن ، وهو ما يجب أخذه فى الحسبان عند تقدير تكلفة المكون الأجنبى فى المبيدات

المستخدمة فى زراعات هذين المحصولين وفى تقدير التكلفة الحقيقية لها • وتشير الجداول رقم (٦) ، (٧) الى تقديرات الدراسة لتكلفة المكون الاجنبى المباشر فى تكلفة المبيدات الزراعية على مستوى القطاع ، وعلى مستوى المحاصيل الزراعية تحت الدراسة •

٤ ـ تكلفة المكون الاجنبى غير المباشر فى تكلفة الانتاج :

سبق الاشارة الى أن ما يمكن أن يسمى بتكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة الانتاج الزراعى ، أنما يعبر عن تكلفة المكون الأجنبى فى مستلزمات الانتاج الزراعى المنتجة محليا عن طريق الصناعات المحلية ، والتى تشمل كل من صناعة الأسمدة الكيماوية ، وصناعة المبيدات الزراعية ، والآلات الزراعية • والتى تتناول الدراسة تقديرها فيما يلى •

(٤ ـ ١) تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعية :ـ

تشير الدراسات الى أن تكلفة المكون الأجنبى فى الصناعات المحلية للآلات والمعدات الزراعية تمثل نحو ٧٠٪ من تكاليف انتاجها ، على حين تمثل التكلفة المحلية نحو ٣٠٪ منها (١) • ومع افتراض أن أسعار البيع للمستهلك للآلات والمعدات الزراعية تشتمل على ١٢٪ من تكلفة الانتاج المحلى كهامش ربح مقابل التوزيع والعمولات الى جانب رسم الاستهلاك المقرر ، لأمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى فى الصناعة المحلية للآلات والمعدات الزراعية بما نسبته ٦٢٫٥٪ من سعر البيع للمستهلك • ومن ثم يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى فى القسط السنوى لأهلاك الآلات والمعدات الزراعية المحلية بما يعادل هذه النسبة • الا أنه وكما سبق الاشارة الى ذلك فان الأنتاج المحلى من الآلات والمعدات الزراعية يمثل نحو ٣٢٪ تقريبا من اجمالى الأعداد المستخدمة منها

---

(١) وزارة الزراعة ، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية ، مرجع سابق •

فى الزراعة ، ومن ثم يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى القيمة الاجماليـــة للقسط السنوى لاهلاك وصيانة المعدات الزراعية على مستوى القطاع بما نسبته ٠ر٢٠٪ منها (القسط السنوى للاهلاك × ٣٢٪ × ٥ر٦٢٪ = ٢٠٪) ٠

أما بالنسبة لتقديرات تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة فيمكن تقديرها فى اطار تقدير الوزن النسبى لتكلفة الاهلاك والصيانة فى تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية والسابق تقديره بما يعادل ١٠٪ من تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعيـــة ، حيث تقدر تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعيـــة المستخدمة لأى من المحاصيل الزراعية المختلفة بما نسبته ٠ر٢٪ منها (تكلفة أجـــور الآلات والمعدات الزراعية × ١٠٪ × ٣٢٪ ٥ر٦٢٪ = ٢٪ من تكلفة الأجور) ٠

(٤ ــ ٢) تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة الأسمدة الكيماوية :ــ بالنسبـــة لتكلفة المكون الأجنبى فى الصناعة المحلية لانتاج الأسمدة الآزوتيةفتشير تقديراتها لعام ١٩٨٤ الى أن تكلفة المكون الأجنبى فى الخامات والمواد المباشرة اللازمة للصناعة قـــد بلغت ما نسبته ١ر٥٦٪ من اجمالى تكلفة الانتاج ، وبما يعادل ٤٨ر٤٪ من متوســط سعر البيع على مستوى المنتج ، وذلك بالاضافة الى تكلفة المكون الأجنبى المتمثل فـــى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات المستوردة بهذه الصناعة والـــذى قدر بما نسبته ٣٠ر١٢٪ من تكلفة الانتاج وما يعادل ٤٤ر٨٪ من متوسط سعر البيـــع على مستوى المنتج خلال هذا العام ، وهو ما يشير الى أن تكلفة المكون الأجنبى فـــى الصناعات المحلية لأنتاج الأسمدة الآزوتية قد بلغت مانسبته ١ ٨ر١٨٪ من تكلفـــة الانتاج ، وبما يعادل نحو ٩٢ر١٢٪ من متوسط سعر البيع على مستوى المنتج (١) ٠

(١) عبد القادر دياب ، تخطيط الانتاج الزراعى من منظور تعظيم العائد الاجتماعى ، مرجع سابـــق ٠

هذا واذا كان المتوسط العام لأسعار المنتج للأسمدة الآزوتية المنتجة محليا يعادل ما نسبته ٣ر٩٥٪ من المتوسط العام لسعر البيع الأسمدة الآزوتية (محلية ومستوردة) الى المستهلك على نحو ما يشير اليه ضمنيا الجدول رقم (٤) السابق الذكر، ومع افتراض الثبات النسبى تقريبا لنسبة تمثيل تكلفة المكون الأجنبى فى أسعار البيع على مستوى المنتج بالصناعة المحلية لانتاج الأسمدة الآزوتية ، وفى أطار نسبة تمثيل الانتاج المحلى من الأسمدة الآزوتية فى اجمالى الكميات المستهلكة منها بالقطاع الزراعى والمقدرة بنحو ٥ر٨٩٪ منها على نحو ما سبق ذكره ، يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة الأسمدة الآزوتية المستخدمة بالقطاع الزراعى (مقومة بأسعار البيع للمستهلك) بما نسبته ٢ ٠ر١١٪ منها (تكلفة الأسمدة الآزوتية × ٥ر٨٩٪ × ٣ر٩٥ ٪ × ٩٢ر١٢٪ = ٢ ٠ر١١٪ من تكلفة الأسمدة الآزوتية)، سواء على مستوى القطاع أو على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة وفى ظل الوزن النسبى لتكلفة الأسمدة الآزوتية فى اجمالى تكلفة الأسمدة الكيماوية لكل من المحاصيل الزراعية المختلفة .

أما بالنسبة للأسمدة الفوسفاتية المنتجة محليا فقد تضمنت تقديرات تكلفة انتاجها بالصناعات المحلية لنفس العام السابق الذكر على أن تكلفة المكون الأجنبى بالخامات والمواد المباشرة قد بلغت ما نسبته ٦ر٣٣٪ من تكلفة الانتاج وما يعادل ٠ر٢٥٪ من متوسط سعر البيع على مستوى المنتج خلال نفس العام . كما قدرت تكلفة المكون الأجنبى المتمثل فى القسط السنوى لأهلاك وصيانة الآلات والمعدات المستوردة بهذه الصناعة بما يعادل ٧٦ر١٪ من تكلفة الأنتاج وبما نسبته ٢ر١٪ من متوسط سعر البيع على مستوى المنتج ، وهو مايشير الى تقدير التكلفة الأجمالية للمكون الأجنبى فى الصناعة المحلية للأسمدة الفوسفاتية بما نسبته ٢٧ر٣٥٪ من تكلفة الانتاج ، وبما يعادل ٢ر٢٦٪ من متوسط سعر البيع على مستوى المنتج . وعليه فاذا كان متوسط سعر الطن

من الأسمدة الفوسفاتية المنتجة محليا يمثل ما نسبته ٢٥٩٫٦٪ من متوسط سعر البيع للمستهلك لاجمالى الكميات المستهلكة منها فى الزراعة ، على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٤) ، وفى ظل نسبة تمثيل الأنتاج المحلى من الأسمدة الفوسفاتية فى اجمالى الاستهلاك منها والمقدرة بنحو ٩٦٪ منه ، الى جانب افتراض الثبات النسبى للوزن النسبى لتكلفة المكون الأجنبى فى سعر البيع على مستوى المنتج ، يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى القيمة الاجمالية لتكلفة الأسمدة الفوسفاتية المستخدمة فى القطاع الزراعى بما نسبته ٦٥٫٢٩٪ منها (تكلفة الأسمدة الفوسفاتية × ٩٦٪ × ٢٥٩٫٦٪ × ٢٦٫٢٪ = ٦٥٫٢٩٪) .

(٤ ـ ٣) تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكاليف المبيدات الزراعية :ـ لقد سبق التنوية الى أن الأنتاج المحلى من المبيدات الزراعية مازال يساهم بنصيب محدود فى توفير الاحتياجات المحلية من المبيدات الزراعية ، حيث قدرت مساهماته فى هذا الشأن فى السنوات الأخيرة بما يعادل ما نسبته ١٢٫٨٪ . أما بالنسبة لتكلفة المكون الأجنبى فى تكاليف انتاجها بالصناعات المحلية ، فأمام تعذر الحصول على البيانات والمعلومات المتصلة بتكاليف انتاجها وهيكلها ، فان الدراسة الحالية تفترض تماثل هذه الصناعة مع صناعات الأسمدة الكيماوية من هذا المنظور باعتبارها من الصناعات الكيماوية ، ومن ثم فهى تفترض أن تكلفة المكون الأجنبى بها يماثل تكلفة المكون الأجنبى فى صناعة الأسمدة الفوسفاتية من حيث وزنها النسبى فى تكاليف الأنتاج وسعر البيع على مستوى المنتج ، حيث تفترض الدراسة أن تكلفة المكون الأجنبى فى الصناعات المحلية لانتاج المبيدات الزراعية تمثل ما نسبته ٣٥٫٢٧٪ من تكلفة الانتاج وما نسبته ٢٦٫٢٪ تقريبا من سعر البيع على مستوى المنتج . وعليه وعلى الرغم مما قد يتصف به هذا الأفتراض من احتمالات غياب الدقة المطلوبة والانحراف عن الواقع ، الا أنه لن يكون له تأثير جوهرى على دقة التقديرات المتوقعة بالنسبة لاجمالى تكلفة المكون الأجنبى فى القيمة الأجمالية

جدول رقم (٦) تكلفة المكون الاجنبى المباشر و غير المباشر فى تكاليف الاسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية ، والقسط السنوى لاهلاك الالآت الزراعية على مستوى القطاع فى السنوات ١٩٨٤ — ١٩٨٦

البيان	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		المتوسط	
	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%
أ — المكون الاجنبى المباشر								
١ — أسمدة كيماوية								
— آزوتية	١٩٧٧٥	١٦ر٣	١٧٦٧٥	١٣ر١	٢١٦١٧	١٣ر٠	١٩٦٨٩	١٤ر٠
— فوسفاتية	١٩٢٣	١٦ر١	١٩٦٨	١ر٥	٢٢١١	١ر٣	٢٠٣٤	١ر٤
— بوتاسية	٢٠١٠	١ر٧	٢٤٧٧	١ر٨	٢٤٩٠	١ر٥	٢٣٢٦	١ر٦
جملة	٢٣٧٠٨	١٩ر٥	٢٢١٢٠	١٦ر٤	٢٦٣١٨	١٥ر٨	٢٤٠٤٩	١٧ر٠
٢ — القسط السنوى لاهلاك الالآت الزراعية	١٢٢٦٦	١٠ر١	٢٦٤٠٤	١٩ر٥	٣٥٠٩٣	٢١ر٠	٢٤٥٨٨	١٧ر٤
٣ — مبيدات حشرية	٣٨٨٥٩	٣٢ر٠	٣٦٦٩٩	٢٧ر١	٤٥١٢٩	٢٧ر١	٤٠٢٢٩	٢٨ر٥
اجمالى المكون الاجنبى المباشر	٧٤٨٣٣	٦١ر٦	٨٥٢٢٣	٦٣ر٠	١٠٦٥٤٠	٦٣ر٩	٨٨٨٦٦	٦٣ر٠
ب — المكون الاجنبى غير المباشر								
١ — أسمدة كيماوية								
— آزوتية	٢٠٥٠١	١٦ر٩	١٨٣٢٤	١٣ر٦	٢٢٤١٠	١٣ر٤	٢٠٤١٢	١٤ر٥
— فوسفاتية	١٩٣١٢	١٥ر٩	١٩٧٧١	١٤ر٦	٢٢٢٠٨	١٣ر٣	٢٠٤٣١	١٤ر٥
— بوتاسية	—	—	—	—	—	—	—	—
جملة	٣٩٨١٣	٣٢ر٨	٣٨٠٩٥	٢٨ر٢	٤٤٦١٨	٢٦ر٨	٤٠٨٤٣	٢٨ر٩
٢ — القسط السنوى لاهلاك الالآت الزراعية	٤٥٦١	٣ر٨	٩٨١٨	٧ر٣	١٣٠٤٨	٧ر٨	٩١٤٢	٦ر٥
٣ — مبيدات	٢١٨٧	١ر٨	٢٠٦٥	١ر٥	٢٥٤٠	١ر٥	٢٢٦٤	١ر٦
اجمالى المكون الاجنبى غير المباشر	٤٦٥٦١	٣٨ر٤	٤٩٩٧٨	٣٧ر٠	٦٠٢٠٦	٣٦ر١	٥٢٢٤٩	٣٧ر٠
اجمالى	١٢١٣٩٤	١٠٠ر٠	١٣٥٢٠١	١٠٠ر٠	١٦٦٧٤٦	١٠٠ر٠	١٤١١١٥	١٠٠ر٠

المصدر : حيث من الجدول رقم (١) بالدراسة وفقا لتقديرات الدراسة .

* لاتشمل على مكون أجنبى غير مباشر حيث تستورد جميع الاحتياجات منها من الخارج .

جدول رقم (٧) تقديرات تكلفة المكون الاجنبى المباشر وغير المباشر فى تكاليف أجور الآلات الزراعية والاسمدة والمبيدات الكيماوية على مستوى المحصول (لعام ١٩٨٧)

(جنيه / فدان)

المحصول	أجور آلات ومعدات		أسمدة كيماوية		مبيدات حشرية		جملة	
	مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة
١ ـ قطن	٢٠ر ٢	٨٢ر ٠	٥٧ر ٦	٣٢ر ١٢	٥٠ر ٦	٣٧ر ٠	٢٧ر ١٥	٥١ و ١٣
٢ ـ أرز صيفى	٦٤ر ٥	١٠ر ٢	١٦ر ١	٥٢ر ٤	٧٧ر ٢	١٦ر ٠	٣٧ر ١٠	٧٨ و ٦
٣ ـ ذرة شامى صيفى	٦٢ر ٣	٣٥ر ١	٤٩ر ٣	٦٢ر ٣	٢٠ر ٠	٠١ر ٠	٣١ر ٧	٩٨ ر ٥
٤ ـ ذرة شامى نيلى	١٩ر ٣	١١ر ١	٤٣ر ٣	٥٥ر ٣	٤٢ر ٠	٠١ر ٠	٧٤ر ٦	٧٥ ر ٤
٥ ـ ذرة رفيعة صيفى	٣١ر ٣	٢٢ر ١	٨٨ر ٥	١٠ر ٦	—	—	١٩ر ٩	٣٣ و ٧
٦ ـ فول سودانى	٧٩ر ١	٦٧ر ٠	٩٦ر ٥	٨٦ر ٢١	١٧ر ١	٠٧ر ٠	٩٢ر ٨	٦ و ٢٢
٧ ـ سمسم	٢٠ر ٢	٨٢ر ٠	٠٦ر ٤	٨٦ر ١٢	٣٧ر ٣	١ار ٠	٦٣ر ٩	٨٧ و ١٣
٨ ـ فول صويا	١١ر ٢	٨١ر ٠	٨٤ر ٧	٩ر ١٥	٤٣ر ٧	٢ ٤ر ٠	٤٦ر ١٧	١٣ و ١٧
٩ ـ قصب سكر	٠٦ر ٧	٦٢ر ٢	٩٥ر ٨	٢٥ر ١٧	٩١ر ١٠	٦١ر ٠	٩٢ر ٢٦	٤٨ر ٢٠
١٠ ـ لمح	٣٦ر ٤	٦٢ر ١	٦٤ر ٢	٧٣ر ٤	٥٩ر ٥	٠٣ر ٠	٥٩ر ٧	٣٨ ر ٦
١١ ـ شعير	٩٣ر ٣	٤٦ر ١	٦٠ر ١	٦٦ر ١	—	—	٥٣ر ٥	١٢ر ٣
١٢ ـ فول بلدى	٤٤ر ٢	٩١ر ٠	٩٨ر ٤	٤٤ر ٢٥	٥٧ر ٥	٠٣ر ٠	٩٩ر ٧	٣٨ و ٢٦
١٣ ـ عدس	٠٥ر ٣	١٣ر ١	٩٩ر ٤	٣١ر ٢٢	٩١ر ١	١١ر ٠	٩٦ر ٩	٦٣ و ٢٣
١٤ ـ حلبة	٥٤ر ١	٥٧ر ٠	٠١ر ٣	٨٤ر ١٣	—	—	٦٣ر ٤	٤١ر ١٤
١٥ ـ ترمس	٣٧ر ٢	٨٨ر ٠	٩٦ر ٣	٧٥ر ١٧	—	—	٣٣ر ٦	٦٣ر ١٨
١٦ ـ حمص	٧٢ر ٢	٠١ر ١	١٤ر ١	١٩ر ١	—	—	٨٦ر ٣	٢٠ر ٢
١٧ ـ كتان	٣١ر ٢	٨٦ر ٠	٣١ر ٧	٦١ر ١٥	—	—	٧٠ و ٩	٥٥ ر ١٦
١٨ ـ ثوم	١٢ر ٥	١١ر ١	٣٨ر ٧	٦٥ر ٧	٣٤ر ١	٠٨ر ٠	٨٤ر ١٣	٦٤ر ٩
١٩ ـ بصل شتوى	٨٥ر ٦	٥٥ر ٢	١١ر ٧	١٥ر ١١	٠٢ر ١٤	٧٩ر ٠	٩٨ر ٢٧	٢٩ ر ١٥
٢٠ ـ برسيم تحريش	٣٥ر ١	٥٠ر ٥	٩٤ر ١	٠١ر ١٥	—	—	٨٤ر ٢	٥١ و ١٥
٢١ ـ برسيم مستديم	٤٠ر ١	٥٢ر ٠	٢٨ر ٢	٩٣ر ٢٢	—	—	٦٨ر ٣	٤٥ر ٢٣
٢٢ ـ بطاطس صيفى	٠٦ر ٤	٥١ر ١	٥٨ر ١٣	١٤ر ١٨	٦٩ر ١٩	١١ر ١	٣٣ر ٣٧	٧٦ ر ٢٠
٢٣ ـ بطاطس نيلى	٢٧ر ٤	٥٩ر ١	٢٤ر ١١	٠٢ر ١٥	٥٥ر ٢٠	١٦ر ١	٠٦ر ٣٦	٧٧ ر ١٧
٢٤ ـ طماطم شتوى	١٠ر ٦	٢٧ر ٢	٤٧ر ١٠	٠٩ر ١١	٠٣ر ٢١	٦٣ر ١	٦٠ر ٤٥	٩٩ ر ١٤
٢٥ ـ طماطم صيفى	٧٥ر ٥	١٤ر ٢	٧٤ر ١٠	٣٧ر ١١	٥١ر ٤١	٣٤ر ٢	ـ ر ٥٨	٨٥ر ١٥
٢٦ ـ خيار صيفى	٥٧ر ٤	٧٠ر ١	٩٢ر ١	٥٩ر ٤	٤١ر ١١	٦٥ر ٠	٩٨ر ١٧	٩٤ر ٦
٢٧ ـ باذنجان »	٦٦ر ٥	١٠ر ٢	٢٧ر ٣	٧٨ر ٥	٢٤ر ٦	٣٥ر ٠	١٧ر ١٥	٢٣ر ٨
٢٨ ـ بطيخ صيفى	٣١ر ٥	١٧ر ١	٦٤ر ٢	٣٠ر ٦	٤٧ر ٥٦	١٨ر ٣	٤٢ر ٦٤	٤٥ر ١١
٢٩ ـ كوسة صيفى	٢٣ر ٤	٥٨ر ١	١١ر ٢	٢١ر ٥	٥٣ر ١١	٦٥ر ٠	٩٥ر ١٢	٤٠ر ٧

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق وفقا للتقديرات الواردة بالدراسة

لتكلفة المبيدات المستخدمة فى الزراعة نظرا لصغر الوزن النسبى للانتاج المحلى منها فى اجمالى الأحتياجات المحلية •

هذا واذا كانت الاحصاءات المنشورة تشير الى أن أسعار المستهلك تشتمل على ٢ر٥٪ من سعر البيع على مستوى المنتج كهامش لمقابلة تكاليف التوزيع ، الا أن الدراسة الحالية تفترض زيادة هذا الهامش الى ١٠٪ لمقابلة العمولات البنكية وتكلفة التوزيع وفقا للواقع العملى المشاهد فى قطاع الزراعة اليوم • وعليه وفى ضوء هذا الافتراض وغيره من الافتراضات السابقة يمكن تقدير سعر البيع على مستوى المنتج كنسبة مئوية من سعر المستهلك بنحو ٩ر٩٠٪ منه ، وبالتالى يمكن تقدير تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى القيمة الاجمالية لتكلفة المبيدات الزراعية المستخدمة فى الزراعة بما نسبته ٥ر٣٪ منها (تكلفة المبيدات × ٩ر٩٠٪ × ٢ر٢٦٪ × ٨ر١٢٪ = ٥ر٣٪) •

هذا وتشير الجداول رقم (٦) ، (٧) الى تقديرات تكلفة المكون الأجنبى المباشروغير المباشر فى التكاليف الزراعية لكل من الأسمدة الكيماوية ، وأجور الآلات والمعدات الزراعية ، والمبيدات الزراعية على مستوى القطاع ، والحاصلات الزراعية المختلفة

٥ ــ تكلفة المكون الأجنبى فى بذور وثمار التقاوى :ــ

هناك من الحاصلات الزراعية التى تستورد احتياجاتها من بذور أو ثمار التقاوى من الخارج • ومن أهم الحاصلات الزراعية التى تستورد بذور أو ثمار تقاويها كل من محصول البطاطس ، وبنجر السكر ، وبعض أصناف الخضروات الأخرى خاصة فى الزراعات المحمية • هذا واذا كانت الدراسة الحالية لم تتناول تقدير المكون الأجنبى فى تكاليف التقاوى لهذه المجموعة من الحاصلات باستثناء محصول البطاطس وذلك بسبب عدم

توافر الأحصاءات اللازمة فى هذا الشأن ، الا أن الواردات من بذور تقاوى هذه الحاصلات لاتمثل نسبة جوهرية فى تكاليف التقاوى على مستوى القطاع ، بما لايؤثر على النتائج المتوقعة ، ذلك فضلا عن أن هذه المجموعة من المحاصيل تخرج عن اطار النماذج المحصولية التى تتناولها الدراسة الحالية باستثناء محصول البطاطس . وبالنسبة لثمار تقاوى البطاطس فقد بلغ المتوسط السنوى للواردات منها خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ نحو ٧٥٨٩ ألف جنيه مقومة على أساس السعر " سيف " وهو ما يمثل ما نسبته ٣ر٨٪ من القيمة الاجمالية لتكاليف التقاوى على مستوى القطاع خلال هذه الفترة ، والتى تعبر بدورها عن نسبة تكاليف المكون الأجنبى فى تكاليف التقاوى على مستوى القطاع .

أما بالنسبة لتقدير تكلفة المكون الأجنبى فى ثمار تقاوى البطاطس فى اجمالى تكاليفها على مستوى المزارع ، فان الدراسة الحالية تفترض أن تكلفة المكون الأجنبى بها يمثل ما نسبته ٨٠٪ من التكلفة عند باب المزرعة ، حيث يفترض أن النسبة الباقية (٢٠٪) تقابل الرسوم الجمركية ومصروفات وعمولات النقل والتوزيع الداخلى .

٦ ـ تكلفة المكون الأجنبى والمحلى فى التكاليف الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى :ـ

لقد تناولت الدراسة من قبل تقدير الوزن النسبى لتكلفة المكون الأجنبى المباشر وغير المباشر فى تكاليف مستلزمات الانتاج المختلفة . وتشير التقديرات الاجمالية لتكاليف المكون الأجنبى فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج النباتى على مستوى القطاع الى أن تكاليف المكون الاجنبى المباشر تمثل النسبة الغالبة فى اجمالى تكلفة المكون الأجنبى بها ، حيث تمثل تكاليف المكون الأجنبى المباشر نحو ٦٣٪ تقريبا من اجمالى تكاليف المكون الأجنبى فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الأنتاج خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ على حين تشكل تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر نحو ٣٧٪ منها خلال نفس الفترة ، كما تشير هذه التقديرات الى أن تكلفة المكون الأجنبى المباشر بالمبيدات

الزراعية تشكل النسبة الغالبة فى اجمالى تكاليف المكون الأجنبى ، ويليها فى ذلك تكاليف المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية ثم المكون الأجنبى المباشر فى الأسمدة الكيماوية ، وذلك على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٨) .

أما بالنسبة لدرجة تمثيل اجمالى تكلفة المكون الأجنبى فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى على مستوى القطاع ، فهى تمثل نحو ٢٩ر٦٪ بالنسبة للأسمدة الكيماوية والتى يشكل المكون المحلى بها نحو ٧٠ر٤٪ من تكلفتها ، على حين تبلغ نسبة تكلفة المكون الأجنبى فى المبيدات الزراعية نحو ٥٧ر٣٪ من اجمالى تكلفتها على مستوى القطاع ، حيث تبلغ نسبة المكون المحلى بها نحو ٤٢ر٧٪ منها . أما تكلفة المكون الأجنبى فى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية فيشكل نحو ٧٣ر٨٪ من قيمته ، بينما تمثل تكلفة المكون المحلى نحو ٢٦ر٢٪ منه خلال نفس الفترة المشار اليها من قبل .

وبالنسبة لتقديرات تكلفة المكون الأجنبى فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج النباتى على مستوى القطاع خلال نفس الفترة فتبلغ ما نسبته ٢٦ر١٪ منها حيث تشكل تكلفة المكون الأجنبى المباشر ما يقرب من ١٧ر٠٪ من اجمالى تكاليف مستلزمات الأنتاج النباتى ، كما تشكل تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر ما نسبته ٩ر٢٪ منها . أما تكلفة المكون المحلى فتمثل ما نسبته ٧٣ر٩٪ منها خلال نفس الفترة (جدول رقم ٨) . وعليه ومن البديهى ان الموازنة فيما بين درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من مستلزمات الانتاج ، ونسبة تمثيل تكلفة كل من المكون الأجنبى المباشر ، وغير المباشر فى التكاليف الاجمالية لمستلزمات الانتاج تشير الى ضرورة التوسع فى الصناعات المحلية القائمة على تصنيع مستلزمات الانتاج الزراعى مع دعمها وتطويرها بهدف تخفيض تكلفة المكون الأجنبى

جدول رقم (٨) تكلفة المكون الاجنبى فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع الزراعى
خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦

البيان	تكلفة المكون الاجنبى						تكلفة المكون المحلى		اجمالى التكاليف	
	المكون الاجنبى المباشر		المكون الاجنبى غير المباشر		جملة					
	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%	ألف جنيه	%
١ ـ تقاوى *	٧٥٨٩	٣٫٨	ـ	ـ	ـ	ـ	١٨٩٧٦٧	٩٦٫٢	١٩٧٣٥٦	١٠٠
٢ ـ أسمدة كيماوية :										
ـ آزوتية	١٩٦٨٩	١٠٫٦	٢٠٤١٢	١١٫٠	٤٠١٠١	٢١٫٧	١٤٥١٢٣	٧٨٫٣	١٨٥٢٢٤	١٠٠٫٠
ـ فوسفاتية	٢٠٣٤	٦٫٥	٢٠٤٣١	٦٥٫٣	٢٢٤٦٥	٧١٫٨	٨٨٢٧	٢٨٫٢	٣١٢٩٢	١٠٠٫٠
ـ بوتاسية	٢٣٢٦	٩٢٫٢	ـ	ـ	٢٣٢٦	٩٢٫٢	١٩٧	٧٫٨	٢٥٢٣	١٠٠٫٠
جملة	٢٤٠٤٩	١١٫٠	٤٠٨٤٣	١٨٫٦	٦٤٨٩٢	٢٩٫٦	١٥٤١٤٧	٧٠٫٤	٢١٩٠٣٩	١٠٠٫٠
٣ ـ مبيدات حشرية	٤٠٢٢٩	٥٤٫٢	٢٢٦٤	٣٫١	٤٢٤٩٣	٥٧٫٣	٣١٧٣٠	٤٢٫٧	٧٤٢٢٣	١٠٠٫٠
٤ ـ وقود وزيوت	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٢٥٥٠	١٠٠٫٠	٣٢٥٥٠	١٠٠٫٠
٥ ـ اهلاك وصيانة آلات زراعية	٢٤٥٨٨	٥٣٫٨	٩١٤٢	٢٠٫٠	٣٣٧٣٠	٧٣٫٨	١١٩٨٠	٢٦٫٢	٤٥٧١٠	١٠٠٫٠
اجمالى المستلزمات	٩٦٤٥٥	١٧٫٠	٥٢٢٤٩	٩٫٢	١٤٨٧٠٤	٢٦٫١	٤٢٠١٧٤	٧٣٫٩	٥٦٨٨٧٨	١٠٠٫٠

* تشمل تقاوى الحاصلات الزراعية التى تستورد ثمار تقاويها من الخارج مثل البطاطس .

جدول رقم (٩) تقديرات تكلفة المكون الاجنبى ، والمحلى فى مستلزمات الانتاج السلعية والخدمية للمحاصيل الزراعية المختلفة

(لعام ١٩٨٧م)

(جنيه / فدان)

المحاصيل / عناصر التكلفة	قطن		أرز صيفى		ذرة شامى صيفى		ذرة شامى نيلى		ذرة رفيعة صيفى		فول سودانى		سمسم		فول صويا		قصب السكر		قمح	
	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%
أ ـ المكون الاجنبى :ـ																				
١ ـ مباشر	١٥٫٢٧	٧٫٤	١٠٫٣٧	٥٫١	٧٫٣١	٤٫٥	٦٫٧٤	٤٫٣	٩٫١٩	٥٫١	٨٫٩٢	٥٫٣	٩٫٦٣	٦٫٧	١٧٫٤٦	٩٫٠	٢٦٫٠٢	٨٫١	٧٫٥٩	٤٫٥
٢ ـ غير مباشر	١٣٫٥١	٦٫٦	٦٫٧٨	٣٫٤	٥٫٩٨	٣٫٦	٤٫٧٥	٣٫١	٧٫٣٣	٤٫٥	٢٢٫٦	١٣٫٥	١٣٫٠٧	٩٫٧	١٧٫١٣	٨٫٨	٢٠٫٤٨	٦٫١	٦٫٣٨	٣٫٨
جملة	٢٨٫٧٨	١٤٫٠	١٧٫١٥	٨٫٥	١٣٫٢٩	٨٫١	١١٫٤٩	٧٫٤	١٦٫٥٢	١٠٫١	٣١٫٥٢	١٨٫٨	٢٣٫٥٠	١٦٫٤	٣٤٫٥٦	١٧٫٨	٤٧٫٤	١٤٫٢	١٣٫٠٧	٨٫٢
ب ـ المكون المحلى :ـ																				
١ ـ أسمدة كيماوية	٤٦٫٤٧	٢٢٫٧	١٣٫٥٥	٦٫٧	٢٥٫٧٥	١٥٫٠	٢٥٫٢٦	١٦٫٣	٤٣٫٣٣	٢٦٫٤	٣٨٫٣٤	٢٣٫٢	٢٧٫٠٥	١٨٫٤	٥٥٫١٩	٢٨٫٣	٦٣٫٣١	١٩٫٠	١٨٫٧٧	١٫١١
٢ ـ أجور آلات	٣٧٫٨١	١٨٫٤	٩٧٫١٠	٤٨٫١	٦٢٫٦٢	٣٨٫٣	٥٤٫٩٦	٣٥٫٤	٥٧٫٠٦	٣٤٫٨	٣٠٫٨١	١٨٫٥	٣٧٫٠٥	٢٦٫٦	٣٧٫٦٦	١٩٫٣	١٢١٫٥٥	٣٦٫٥	٧٤٫٠٧	٤٤٫٥
٣ ـ مبيدات	٥٫١٣	٢٫٥	٢٫١٨	١٫١	١٫٦٠	٠٫٩	٠٫٠٩	٠٫٠	—	—	٠٫٠١	٠٫٠	٢٫٦٦	١٫٠	٠٫٠٥	٠٫٠	٠٫٠١	٠٫٠	٠٫٠٦	٠٫٠
٤ ـ تقاوى	٣٫٣٢	١٫٦	٢٥٫١٠	١٢٫٧	٩٫٨٠	٥٫٦	١١٫٠٥	٦٫٣	٥٫٥١	٣٫٢	٢٣٫٠٧	١٤٫٠	٦٫٠٦	٤٫٠	١٤٫٠٤	٧٫٥	٤٧٫٢٢	١٤٫٢	١٩٫٧	١١٫٧
٥ ـ أسمدة بلدية	٢٤٫٦٧	١٢٫٠	١٠٫٥	٥٫٢	٢٩٫٥٥	١٨٫١	٢٧٫٤٠	١٧٫٢	٢٠٫٨٣	١٢٫٢	١٧٫٦٠	١٠٫٢	١٧٫١٧	١٢٫٠	٢٨٫٧٦	١٤٫٨	١٫٨٣	٠٫٥	١٤٫٨٥	٨٫٨
٦ ـ أجور حيوانات	٥٫٨٠	٢٫٩	١٣٫٦١	٦٫٧	٣٫٥٩	٢٫٤	٦٫٨٨	٤٫٤	٥٫٤٧	٣٫٣	٥٫٤٦	٣٫٣	١١٫٣٤	٧٫٠	١٫١٢	٠٫٦	٣٫٤٠	١٫٠	٣٫٤٢	٢٫٠
٧ ـ أخرى	٥٣٫٠٣	٢٥٫٩	٢٢٫٠٥	١٠٫٦	١٨٫٥٠	١١٫٣	١٧٫٧١	١١٫٤	١٥٫٢٦	٩٫٣	١٨٫٢٩	١١٫٠	١٦٫٠٠	١١٫٢	١٦٫٤٧	٨٫٧	٣٩٫٠٣	١٢٫٠	٢٢٫٢٢	١٣٫٢
جملة	١٧٦٫٣٣	٨٦٫٠	١٨٤٫٦٠	٩١٫٥	١٥٠٫٤١	٩١٫٥	١٤٣٫٦٥	٩٢٫٦	١٤٧٫٤٦	٨٩٫٥	١٣٥٫٣	٨١٫٠	١١٩٫٤١	٨٣٫٦	١٦٠٫٠٩	٨٢٫٢	٢٨٥٫٧٤	٨٥٫٨	١٥٤٫٣٩	٩١٫٧
الاجمالى	٢٠٥٫١١	١٠٠٫٠	٢٠١٫٧٥	١٠٠٫٠	١٦٣٫٧	١٠٠٫٠	١٥٥٫١٤	١٠٠٫٠	١٦٣٫٩٨	١٠٠٫٠	١٦٦٫٨٢	١٠٠٫٠	١٤٢٫٠١	١٠٠٫٠	١٩٤٫٦٨	١٠٠٫٠	٣٣٣٫١٤	١٠٠٫٠	١٦٨٫٣٦	١٠٠٫٠

تابع جدول رقم (٩) تقديرات تكلفة المكون الأجنبى ، والمحلى فى مستلزمات الأنتاج السلعية والخدمية للمحاصيل الزراعية المختلفة
لعام ١٩٨٧

(جنيه / فدان)

المحاصيل / عناصر التكلفة	شعير		فول بلدى		عدس		حلبة		ترمس		حمص		كتان		شوم		بصل شتوى		برسيم تحريش	
	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%
أ ـ المكون الأجنبى :																				
١ ـ مباشر	٥٫٥٣	٤٫١	٧٫٩٩	٣٫٩	٩٫٩٦	٤٫٨	٤٫٦٣		٦٫٣٣		٣٫٨٦		٩٫٧٠		١٣٫٨٤		٢٧٫٩٨		٢٫٨٤	
٢ ـ غير مباشر	٣٫١٢	٢٫٣	٢٦٫٣٨	١٣٫١	٢٣٫٦٣	١١٫٤	١٤٫٤١		١٨٫٦٣		٢٫٢٠		١٦٫٥٥		٩٫٦٤		١٥٫٢٩		١٥٫٥١	
جملة	٨٫٦٥	٦٫٤	٣٤٫٣٧	١٧٫٠	٣٣٫٥٩	١٦٫٣	١٩٫٠٤	١٥٫٨	٢٤٫٩٦	١٤٫٨	٦٫٠٦	٤٫٠	٢٦٫٢٥	١٣٫٧	٢٣٫٤٨	٩٫٤	٤٣٫٢٧	١٣٫٦	١٨٫٣٥	٢١٫٦
ب ـ المكون المحلى :ـ																				
١ ـ أسمدة كيماوية	١١٫٧٦	٨٫٦	٢٩٫٨٩	١٤٫٧	٣١٫٠٢	١٥٫٠	١٩٫١٨		٢٤٫٥٩		٨٫٤٤		٥١٫٧٩		٥٤٫٣٨		٥٠٫٨٣		٦٫٤٩	
٢ ـ أجور آلات	٦٧٫٧٣	٤٩٫٧	٤٢٫٠٤	٢٠٫٧	٥٢٫٤٤	٢٥٫٤	٢٦٫٦		٤٠٫٧٧		٤٦٫٠٤		٣٩٫٨٠		٨٨٫٢٢		١١٧٫٩٩		٢٣٫١٧	
٣ ـ مبيدات	ـ	ـ	٠٫٤٥	٠٫٢	١٫٥١	٠٫٧	ـ		ـ		ـ		ـ		١٫٠٥		١١٫٠٦		ـ	
٤ ـ تقاوى	١٣٫٥٥	٩٫٩	٦٥٫٠	١٫٢	٤٨٫٩٢	٢٣٫٧	٢٤٫١٥		٤٤٫٧٠		٦٣٫٥١		٣٠٫٧١		٢٤٫٨٦		٢٦٫٨٢		٣٠٫٠٠	
٥ ـ أسمدة بلدية	١٢٫٧٧	٩٫٤	١١٫٦٨	٥٫٨	٩٫٩٣	٤٫٨	١٠٫١٥		٩٫٨٢		ـ		٢١٫٥٩		٣٠٫٥٨		٣٦٫٢٨		ـ	
٦ ـ أجور حيوانات	٨٫١١	٦٫٠	٤٫٥٥	٢٫٢	١٢٫٦٤	٦٫١	١٠٫٤٥		٩٫٨٠		١١٫٠٨		٠٫٦٥		١٫٢٩		٠٫٨٣		٦٫٩٩	
٧ ـ أخرى	١٣٫٦٣	١٠٫٠	١٤٫٦٧	٧٫٢	١٦٫٤٦	٨٫٠	١٠٫٩٥		١٤٫٣٧		١٦٫٦٨		٢٠٫٥٥		٢٤٫٦٦		٣١٫٠٧		ـ	
جملة	١٢٧٫٥٥	٩٣٫٦	١٦٨٫٢٨	٨٣٫٠	١٧٢٫٩٢	٨٣٫٧	١٠١٫٤٨	٨٤٫٢	١٤٤٫٠٥	٨٥٫٢	١٤٦٫٥٥	٩٦٫٠	١٦٥٫٠٩	٨٦٫٣	٢٢٥٫٠٤	٩٠٫٦	٢٧٤٫٩	٨٦٫٤	٦٦٫٦٥	٧٨٫٤
الاجمالى	١٣٦٫٢	١٠٠٫٠	٢٠٢٫٦٥	١٠٠٫٠	٢٠٦٫٥١	١٠٠٫٠	١٢٠٫٥٢	١٠٠٫٠	١٦٩٫٠١	١٠٠٫٠	١٥٢٫٦١	١٠٠٫٠	١٩١٫٣٤	١٠٠٫٠	٢٤٨٫٥٢	١٠٠٫٠	٣١٨٫١٥	١٠٠٫٠	٨٥٫٠٠	١٠٠٫٠

تابع جدول رقم (٩) تقديرات تكلفة المكون الأجنبي والمحلي في مستلزمات الأنتاج السلعية والخدمية للمحاصيل الزراعية المختلفة

لعـــــام ١٩٨٧

(جنيـــه / فـــدان)

المحاصيل / عناصر التكاليف	برسيم مستديم		بطاطس صيفـــي		بطاطس نيلـــي		طماطم شتـــوي		طماطم صيفـــي		كوسة صيفـــي		خيار صيفـــي		باذنجان صيفـــي		بطيخ مقـــاوي	
	جنيـــه	%	جنيـــه	%	جنيـــه	%	جنيـــه	%	جنيـــه	%	جنيـــه	%	جنيـــه	%	جنيـــه	%	جنيـــه	%
أ ـ المكون الأجنبي																		
١ ـ المباشـــر	٣٫٦٨		٣٦٣٫٣٧ *		٣٥٩٫٩ *		٤٥٫٦٠		٠٫٥٨		١٧٫٩٥		١٧٫٩٨		١٥٫٨٠		٦٤٫٤٢	
٢ ـ غير المباشـر	٢٣٫٤٥		٢٠٫٧٦		١٧٫٧٧		١٤٫٩٩		١٥٫٨٥		٧٫٤٤		٦٫٩٤		٨٫٢٣		١١٫٤٥	
جملـــة	٢٧٫١٣	٢٢٫٧	٣٨٤٫١٣	٥٣٫٥	٣٧٧٫٦٧	ـ٥٤٫	٦٠٫٥٩	١٥٫٣	٧٣٫٨٥	١٨٫١	٢٥٫٣٩	١١٫٦	٢٤٫٩٢	٩٫٦	٢٣٫٤٠	٨٫١	٧٥٫٨٧	١٩٫٦
ب ـ المكون المحلي																		
١ ـ أسمدة كيماوية	٩٫١١		٤٥٫٧٨		٣٧٫٩٠		٣٤٫٩٤		٣٥٫٨٥		١٥٫١٠		١٣٫٣٠		٢٣٫٢٩		١٨٫٢٣	
٢ ـ أجور آلات	٢٤٫٠٦		٦٩٫٩١		٧٣٫٥٥		١٠٥٫٠٦		٩٨٫٩٣		٧٣٫١		٧٨٫٣١		٩٧٫٣٩		٩١٫٣٣	
٣ ـ مبيـــدات	٠٫٠١		١٥٫٠٢		١٦٫٢٠		٢٢٫١١		٣٢٫٧٣		٩٫٠٩		٩٫٠٦		٤٫٩٣		٤٤٫٥٣	
٤ ـ تقـــاوى	٠٫٣٠		٨١٫٥٥		٨٠٫٩٦		٤٧٫٤١		٦٤٫٦٦		١٤٫٥١		٣٠٫٩٣		٥١٫٨٠		٢٣٫٠٩	
٥ ـ أسمدة بلدية	٦٫٣٠		٥١٫٩٨		٤٧٫٩١		٧٤٫٨١		٥٤٫٧٠		٤٢٫٦٦		٥٩٫٩٨		٤٤٫٠٦		٨٤٫٤٣	
٦ ـ أجور حيوانات	٩٫٨١		٢١٫٥٩		١٤٫١٠		١٥٫٤١		٥٫٩٩		١٥٫٤٩		١١٫٦٧		١٣٫٢٥		٣٫٩٠	
٧ ـ أخـــرى	١٢٫٤٠		٤٧٫٥١		٥١٫٢١		٣٤٫٧٧		٤٢٫٤٢		٢٢٫٨٣		٣١٫٢٦		٢٩٫٧٠		٣٥٫٢٠	
جملـــة	٩٢٫٤٩	٧٧٫٣	٣٣٣٫٨٤	٤٦٫٥	٣٢١٫٨٣	ـ٤٦٫	٣٣٥٫٣١	٨٤٫٧	٣٣٥٫٢٨	٨١٫٩	١٩٢٫٧٨	٨٨٫٤	٢٣٤٫٥١	٩٠٫٤	٢٦٤٫٤٢	٩١٫٩	٣١٠٫٧١	٨٠٫٤
الاجمالـــى	١١٩٫٦٢	١٠٠٫٠	٧١٧٫٩٧	١٠٠٫٠	٦٩٩٫٥	١٠٠٫٠	٣٩٥٫٩	١٠٠٫٠	٤٠٩٫١٣	١٠٠٫٠	٢١٨٫١٧	١٠٠٫٠	٢٥٩٫٤٣	١٠٠٫٠	٢٨٧٫٨٢	١٠٠٫٠	٣٨٦٫٥٨	١٠٠٫٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق ، والجدول رقم (٦) ، (٧) بالدراسة

* تشمل تكاليف المكون الأجنبي المباشر في التقاوى المستوردة .

فى تكاليف الأنتاج الزراعى ، حيث يلاحظ أرتفاع نسبة تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى التكاليف الاجمالية لمستلزمات الانتاج على الرغم من انخفاض نسبة تمثيل الواردات من أغلب مستلزمات الانتاج فى اجمالى الكميات المستخدمة منها .

هذا أما بالنسبة لتقديرات تكلفة المكون الأجنبى فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة ولعام ١٩٨٧ فمن الملاحظ وجود تباين ملحوظ فيما بينها من حيث نسبة تمثيل كل من المكون الأجنبى والمحلى فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات انتاج كل منها ، حيث تشكل تكلفة المكون الأجنبى النسبة الغالبة فى تكاليف مستلزمات انتاج محصول البطاطس حيث تشكل نحو ٥٤٪ منها نظرا لأرتفاع تكلفة ثمار التقاوى المستوردة من الخارج . هذا ومع استثناء محصول البطاطس يلاحظ أن تكلفة المكون الأجنبى فى تكاليف مستلزمات الانتاج لمجموعة المحاصيل الزراعية الأخرى التى شملتها الدراسة تتراوح ما بين ٤٪ كحد أدنى ، ٢٣٪ كحد أقصى ، على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٩) . هذا واذا كان من الملاحظ أنخفاض نسبة تمثيل تكلفة المكون الأجنبى فى تكاليف مستلزمات الانتاج لمجموعة هذه المحاصيل (باستثناء محصول البطاطس) ، فان ذلك يعزى الى اشتمال تقديرات تكلفة مستلزمات الانتاج على المستوى المحصولى على تكاليف بعض المستلزمات الأخرى بعضها من انتاج نفس القطاع والتى لم تشملها نفس التقديرات على مستوى القطاع ، الى جانب تكاليف بعض المستلزمات الخدمية الأخرى .

٧ ـ دعم مستلزمات الانتاج وتكلفة المكون الأجنبى :ـ

لقد تضمنت التقديرات السابقة تقدير تكلفة كل من المكون الأجنبى والمحلى فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى مقومة على أساس أسعار المستهلك الا أنه وفى اطار السياسة السعرية لمستلزمات الأنتاج الزراعى ، لاتعبر أسعار المستهلك

عن التكلفة الفعلية لها نظرا لوجود الدعم الحكومى لها ، على نحو ماسبق الاشارة اليه. ولقد تناولت الدراسة تقدير حجم الدعم الحكومى للأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ بحوالى ٥ر١٣٣ مليون جنيها سنويا فى المتوسط منها ٤ر٧٧ مليون جنيه دعما على الاسمدة الكيماوية ، ونحو ١ر٥٦ مليون جنيه دعما على المبيدات الزراعية المستخدمة فى زراعات القطن ، والأرز ، وفول الصويا . أما فى عام ١٩٨٦ فقد بلغت تقديرات حجم الدعم الحكومى على الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية حوالى ١ر١٤١ مليون جنيه تشمل نحو ٢ر٨٤ مليون جنيه دعما على الأسمدة الكيماوية ، ونحو ٩ر٥٦ مليون جنيه دعما على المبيدات الزراعية فى الزراعات الثلاث المشار اليها من قبل ، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٠) .

وبالنسبة لتقدير تكلفة المكون الأجنبى فى الدعم الحكومى لمستلزمات الأنتاج الزراعى ، فقد أفترضت الدراسة الحالية أن تكلفة المكون الأجنبى فى كل من الأسمدة الكيماوية الآزوتية والفوسفاتية قد تضمنت عليها أسعار المستهلك بنسبة ١٠٠٪ نظرا لأن تكلفة هذا المكون لاتمثل سوى نسبة محدودة من تكلفة هذه المستلزمات مقومة بأسعار المستهلك ، وهو ما يفترض ضمنيا تكوين الدعم الحكومى على هذه المستلزمات من المكون المحلى فقط وبنسبة ١٠٠٪ . أما بالنسبة للأسمدة البوتاسية فنظرا لارتفاع تكلفة المكون الأجنبى بها وبمعدلات تفوق تكلفتها الاجمالية مقومة بأسعار المستهلك ، فقد افترضت الدراسة أن سعر المستهلك للأسمدة البوتاسية (وباعتبارها مستوردة بنسبة ١٠٠٪) يتكون من المكون المحلى جميعه والمتمثل فى تكلفة النقل والتوزيع الى جانب تكلفة المكون الأجنبى المكملة لسعر المستهلك ، ومن ثم فهى تفترض بالتالى أن حجم الدعم الحكومى على هذه النوعية من الأسمدة انما يتمثل كلية فى تكلفة المكون الأجنبى المباشر . أما بالنسبة للدعم الحكومى على المبيدات الزراعية فى الزراعات المشار اليها من قبل فتفترض الدراسة توزيع كل من تكلفة المكون الأجنبى ، والمحلى فيما بين المستهلك،

والدعم الحكومى وفقا للنسب التى تمثلها فى اجمالى تكلفة المبيدات الزراعية السابقة الذكر .

وبناء عليه فقد قدرت اجمالى تكلفة المكون الأجنبى فى القيمة الأجمالية للدعم الحكومى لكل من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية بما نسبته ٢٨٫٩٪ منها خلال السنوات ١٩٨٤ — ١٩٨٦ ، وبما نسبته ٢٨٪ منها خلال عام ١٩٨٦ على نحو ما هو مبين بنفس الجدول السابق الذكر . وفى هذا الاطار ايضا فقد تضمنت الدراسة تقدير حجم الدعم الحكومى وتكلفة كل من المكون الأجنبى والمحلى به على المستوى المحصولى على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١١) .

جدول رقم (١٠) دعم مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتكلفة المكون الاجنبى به خلال السنوات ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦

البيـــــان	١٩٨٦					١٩٨٤ ــ ١٩٨٦				
	مكون محلى		مكون أجنبى		جملة	مكون محلى		مكون أجنبى		جملة
	الف جنيه	%	الف جنيه	%	الف جنيه	الف جنيه	%	الف جنيه	%	" الف جنيه "
أ ــ الاسمدة الكيماوية :ــ										
١ ــ آزوتيـــة	٢٠٠٥١	١٠٠			٢٠٠٥١	١٨٢٦٣	١٠٠ر٠	—	—	١٨٢٦٣
٢ ــ فوسفاتيـــة	٥٧٢٤٦	١٠٠	—		٥٧٢٤٦	٥٢٦٦٤	—	—	—	٥٢٦٦٤
٣ ــ بوتاسيـــة	—	—	٦٩٣٩	١٠٠	٦٩٣٩	—	—	٦٤٨٢	١٠٠ر٠	٦٤٨٢
جمـــلة	٧٧٢٩٧	٩١ر٧٦	٦٩٣٦	٨ر٢٤	٨٤٢٣٦	٧٠٩٢٧	٩١ر٦٣	٦٤٨٢	٨ر٣٧	٧٧٤٠٩
ب ــ مبيدات زراعيـــة :ــ										
ــ مكون أجنبى مباشر*			٣٠٨٣٥		٣٠٨٣٥	—		٣٠٣٨٨		٣٠٣٨٨
ــ مكون اجنبى غيرمباشر*			١٧٣٦		١٧٣٦	—		١٧١٠		١٧١٠
ــ مكون محلـــة	٢٤٣٢٠				٢٤٣٢٠	٢٣٩٦٩				٢٣٩٦٩
جمـــلة	٢٤٣٢٠	٤٢ر٧٥	٣٢٥٧١	٥٧ر٢٥	٥٦٨٩١	٢٣٩٦٩	٤٢ر٧٥	٣٢٠٩٨	٥٧ر٢٥	٥٦٠٦٧
الاجمـــالى	١٠١٦١٧	٧٢ر٠	٣٩٥١٠	٢٨ر٠	١٤١١٢٧	٩٤٨٩٦	١ر ٧١	٣٨٥٨٠	٩ر ٢٨	١٣٣٤٧٦

المصـدر : حسبت من الجدول رقم (١) ، (٤) وفقا لتقديرات الدراســـة .

* يحد المكون الاجنبى به من المكون الاجنبى المباشـــر

* يمثل دعم مبيدات القطن والارز ، وفول الصويا وفقا للمساحات المدونه فى الملحوظـة المدونة أدنى الجـــدول

	طم ١٩٨٦	١٩٨٤ ــ ١٩٨٦
مساحة القطن (الف فدان)	١٠٥٥	١٠٤٠
" الارز (الف فدان)	١٠٠٨	٩٧٢
" فول الصويا (الف فدان)	١١٠	١١٨

جدول رقم (١١) حجم الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى ، وتكلفة المكون الاجنبى

والمحلى على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة لعام ١٩٨٧ (جنيه / فدان)

المحصول	المكون المحلى (جنيه / فدان)			المكون الاجنبى				اجمالى حجم الدعم
	اسمدة آزوتية	اسمدة فوسفاتية	جملة	اسمدة بوتاسية	مباشر ميدات	مباشر جملة	غير مباشر ميدات	جملة
١ ـ قطن	٥ر٥١	١٥ر٨٤	٤١ر٨٧	ـ	٢٦ر٠٢	٢٦ر٠٢	١ر٤٦	٢٧ر٤٨	٦٩ر٣٥
٢ ـ أرز صيفى	١ر٥٥	٧ر١٥	١٠ر٨٨	ـ	٢ر٧٧	٢ر٧٧	٠ر١٦	٢ر٩٣	١٣ر٨١
٣ ـ ذرة شامى صيفى	٣ر٢٣	ـ	٣ر٢٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣ر٢٣
٤ ـ ذرة شامى نيلى	٣ر١٧	ـ	٣ر١٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣ر١٧
٥ ـ ذرة رفيعة صيفى	٥ر٤٤	ـ	٥ر٤٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥ر٤٤
٦ ـ فول سودانى	٣ر٩١	١ر٤٥	٤٩ر٠١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤٩ر٠١
٧ ـ سمسم	٢ر٨٧	٢٤ر٨٦	٢٧ر٧٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٧ر٧٣
٨ ـ فول صويا	٦ر٤٦	٢٢ر٣٢	٣٣ر٠٥	ـ	٥ر٤٢	٥ر٤٢	٠ر٣١	٥ر٧٣	٣٨ر٧٨
٩ ـ قصب سكر	٧ر٤٧	٢٢ر٩٠	٣٠ر٣٧	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٠ر٣٧
١٠ ـ قمح	٢ر٢٤	٥ر٧٢	٧ر٩٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٧ر٩٦
١١ ـ شعير	١ر٤٨	ـ	١ر٤٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١ر٤٨
١٢ ـ فول بلدى	٢ر٥٣	٥٨ر٢٦	٦٠ر٧٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦٠ر٧٩
١٣ ـ عدس	٢ر٨٦	٤٩ر٤٤	٥٢ر٣٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٢ر٣
١٤ ـ حلبة	١ر٧٧	٣٠ر٥٧	٣٢ر٣٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٢ر٣٤
١٥ ـ ترمس	٢ر١٦	٣٩ر٢٠	٤١ر٤٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٤١ر٤٦
١٦ ـ حمص	١ر٠٦	ـ	١ر٠٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١ر٠٦
١٧ ـ كتان	٦ر٠٢	٢٣ر٠٦	٢٩ر٠٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٢٩ر٠٨
١٨ ـ ثوم	٦ر٨٣	ـ	٦ر٨٣	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٦ر٨٣
١٩ ـ بصل شتوى	٦ر١١	١٣ر١٧	١٩ر٢٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٩ر٢٨
٢٠ ـ برسيم تحريش	ـ	٣٨ر٦٩	٣٨ر٦٩	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٣٨ر٦٩
٢١ ـ برسيم مستديم	ـ	٥٩ر١١	٥٩ر١١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٥٩ر١١
٢٢ ـ بطاطس صيفى	٥ر٠	٣٢ر٣٥	٣٧ر٣٥	١٩ر٣١	ـ	١٩ر٣١	ـ	١٩ر٣١	٥٦ر٦٦
٢٣ ـ بطاطس نيلى	٤ر١٤	٢٦ر٧٨	٣٠ر٩٢	١٥ر٩٩	ـ	١٥ر٩٩	ـ	١٥ر٩٩	٤٦ر٩١
٢٤ ـ طماطم شتوى	٣ر١٧	١٧ر١٢	٢١ر٠٩	١٥ر٣٩	ـ	١٥ر٣٩	ـ	١٥ر٣٩	٣٦ر٤٨
٢٥ ـ طماطم صيفى	٤ر٠٧	١٧ر٥٦	٢١ر٦٣	١٥ر٧٨	ـ	١٥ر٧٨	ـ	١٥ر٧٨	٣٧ر٤١
٢٦ ـ باذنجان صيفى	٢ر٢٨	٦ر٨٦	٩ر١٤	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٩ر١٤
٢٧ ـ كوسة صيفى	١ر٧٢	٨ر٤٨	١٠ر٢٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٠ر٢٠
٢٨ ـ بطيخ صيفى	٢ر٠٧	١٠ر٢٤	١٢ر٣١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١٢ر٣١
٢٩ ـ خيار صيفى	١ر٠١	٧ر٤٧	٨ر٩٨	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	٨ر٩٨

المصدر :ـ

حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق أو الجدول رقم (٤) بالدراسة وفقا لتقديرات الدراسة .

الفصل الثانى : " أسعار الصرف وتأثير تغيراتها على القطاع الزراعى "

١ ـ تمهيد :ـ

ان البحث فى أثر تغيرات سعر الصرف على تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعى يتطلب بالضرورة البحث فى حجم النقد الأجنبى فى تكلفة هذه المستلزمات ثم التعريف بأسعار الصرف المستخدمة فى التعاملات التجارية بها . واذا كانت الدراسة الحالية قد تناولت من قبل تقدير تكلفة المكون الأجنبى فى تكاليف مستلزمات الأنتاج الزراعى النباتى ، فان الأمر يتطلب التعريف بأسعار الصرف المطبقة فى التعاملات التجارية لهذه المستلزمات تمهيدا لتقدير حجم المكون الأجنبى فى تكلفة استخداماتها ثم البحث فى أثر تغيرات أسعار الصرف المطبقة حاليا على تكاليف استخدامها وهو ما يستهدفه هذا الفصل من الدراسة .

٢ ـ أسعار الصرف المطبقة فى المعاملات التجارية الزراعية :ـ

لقد تميزت سوق صرف النقد الأجنبى فى مصر بتعدد وكثرة التغيرات فى السياسات والاجراءات المتصلة بتنظيم التعامل فى النقد الأجنبى وتحديد سعر الصرف . ولقد شهدت الفترة منذ بداية الستينات وأوائل السبعينات بداية تعدد سعر الصرف حيث وجود سعر الصرف الرسمى الى جانب وجود سعر صرف تشجيعى . وفى عام ١٩٧٦ بدأت الخطوات الأولى من أجل توحيد سعر الصرف ، وحيث شهد عام ١٩٧٧ البدء فى تطبيق سعر السوق الموازية بدلا من السعر الرسمى على جميع الوارد باستثناء سبع سلع رئيسية ، كما طبق نفس السعر على السلع التصديرية باستثناء العدد القليل منها . وفى عام ١٩٧٩ بدأ تطبيق السعر الموحد على بقية المعاملات باستثناء

المعاملات المتصلة باتفاقيات الدفع الثنائية مع الدول غير الأعضاء فى صندوق النقد الدولى ، حيث حدد هذا السعر بواقع ٧٠ر٠ جنيه للدولار ، والذى أصبح فيما بعد يسمى بسعر الصرف الرسمى ، حيث شهدت الفترة التالية وجود أسعار الصرف التشجيعية المتعددة الى جانب أسعار السوق الحرة ، والتى يشير اليها الجدول رقم (١٢) ، والذى يشير فى نفس الوقت الى الانخفاض المستمر فى قيمة الجنيه المصرى والذى سجلته هذه الفترة .

ولقد بدأت الدولة مع عام ١٩٧٩ تنظيم التعامل فى النقد الأجنبى من خلال مجمعين للنقد الأجنبى ، الأول منها يتمثل فى مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى والذى تتكون موارده من النقد الأجنبى من حصيلة الصادرات من السلع الزراعية التصديرية الرئيسية كالقطن ، والأرز ، بالاضافة الى حصيلة الصادرات من البترول ومنتجاته ، وعائد خط أنابيب سوميد ورسوم المرور فى قناة السويس . وتستخدم موارد هذا المجمع فى تمويل الواردات من السلع التموينية الرئيسية كالقمح ودقيقه ، والسكر ، والشاى ، وزيوت الطعام ، والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، كما تحدد عن طريقه أيضا بعض الالتزامات الاخرى التى تحددها القواعد الصادرة فى هذا الشأن — أما مجمع النقد الأجنبى الآخر فهو يتمثل فى مجمع النقد الأجنبى لدى المصارف المعتمدة ، والذى تتكون موارده من حصيلة الصادرات السلعية عدا السلع التى يغطيها المجمع الأول ، وذلك بالاضافة الى الايرادات السياحية وتحويلات المصريين العاملين فى الخارج ، والذى تستخدم حصيلته فى تمويل جميع المعاملات غير المنظورة . ولقد بدأت التعامل فى المجمع الأخير وفقا لسعر صرف موحد وساوى لسعر الصرف المحدد التعامل به بمجمع البنك المركزى ، الا أنه وفى أغسطس من عام ١٩٨١ تقرر رفع سعر الصرف للمعاملات التى يجرى التعامل بها فى نطاق مجمع النقد الأجنبى لدى المصارف المعتمدة ليصل الى ٨٤ر٠ جنيه للدولار الأمريكى من أجل تشجيع تدفق مدخرات المصريين العاملين فى الخارج عن طريق الجهاز المصرفى الى جانب تشجيع ورود الايرادات السياحية عن

جدول رقم (١٢) تطور أسعار الصرف الرسمية والتشجيعية ، وبالسوق غير الرسمية خلال السنوات ١٩٦١ ـ ١٩٩٠/٨٩

(جنيه / دولار أمريكـــى)

السنـــــوات	سعر الصرف الرسمـــى	أسعار الصـرف التشجيعيـــة		أسعار الصرف بالسوق غـير الرسميـــة
		(أ)	(ب)	
١٩٦١	٠ر٣٥	٠ر٤٢		
١٩٦٢ ـ ١٩٦٧	٠ر٤٣	ـ		
١٩٦٨ ـ ١٩٧١	٠ر٤٣	٠ر٥٨		
مايـو ١٩٧٢	٠ر٤٣	٠ر٦٥		
فبراير ١٩٧٣ ـ يناير ١٩٧٦	٠ر٣٩	٠ر٥٩		
فبراير ١٩٧٦	٠ر٣٩	٠ر٦٤		
نوفمبر ١٩٧٦	٠ر٣٩	٠ر٦٩		
ديسمبر ١٩٧٨	٠ر٧٠	٠ر٧٠		
يوليـو ١٩٨٠	٠ر٧٠	٠ر٧٠		٠ر٧٧
يوليـو ١٩٨١	٠ر٧٠	٠ر٨٣		٠ر٨٧
ديسمبر ١٩٨٣	٠ر٧٠	٠ر٨٣		١ر٢١٠
مارس ١٩٨٤	٠ر٧٠	٠ر٨٣	١ر١٢٠	١ر٢٢٠
يوليو ١٩٨٤	٠ر٧٠	٠ر٨٢	١ر١٢٠	١ر٢٤٠
يناير ١٩٨٥	٠ر٧٠	٠ر٨٣	١ر٢٤٠	١ر٣٦٠
ديسمبر ١٩٨٥	٠ر٧٠	٠ر٨٣	١ر٣٤٠	١ر٨٦٠
١٩٨٦ / ١٩٨٧	٠ر٧٠	١,٣٥٠		
٨٩ / ١٩٦٠	١ر١٠٠			

المصدر :

معهد التخطيط القومى ، آفاق الاستثمارات العربية ، ودورها فى خطط التنميـة المصرية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٣٨) ، القاهـــرة ، فبرايـــر ١٩٨٨ .

* وزارة التخطيط ، الشعبة المركزية للتجارة الخارجيـــة .

طريقها ، على حين ظل سعر الصرف المحدد للمعاملات التى تتم فى نطاق مجمع البنك المركزى على ما هو عليه .

هذا والى جانب أسعار الصرف المحددة للمعاملات التى تتم فى اطار مجمعى النقد الأجنبى والمشار اليها من قبل ، هناك أيضا سعر السوق الحرة التى يتم عن طريقه بعض المعاملات خارج الجهاز المصرفى ، والذى يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب ، وتستخدم حصيلة هذا السوق فى تمويل الواردات بدون تحويل عملة . ولقد سجلت أسعار النقد الأجنبى فى هذه السوق الأخيرة تزايدا مستمرا صاحبه بالتالى تزايد الفجوة فيما بين السعر التشجيعى المحدد للتعامل فى مجمع النقد الأجنبى لدى البنوك المعتمدة والسابق ذكره ، وأسعار السوق الحرة ، ومن ثم فقد بدأت الدولة فى تطبيق سعر صرف تشجيعى آخر الى جانب سعر الصرف التشجيعى السابق ، حيث بدأ وجود أسعار الصرف التشجيعية المتعددة ، وذلك على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (١٢) .

هذا وفى ضوء الارتفاع المستمر فى أسعار الصرف بالسوق غير الرسمية فى السنوات الأخيرة ، ومن ثم تحريك الأسعار التشجيعية (ب) لدى المصارف المعتمدة وتزايد الفجوة فيما بينها وسعر الصرف التشجيعى الأول (أ) والمحدد بواقع ٨٤ر٠ جنيه / دولار ، تقرر خلال عام ٨٦/١٩٨٧ ، رفع السعر التشجيعى الأخير ليصل الى ٣٥ر١ جنيه دولار خلال هذا العام وليعادل بذلك سعر الصرف التشجيعى (ب) ، على حين ظل سعر الصرف الرسمى والمحدد للمعاملات التى تتم بمجمع البنك المركزى على ما هو عليه عند ٧ر٠ جنيه للدولار ، الا أنه تعدل خلال عام ٧٩/١٩٩٠ ليصل الى ١٠ر١ جنيه للدولار .

وبالنسبة لأسعار الصرف المتصلة بشأن التعامل فى الحاصلات الزراعية ومستلزمات الانتاج الزراعى ، وكما سبق الاشارة الى ذلك فهى تنحصر فى سعر الصرف الرسمى المحدد للتعاملات التى تتم فى نطاق مجمع النقد الأجنبى بالبنك المركزى والتى تشمل الصادرات من القطن ، والأرز ، والواردات من القمح ودقيقه والسكر ، والشاى ، وزيوت الطعام ، والأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الزراعية . أما باقى المحاصيل الزراعية ، ومستلزمات الانتاج الزراعية الأخرى فيتم التعامل بها وفقا لسعر الصرف التشجيعى والمحدد بواقع ٨٤ر٠ جنيه / دولار خلال الفترة منذ يوليو ١٩٨١ وحتى عام ١٩٨٧/٨٦ حيث أرتفع الى ٣٥ر١ جنيه / دولار .

وفى هذا الاطار تتناول الدراسة تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكاليف الانتاج الزراعى ، وفقا لاسعار الصرف المحددة للتعامل فى نطاق مجمع البنك المركزى بالنسبة لتكلفة كل من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية والمحدد بواقع ٧٠ر٠ جنيه / دولار حيث يغطى هذا السعر الفترة التى شملتها الدراسة ، كما تتناول تقدير حجم المكون الأجنبى فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعية ، وغيرها من مستلزمات الانتاج الزراعى ، أو المستلزمات الداخلة فى تصنيعها محليا وفقا لسعر الصرف التشجيعى المحدد بواقع ٨٤ر٠ جنيه/دولار باعتباره السعر المعبر عن الفترة ، والسنه الزراعية التى شملتها الدراسة . وكذلك الحال أيضا بالنسبة لتقيم الصادرات والواردات من المحاصيل الزراعية حيث يستخدم سعر الصرف المحدد للمعاملات بمجمع البنك المركزى لتقييم الصادرات القطنية والأرز ، ولتقيم الواردات من القمح ، والسكر ، وزيوت الطعام ، على حين يستخدم سعر الصرف التشجيعى المشار اليه فى تقيم الصادرات والواردات من المحاصيل الزراعية الأخرى .

٣ - حجم المكون الأجنبى فى تكاليف الانتاج الزراعى :-

فى ضوء تقديرات تكلفة المكون الأجنبى فى مستلزمات الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، وفى اطار أسعار الصرف المشار اليها يقدر حجم النقد الأجنبى فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى على المستوى الاجمالى لقطاع الزراعة بحوالى ١٩٢ر٣٣٣ مليون دولار سنويا خلال هذه الفترة تشمل ما يقرب من ١٣٢ر١٣٠ مليون دولار من النقد الأجنبى المباشر ، وحوالى ٦٢ر٢٠١ مليون دولار من النقد الأجنبى غير المباشر ، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (١٣) . أما على المستوى المحصولى فيشير الجدول رقم (١٤) الى تقديرات حجم المكون الأجنبى فى تكلفة مستلزمات الانتاج للفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة حيث يلاحظ وجود تباين واضح فيما بينها من حيث حجم النقد الاجنبى فى تكلفة مستلزماتها ، حيث تعد حاصلات الخضروات وبشكل عام أكثر استخداما للنقد الأجنبى من المحاصيل الزراعية الحقلية . هذا كما يشير الجدول رقم (١٥) الى تقديرات حجم النقد الأجنبى فى الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ على مستوى القطاع ، على حين يشير الجدول رقم (١٦) الى تقديراته فى الدعم الحكومى على المستوى المحصولى .

٤ - أثر تغير سعر الصرف على تكلفة الانتاج الزراعى :-

من الطبيعى أن تغيير سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه أن يؤدى الى ارتفاع قيمة الواردات من مستلزمات الانتاج الزراعى بالنسبة للمستهلك المحلى . وهنا يمكن التميز بين ما يمكن أن يسمى بالآثار المباشرة والتى تنحصر فى ارتفاع قيمة النقد الاجنبى المدفوع فى استيراد هذه المستلزمات حتى وصولها الميناء المحلى ، مقومة بالعملة المحلية ، والآثار غير المباشرة ، والتى تتمثل فى

جدول رقم (١٣) حجم المكون الاجنبى ، والمكون المحلى السنوى فى مستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع الزراعى خلال الفـــترة ١٩٨٤ / ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦

البيـــــان	(ألف وحـــدة)
المكون الاجنبى : (ألف دولار)	
أ ـ مكون أجنبى مباشـــر :	
١ ـ تقـــاوى	٩٠٣٥
٢ ـ أسمدة كيماوية	٣٤٣٥٦
٣ ـ مبيدات حشرية	٥٧٤٧٠
٤ ـ أهلاك وصيانة آلات زراعيـــة	٢٩٢٧١
جملـــــة	١٣٠١٣٢
ب ـ مكون أجنبى غير مباشر :ـ (ألف دولار)	
١ ـ أسمدة كيماويـــة	٤٨٦٢٣
٢ ـ مبيدات حشرية	٢٦٩٥
٣ ـ اهلاك وصيانة آلات زراعيـــة	١٠٨٨٣
جملـــــة	٦٢٢٠١
اجمالى المكون الأجنبى	١٩٢٣٣٣
المكون المحلى :ـ (ألف جنيه)	
١ ـ تقـــاوى	١٨٩٧٦٧
٢ ـ أسمدة كيماوية	١٥٤١٤٧
٣ ـ مبيدات حشرية	٣١٧٣٠
٤ ـ وقود وزيـــوت	٣٢٥٥٠
٥ ـ أهلاك وصيانة آلات زراعيـــة	١١٩٨٠
اجمالى المكون المحلـــى	٤٢٠١٧٤

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٨) بالدراسة .

جدول رقم (١٤) حجم المكون الاجنبي في تكاليف الاسمدة والمبيدات، وأجور الالات الزراعية للمحاصيل الزراعية المختلفة لعام ١٩٨٢ ٠

(دولار / فدان)

البيان	أجور آلات ومعدات		أسمدة كيماوية		مبيدات حشرية		اجمالي	
	مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة	مباشرة	غير مباشرة
١ - قطن	٦٢ر ٢	٩٠ر ٠	٣٩ر ٩	٦٧ر ١٤	٢٩ر ٩	٤٤ر ٠	٣٠ر ٢١	٠٩ر ١٦
٢ - ارز صيفي	٧١ر ٦	٥٠ر ٢	٨٠ر ٢	٣٨ر ٥	٩٦ر ٣	١٩ر ٠	٤٧ر ١٣	٠٧ر ٨
٣ - ذرة شامي صيفي	٣١ر ٤	٦١ر ١	٩٩ر ٤	٣١ر ٤	٢٩ر ٠	٠١ر ٠	٥٩ر ٩	٩٣ر ٥
٤ - ذرة شامي نيلي	٨٠ر ٣	٤٢ر ١	٩٠ر ٤	٢٣ر ٤	١٧ر ٠	٠١ر ٠	٨٧ر ٨	٦٦ر ٥
٥ - ذرة رفيعة صيفي	٩٤ر ٣	٤٦ر ١	٤٠ر ٨	٢٦ر ٧	—	—	٣٤ر ١٢	٧٢ر ٨
٦ - فول سوداني	١٣ر ٢	٨٠ر ٠	٥١ر ٨	٠٢ر ٢٦	٦٧ر ١	٠٨ر ٠	٣١ر ١٢	٩ ر ٢٦
٧ - سمسم	٦٢ر ٢	٩٨ر ٠	٨٠ر ٥	٣١ر ١٥	٨١ر ٤	٢٣ر ٠	٢٣ر ١٣	٥٢ر ١٦
٨ - فول صويا	٦١ر ٢	٩٦ر ٠	٢٠ر ١١	٩٣ر ١٨	٦١ر ١٠	٥٠ر ٠	٤٧ر ٢٤	٣٩ر ٢٠
٩ - قصب سكر	٤٠ر ٨	١٢ر ٣	٧١ر ١٢	٥٤ر ٢٠	٥٩ر ١٥	٧٣ر ٠	٧٨ر ٣٦	٣٩ر ٢٤
١٠ - قمح	١٩ر ٥	٩٣ر ١	٧٧ر ٣	٦٣ر ٥	٨٤ر ٠	٠٤ر ٠	٨ر ٩	٦٠ر ٧
١١ - شعير	٦٨ر ٤	٧٤ر ١	٢٩ر ٢	٩٨ر ١	—	—	٩٧ر ٦	٧٢ر ٣
١٢ - فول بلدي	٩٠ر ٢	٠٨ر ١	١١ر ٧	٢٩ر ٣٠	٨١ر ٠	٠٤ر ٠	٨٢ر ١٠	٤١ر ٣١
١٣ - عدس	٦٣ر ٣	٣٥ر ١	١٣ر ٧	٦٥ر ١٦	٢٤ر ٢	٢٢ر ٠	٥٠ر ١٣	١٣ر ٢٨
١٤ - حلبة	٨٣ر ١	٦٨ر ٠	٤١ر ٤	٤٨ر ١٦	—	—	٢٤ر ٦	١٦ر ١٧
١٥ - ترمس	٨٢ر ٢	٠٥ر ١	٦٦ر ٥	١٣ر ٢١	—	—	٤٨ر ٨	١٨ر ٢٢
١٦ - حمص	٢٤ر ٣	٢٠ر ١	٦٣ر ١	٤٢ر ١	—	—	٨٧ر ٤	٦٢ر ٢
١٧ - كتان	٧٥ر ٢	٠٢ر ١	٥٦ر ١٠	٦٨ر ١٨	—	—	٣١ر ١٣	٧٠ر ١٩
١٨ - ثوم	١٠ر ٦	٢٧ر ٢	٥٥ر ١٠	١١ر ٦	٩١ر ١	١٠ر ٠	٥٦ر ١٨	٤٨ر ١١
١٩ - بصل شتوي	١٥ر ٨	٠٤ر ٣	١٦ر ١٠	٢٣ر ١٤	٠٣ر ٢٠	٩٤ر ٠	٣٤ر ٣٨	٢١ر ١٨
٢٠ - برسيم تحريش	٦١ر ١	٦٠ر ٠	١٣ر ٢	٨٧ر ١٧	—	—	٧٤ر ٣	٤٧ر ١٨
٢١ - برسيم مستديم	٦٧ر ١	٦٢ر ٠	٢٦ر ٣	٣٠ر ٢٧	—	—	٩٣ر ٤	٩٢ر ٢٤
٢٢ - بطاطس صيفي	٨٣ر ٤	٨٠ر ١	٤٠ر ١٩	٦٠ر ٢١	١٣ر ٢٨	٣٢ر ١	٣٦ر ٥٢	٧٢ر ٢٤
٢٣ - بطاطس نيلي	٠٨ر ٥	٨٩ر ١	٠٦ر ١٦	٨٨ر ١٧	٣٦ر ٢٩	٣٨ر ١	٥٠ر ٥٠	١٥ر ٢١
٢٤ - اطاطم شتوي	٢٦ر ٧	٧٠ر ٢	٩٦ر ١٤	٢٠ر ١٣	٤٧ر ٤١	٩٤ر ١	٦٩ر ٦٣	٨٤ر ١٧
٢٥ - طماطم صيفي	٨٥ر ٦	٥٥ر ٢	٣٤ر ١٥	٥٤ر ١٣	٣٠ر ٥٩	٧٩ر ٢	٤٩ر ٨١	٨٨ر ١٨
٢٦ - خيار صيفي	٤٤ر ٥	٠٩ر ٢	٧٤ر ٢	٤٦ر ٥	٤١ر ١٦	٧٧ر ٠	٥٩ر ٢٤	٢٥ر ٨
٢٧ - باذنجان	٧٤ر ٦	٥٠٠ر ٢	٦٧ر ٤	٨٨ر ٦	٩١ر ٨	٤٢ر ٠	٣٢ر ٢٠	٨٠ر ٩
٢٨ - بطيخ مسقاوي	٣٢ر ٦	٣٥ر ٢	٧٧ر ٣	٥٠ر ٧	٦٧ر ٨٠	٧٩ر ٣	٨٥ر ٩٠	٦٤ر ١٣
٢٩ - كوسة صيفي	٠٤ر ٥	٨٨ر ١	٢٦ر ٢	٢٠ر ٦	٤٧ر ١٦	٧٧ر ٠	٧٧ر ٢٣	٨٥ر ٨

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٧) بالدراسة

جدول رقم (١٥) حجم المكون الأجنبى والمحلى السنوى فى دعم الحكومه لمستلزمات الانتاج الزراعى خـــلال الفـــترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦

البيـــــــان	القيمـــــة (ألف وحدة)
أ ـ المكون الأجنبى : (ألف دولار)	
(١) المكون الأجنبى المباشر :	
ـ أسمدة بوتاسيـــــة	٩٢٦٠
ـ مبيدات زراعيـــــة	٤٣٤١١
جملـــــــــة	٥٢٦٧١
(٢) مكون أجنبى غير مباشر (مبيدات زراعية)	٢٠٣٦
جملة المكون الأجنبى	٥٤٧٠٧
ب ـ المكون المحلى :ـ (ألف جنيه)	
ـ أسمدة آزوتيـــــة	١٨٢٦٣
ـ أسمدة فوسفاتيـــــة	٥٢٦٦٤
ـ مبيدات زراعيـــــة	٢٣٩٦٩
جملة المكون المحلى	٩٤٨٩٦

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١٠) بالدراســـة .

جدول رقم (١٦) حجم المكون الاجنبى والمحلى فى الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج على مستوى المحصول لعام ١٩٨٧

المحصول	المكون المحلى (جنيه / فدان)	المكون الاجنبى (دولار / فدان)		
		مباشر	غير مباشر	جملة
١ ـ قطن	٨٧ر ٤١	١٧ر ٣٧	٧٤ر ١	٩١ر ٣٨
٢ ـ أرز صيفى	٨٨ر ١٠	٩٦ر ٣	١٩ر ٠	١٥ر ٤
٣ ـ ا ذرة شامى صيفى	٢٣ر ٣	—	—	—
٤ ـ ذرة شامى نيلى	١٧ر ٣	—	—	—
٥ ـ ذرة رفيعة صيفى	٤٤ر ٥	—	—	—
٦ ـ فول سودانى	٠١ر ٤٩	—	—	—
٧ ـ سمسم	٧٣ر ٢٧	—	—	—
٨ ـ فول صويا	٠٥ر ٣٣	٧٤ ر ٧	٣٧ر ٠	١١ر ٨
٩ ـ قصب سكر	٣٧ر ٣٠	—	—	—
١٠ ـ قمح	٩٦ر ٧	—	—	—
١١ ـ شعير	٤٨ ر ١	—	—	—
١٢ ـ فول بلدى	٧٩ر ٦٠	—	—	—
١٣ ـ عدس	٣٠ر ٥٢	—	—	—
١٤ ـ حلبة	٣٤ر ٣٢	—	—	—
١٥ ـ ترمس	٤٦ر ٤١	—	—	—
١٦ ـ حمص	٠٦ر ١	—	—	—
١٧ ـ كتان	٠٨ر ٢٩	—	—	—
١٨ ـ ثوم	٨٣ر ٦	—	—	—
١٩ ـ بصل شتوى	٢٨ر ١٩	—	—	—
٢٠ ـ برسيم تحريش	٦٩ر ٣٨	—	—	—
٢١ ـ برسيم مستديم	١١ر ٥٩	—	—	—
٢٢ ـ بطاطس صيفى	٣٥ر ٣٧	٥٩ر ٢٧	—	٥٩ر ٢٧
٢٣ ـ بطاطس نيلى	٩٢ر ٣٠	٨٤ر ٢١	—	٨٤ر ٢٢
٢٤ ـ طماطم شتوى	٠٩ر ٢١	٩٩ر ٢١	—	٩٩ر ٢١
٢٥ ـ طماطم صيفى	٦٣ر ٢١	٥٩ر ٢٢	—	٥٤ر ٢٢
٢٦ ـ باذنجان صيفى	٦٤ر ٩	—	—	—
٢٧ ـ كوسة صيفى	٢٠ر ١٠	—	—	—
٢٨ ـ بطيخ مسقاوى	٣١ر ١٢	—	—	—
٢٩ ـ خيار صيفى	٩٨ر ٨	—	—	—

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١١) بالدراسة .

النتائج المترتبة على أرتفاع قيمة النقد الأجنبى المدفوع فيهـا والتى تشمل أرتفاع تكلفـة الرسوم الجمركية المدفوعة الى جانب أرتفاع قيمة العمولات التى يتقاضاها المستوردون مقابل تكاليف النقل والتوزيع ، وفقا للسياسات التى تحدد أسس التعامل فى استيراد وتوزيع مستلزمات الانتاج الزراعى والسابق الاشارة اليها . وفى هذا الشأن وفـى اطار الهدف العام للدراسة ، فانه لمن المستهدف اجراء اختبار أثر تغير سعر الصرف فى اتجاه تخفيض العملة المحلية على تكلفة الانتاج الزراعى فى ظل ثلاث افتراضـات أساسية وهـى :ـ

أ ـ تغير سعر الصرف الى ما يعادل ١ر١٠ جنيه للدولار الأمريكى .
ب ـ تغير سعر الصرف الى ما يعادل ٢ر٠٠ جنيه للدولار الأمريكى .
جـ ـ تغير سعر الصرف الى ما يعادل ٢ر٧٠ جنيه للدولار الأمريكى .

(٤ ـ ١) تكلفة المدخلات الزراعية الصناعية :ـ تقدر التكلفة الاجمالية للمدخلات الزراعية الصناعية والممثلة فى الأسمدة ، والمبيدات الكيماوية ، وفى القسط السنـوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية بحوالى ٣٣٨ر٩٧ مليون جنيها سنويا فـى المتوسط خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ، مقومة وفقا لأسعار الصرف السائـدة خلال هذه الفترة بالنسبة للمكون الأجنبى بها . أما فى اطار الافتراض الأول ، والذى يفترض فيه زيادة سعر الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى بها الى ١ر١٠ جنيه / دولار ، فتقدر التكلفة الاجمالية لهذه المدخلات الزراعية بنحو ٤١٧ر٢ مليون جنيه ونسبـة زيادة تبلغ نحو ١ر٢٣٪ عنه فى حالة تقويمها وفقا لأسعار الصرف السائدة خلال هـذه الفترة ، وذلك على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (١٧) ، والذى يلاحظ منـه أن الآثار المباشرة لزيادة سعر الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى المباشر بها يؤدى الـى زيادة التكلفة الاجمالية لهذه المدخلات بما نسبته ١ر١٣٪ عنه فى حالة أسعـار

الصرف السائدة خلال هذه الفترة ، على حين تؤدى الآثار المباشرة لزيادة سعر الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى غير المباشر الى زيادتها بما نسبته ٤٨ر٠٪ أما الآثار غير المباشرة لزيادة سعر الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى المباشر ، وغير المباشر فتنعكس فى أرتفاع التكلفة الاجمالية لهذه المستلزمات بما نسبته ٢ر٥٪ عن قيمتها فى ظل أسعار الصرف السائدة آنذاك .

وبالنسبة لأثر تغير سعر الصرف الى المستوى السابق ذكره على التكلفة الاجمالية لكل من هذه المدخلات كل على حدة ، فيلاحظ بالنسبة للأسمدة الكيماوية أرتفاع تكلفتها الاجمالية بما نسبته ١٢ر٧٪ ، على حين تقدر نسبة الزيادة فى التكلفة الاجمالية للمبيدات الحشرية بنحو ٥٠ر٩٪ ، أما القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية فتصل نسبة الزيادة به الى حوالى ٢٧ر٦٪ . هذا ومن الطبيعى أن يكون لزيادة سعر الصرف تأثيره الأكبر على تكلفة المبيدات الزراعية نظرا لارتفاع نسبة تمثيل المكون الاجنبى المباشر بها فى اجمالى تكلفتها أمام أرتفاع درجة تمثيل الواردات منها فى اجمالى الاستهلاك المحلى للقطاع الزراعى منها على نحو ما سبق ذكره . هذا واذا كان افتراض زيادة سعر الصرف الى ١٠ر١ جنيه / دولار يعنى فى مضمونه زيادة تكلفة المكون الأجنبى المباشر بما نسبته ٥٧ر١٪ فى حالة الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية ، وبنسبة ٣١ر٠٪ فى حالة الآلات والمعدات الزراعية ، كما يعنى زيادة تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة المدخلات الثلاث بنسبة ٣١٪ ، الا أن الآثار غير المباشرة لتغير سعر الصرف الى المستوى المذكور ، والتى تنحصر محصلتها على زيادة تكلفة المكون المحلى بها ، تتباين بين المدخلات الثلاث ، وفقا للتباين فى الهوامش المحددة لمقابلة تكاليف الرسوم الجمركية ونفقات النقل والتوزيع ، ففى حالة الأسمدة الكيماوية تنعكس المحصلة النهائية للآثار غير المباشرة لرفع سعر الصرف الى المستوى المذكور فى زيادة تكلفة المكون المحلى بها بما نسبته ١ر٠٪ تقريبا ، والتى

تقدر بما نسبته ٧ر٠٪ تقريبا من التكلفة الاجمالية للأسمدة الكيماوية . أما بالنسبة للمبيدات الحشرية فتقدر الآثار غير المباشرة لرفع سعر الصرف الى المستوى المذكور على زيادة تكلفة المكون المحلى بها بما نسبته ٣ر٤٤٪ ، والتى تساهم بدورها فى أرتفاع التكلفة الاجمالية للمبيدات الزراعية بنسبة تقدر بحوالى ٩ر١٨٪ . أما فى حالة تكلفة الآلات والمعدات الزراعية فتقدر نسبة الزيادة فى تكلفة المكون المحلى بها كنتيجة للآثار غير المباشرة لرفع سعر الصرف بما نسبته ٠ر١٨٪ والتى تقدر بدورها بنسبة تبلغ نحو ٧ر٤٪ من التكلفة الاجمالية للآلات والمعدات الزراعية .

وفى اطار الافتراض الثانى والذى يتضمن زيادة سعر الصرف الى ما يعادل ٠ر٢ جنيه / دولار فتقدر نسبة الزيادة فى اجمالى تكلفة المدخلات الزراعية الصناعية الثلاث بحوالى ٤ ٣ر٨٤٪ من قيمتها وفقا لأسعار الصرف السائدة خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ بالنسبة للمكون الأجنبى بها ، حيث تقدر نسبة الزيادة فى اجمالى تكاليفها كنتيجة للآثار المباشرة لرفع سعر صرف المكون الأجنبى المباشر بها الى المستوى المذكور بحوالى ٢ر٤٥٪ منها ، كما تقدر نسبة الزيادة كنتيجة للآثار المباشرة لرفع سعر صرف المكون الأجنبى غير المباشر بها بحوالى ٣ر٢١٪ منها . أما الآثار غير المباشرة لزيادة سعر الصرف الى هذا المستوى فتنحصر فى زيادة التكاليف الاجمالية للمدخلات الثلاث بما نسبته ٨ر١٧٪ من قيمتها وفقا لأسعار الصرف السائدة خلال الفترة السابق ذكرها . هذا ومن الطبيعى أن يصاحب هذا الافتراض زيادة تكلفة كل من المدخلات الزراعية الثلاث ، وفقا للاتجاهات المصاحبة للافتراض الأول حيث زيادة التكلفة الاجمالية للمبيدات الزراعية بمعدل أكبر يقدر بحوالى ٥ر١٦٦٪ عن قيمتها وفقا لأسعار الصرف السائدة فى الفترة المذكورة ، أما تكلفة الآلات والمعدات الزراعية فتقدر نسبة الزيادة بها بحوالى ٠ر١٢٣٪ من قيمتها خلال نفس الفترة ، على حين تقدر نسبة الزيادة فى التكلفة الاجمالية للاسمدة الكيماوية فى اطار الافتراض الثانى

بحوالى ٤٨ر٤٪ من قيمتها وفقا لأسعار صرف المكون الأجنبى بها خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ .

أما فى أطار الافتراض الثالث والذى يتضمن رفع سعر الصرف الى ما يعادل ٢ر٧ جنيه / دولار ، فتقدر نسبة الزيادة فى التكلفة الاجمالية للمدخلات الزراعية الثلاث بحوالى ٠ر١٣٢٪ من قيمتها وفقا لأسعار الصرف السائدة خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، حيث تقدر الآثار المباشرة لرفع سعر الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى المباشر بها فى زيادة التكلفة الاجمالية للمدخلات الثلاث بما نسبته ٢ر٧٠٪ عنها فى الفترة المذكورة ، كما تقدر الآثار المباشرة لرفع سعر الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى غير المباشر بها فى زيادة تكلفتها الاجمالية بنسبة تبلغ نحو ١ر٣٤٪ ، أما الآثار غير المباشرة لرفع سعر صرف المكون الأجنبى فتقدر محصلتها النهائية فى زيادة التكلفة الاجمالية للمدخلات الثلاث بنسبة تبلغ نحو ٧ر٢٧٪ عنه فى الفترة المذكورة . أما بالنسبة لأثر تغير الصرف الى هذا المستوى على تكلفة كل من المدخلات الزراعية الثلاث على حدة ، فيلاحظ أرتفاع تكلفة المبيدات الزراعية بنسبة تقدر بحوالى ٤ر٢٥٦٪ عن قيمتها المحددة وفقا لأسعار الصرف السائدة للمكون الأجنبى بها خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، أما تكلفة الآلات والمعدات الزراعية فتقدر نسبة الزيادة بها حوالى ٢ر١٩٧٪ ، على حين تقدر هذه النسبة بنحو ٣ر٧٦٪ بالنسبة لتكلفة الاسمدة الكيماوية .

هذا وفى اطار الافتراضات الثلاث المذكورة حول رفع سعر الصرف ، ومايقابلها من تقديرات للزيادات المتوقعة فى التكلفة الاجمالية للمدخلات الثلاث قد يلاحظ ارتفاع نسبة الزيادات المتوقعة فى التكلفة الاجمالية لهذه المدخلات حيث تقدر هذه النسبة بنحو ١ر٢٣٪ ، ٤ر٣٤٪ ، ٠ر١٣٢٪ فى ظل كل من الافتراضات الثلاث على الترتيب . وفى واقع الأمر ان ارتفاع نسبة الزيادات المتوقعة على النحو المذكور انما

يرجع فى المقام الأول الى ماتتضمنه هذه الافتراضات من زيادة سعر الصرف بمعدلات كبيرة حيث تقدر نسبة الزيادة فى سعر الصرف فى ظل الافتراض الأول بما نسبته ١ر٥٧٪ بالنسبة لأسعار صرف المكون الأجنبى المباشر فى كل من المبيدات الزراعية ، والأسمدة الكيماوية ، وبما نسبته ٣١٪ بالنسبة لسعر الصرف للمكون الأجنبى المباشر فى الآلات والمعدات الزراعية ، والمكون الأجنبى غير المباشر فى المدخلات الثلاث . أما فى أطار الافتراض الثانى فتقدر نسبة الزيادة فى سعر الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى المباشر فى تكلفة المبيدات الزراعية والأسمدة الكيماوية بحوالى ٧ر١٨٥٪ ، كما تبلغ نسبة الزيادة فى سعر الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعية ، وبالنسبة لتكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى الأسمدة الكيماوية والمبيدات الزراعية بنحو ١ر١٣٨٪ . أما الأفتراض الثالث فيتضمن رفع أسعار الصرف المناظرة لما سبق ذكره بنسبة تقدر بنحو ٧ر٢٨٥٪ ، ٤ر٢٢١٪ على الترتيب .

كذلك أيضا من الملاحظ أن زيادة أسعار الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى المباشر له النصيب الأكبر فى زيادة التكلفة الاجمالية للمدخلات الزراعية الثلاث على نحو ماتشير اليه التقديرات السابقة فى ظل الافتراضات الثلاث ، وذلك على الرغم من صغر نسبة تمثيل الواردات من الأسمدة الكيماوية فى اجمالى الكميات المستهلكة منها محليا ، وان كان يقابل ذلك من جهة أخرى أرتفاع نسبة تمثيل الواردات من المبيدات الزراعية ، والآلات والمعدات الزراعية فى اجمالى الكميات والأعداد المستخدمة منها . وكذلك أيضا وعلى الرغم من صغر المساهمة النسبية للآثار غير المباشرة لزيادة أسعار الصرف على زيادة التكلفة الاجمالية للمدخلات الثلاث ، الا أنها تعد ذو أثر ملموس أيضا فى هذا الاتجاه .

وعليه وفى إطار التحليل السابق ، وما سبق الاشارة اليه فى الفصل الأول من الدراسة حول نسبة تمثيل الواردات من المدخلات الزراعية الثلاث فى اجمالى الكميات المستخدمة منها محليا ، وحول نسبة تمثيل المكون الاجنبى فى تكلفة تصنيعها محليا ومن أجل التخفيف من معدلات الزيادة فى تكلفة المدخلات الزراعية المذكورة بالنسبة للمنتج الزراعى ، وما قد يترتب على ذلك من انعكاسات غير مباشرة ، فأنه لمن المقترح الأخذ بالاتجاهات التالية .

١ — من الحقائق المعروفة وجود فجوة كبيرة بين أسعار الصرف المستخدمة فى المعاملات المتصلة بالواردات من المدخلات الزراعية المذكورة ، وبين أسعار الصرف التوازنية للنقد الاجنبى والتى تعكس تكلفته الحقيقية ، الا أن محاولة الوصول بأسعار الصرف المتصلة بالتعامل فى المدخلات الزراعية المشار اليها بالأسعار التوازنية للنقد الاجنبى ، من شأنه أن يؤدى الى زيادة تكلفة هذه المدخلات بنسبة كبيرة ، قد يكون لها انعكاساتها غير المباشرة غير المرغوبه على المدى القصير ، ومن ثم فهو ما يستلزم الأخذ بتطبيق سياسة التدرج فى الوصول الى أسعار الصرف التوازنية فى مجال المعاملات المتصلة بهذه المدخلات الزراعية .

٢ — اذا كان الانتاج المحلى من الاسمدة الكيماوية قد وصل الى مستويات تصل الى درجة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك المحلى منها ، الا أنه من الملاحظ أرتفاع نسبة تكلفة المكون الأجنبى فى الصناعات المحلية لانتاج الاسمدة الفوسفاتية بما يستلزم ضرورة البحث فى تطوير هذه الصناعة فى الاتجاه الذى يحقق التوسع فى استخداماتها للمكون المحلى ، وتخفيض استخداماتها من المكون الأجنبى ، وفى هذا الشأن أيضا ، فأن

التوسع فى الطاقات الانتاجية للصناعات المحلية القائمة على تصنيع وانتاج الآلات والمعدات الزراعية وقطع غيارها الى جانب تطويرها فى اتجاه الأرتفاع بنسبة المكون المحلى بها ، وكذلك أيضا بالنسبة لصناعة المبيدات الزراعية ، يعد من المحاور الأساسية لتخفيض حجم المكون الأجنبى فى تكلفة الانتاج الزراعى ، ومن ثم تجنب أرتفاع تكلفتها بمعدلات كبيرة بالنسبة للمنتج الزراعى مع تحريك أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية وصولا للأسعار التوازنية .

٣ — ان الاتجاه نحو تغيير أسعار الصرف (فى اتجاه تخفيض العملة المحلية) بالنسبة للمعاملات فى مستلزمات الانتاج الزراعى فى اتجاه الوصول الى الأسعار التوازنية يتطلب بالضرورة اعادة النظر فى نسب الهوامش التجارية المحددة لمقابلة الرسوم الجمركية وتكاليف النقل والتوزيع المحلى ، حيث تعد هذه العناصر من المكونات المحلية ، ومن ثم فان زيادة أسعار الصرف بالنسبة للمعاملات فى مستلزمات الانتاج الزراعى المستوردة من الخارج ، وخاصة المبيدات الزراعية ، والآلات والمعدات الزراعية وقطع غيارها ، من شأنه زيادة أعباء الرسوم الجمركية من ناحية ، الا أنه وفى المقابل سيؤدى من ناحية أخرى الى زيادة أرباح المستوردين والموزعين المحلين اذا ما أفترض ثبات النسب المحددة للهوامش التجارية على ما هى عليه وفقا للسياسة الحالية والتى سبق الاشارة اليها .

(٤ — ٢) التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى :— ان زيادة تكلفة أحد عناصر الانتاج أو أكثر بمعدلات كبيرة قد لايترتب عليه وجود زيادة جوهرية أو معنوية فى التكلفة الاجمالية للانتاج ، حيث يتوقف ذلك على الوزن النسبى لتكلفة هذا العنصر فى التكلفة الاجمالية للأنتاج . واذا كانت تكلفة عناصر الانتاج الزراعى التى تشتمل

على المكون الأجنبى تشكل نسبة كبيرة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على نحو ما سبق بيانه ، الا أنه من الملاحظ أيضا وجود تباين واضح فيما بينها من حيث نسبة تمثيل تكلفة المكون الأجنبى فى التكلفة الاجمالية لكل منها . وفى سبيل التعرف على أثر التغير فى سعر الصرف على التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى تناولت الدراسة تقدير التكلفة الاجمالية السنوية لمستلزمات الانتاج الزراعى خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ فى ظل أسعار الصرف الثلاث الافتراضية السابق ذكرها مع المقارنة بتكلفتها فى ظل أسعار الصرف المحددة للمعاملات التجارية فى مستلزمات الانتاج الزراعى خلال هذه السنوات ، وذلك على النحو الذى يشير اليه الجدول رقم (١٧) .

فعلى حين بلغت التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى خلال الفترة المذكورة نحو ٥٦٨٫٩ مليون جنيه سنويا فى المتوسط على مستوى القطاع الزراعى ، الا أنها قدرت بحوالى ٦٤٩٫٩ مليون جنيه فى اطار سعر الصرف الافتراضى الأول ، وبنحو ٨٦٧٫٣ مليون جنيه فى اطار سعر الصرف الافتراضى الثانى ، ثم بحوالى ١٠٣٨٫١ مليون جنيه فى اطار سعر الصرف الافتراضى الثالث . وعليه فان فى هذه التقديرات ما يشير الى أن زيادة أسعار الصرف السائدة خلال السنوات ١٩٨٤ـ١٩٨٦ بشأن المعاملات التجارية فى مستلزمات الانتاج الزراعى الى المستوى الافتراضى الأول (١٫١٠ جنيه / دولار) تؤدى الى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع بما نسبته ١٤٫٢٪ ، كما أن افتراض زيادة أسعار الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى (٢٫٠٠ جنيه / دولار) يصاحبه زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى بنسبة تبلغ حوالى ٥٢٫٥٪ ، على حين تزداد بنسبة تبلغ ٨٢٫٥٪ فى حالة افتراض زيادة أسعار الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث (٢٫٧ جنيه / دولار) .

جدول رقم (١٧) تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع الزراعى
خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ مقومة بأسعار صرف مختلفة

البيان	تكلفة مستلزمات الانتاج عند أسعار صرف مختلفة			
	سعار الصرف للسنوات ١٩٨٤-١٩٨٦	١٠ ر ١ جنيه للدولار	٢٠٠٠ ر٢ جنيه للدولار	٧٠ ر ٢ جنيه للدولار
أ - أسمدة كيماوية :-				
١ - المكون الاجنبى المباشر	٢٤٠٤٩	٣٧٧٩٢	٦٨٧١٢	٩٢٧٦١
٢ - المكون الاجنبى غير المباشر	٤٠٨٤٣	٥٣٤٨٥	٩٧٢٤٦	١٣١٢٨٢
٣ - المكون المحلى	١٥٤١٤٧	١٥٥٦٤٦	١٥٩٢٠٠	١٦٢١٠٥
جملة	٢١٩٠٣٩	٢٤٦٩٢٣	٣٢٥١٥٨	٣٨٦١٤٨
ب - مبيدات حشرية :-				
١ - المكون الاجنبى المباشر	٤٠٢٢٩	٦٣١١٧	١١٤٩٤٠	١٥٥١٦٩
٢ - المكون الاجنبى غير المباشر	٢٢٦٤	٢٩٦٥	٥٣٩٠	٧٢٧٧
٣ - المكون المحلى	٣١٧٣٠	٤٥٧٨٨	٧٧٤٦٠	١٠٢٠٩٤
جملة	٧٤٢٢٣	١١١٩٧٠	١٩٧٧٩٠	٢٦٤٥٤٠
جـ - اهلاك وصيانة آلات زراعية :-				
١ - المكون الاجنبى المباشر	٢٤٥٨٨	٣٢١٩٨	٥٨٥٤٢	٧٩٠٣٢
٢ - المكون الاجنبى غير المباشر	٩١٤٢	١١٩٧١	٢١٧٦٦	٢٩٣٨٤
٣ - المكون المحلى	١١٩٨٠	١٤١٣٨	٢١٦٠٩	٢٧٤٢٠
جملة	٤٥٧١٠	٥٨٣٠٧	١٠١٩١٧	١٣٥٨٣٦
اجمالى المدخلات الصناعية	٣٣٨٩٧٢	٤١٧٢٠٠	٦٢٤٨٦٥	٧٨٦٥٢٤
د - تقاوى :-				
١ - المكون الاجنبى المباشر	٧٥٨٩	٩٩٣٩	١٨٠٧٠	٢٤٣٩٥
٢ - المكون المحلى	١٨٩٧٦٧	١٩٠٢٣٧	١٩١٨٦٣	١٩٤٦٤٦
هـ - وقود وزيوت وشحومات :	٣٢٥٥٠	٣٢٥٥٠	٣٢٥٥٠	٣٢٥٥٠
اجمالى تكاليف المستلزمات السلعية	٥٦٨٨٧٨	٦٤٩٩٢٦	٨٦٧٣٤٨	١٠٣٨١١٥

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١٣) بالدراسة

جدول رقم (١٨) معدلات الزيادة فى تكاليف المستلزمات السلعية والخدمية لعام ١٩٨٧ للمحاصيل الزراعية الرئيسية مع تغير أسعار صرف المكون الاجنبى بها .

(%)

المحاصيل	فى حالة الافتراض الاول			فى حالة الافتراض الثانى		
	(أ)	(ب)	(جـ)	(أ)	(ب)	(جـ)
١ - قطن	٣ر٥	٦ر١٧	١ر٢٧	٤ر٧	٢ر٢٧	٥ر٤٢
٢ - أرز صيفى	٩ر٢	٩ر١٠	٠ر١٧	٠ر٤	٧ر١٥	٨ر٢٤
٣ - ذرة شامى صيفى	٣ر٢	٤ر٨	٢ر١٣	٦ر٢	٢ر١٢	٦ر١٩
٤ - ذرة شامى نيلى	٢ر٢	٢ر٨	٨ر١٢	٣ر٣	٧ر١٢	٩ر١٩
٥ - ذرة رفيعة صيفى	٩ر٢	٥ر١٠	٤ر١٦	٤ر٤	٠ر١٧	٨ر٢٦
٦ - فول سودانى	٢ر٣	٩ر١٠	٠ر١٧	٦ر٧	٦ر٣٠	٤ر٤٨
٧ - سمسم	٥ر٤	٣ر١٥	٧ر٢٣	٦ر٧	٤ر٢٩	٣ر٤٦
٨ - فول صويا	٤ر٦	٣ر٢١	٩ر٣٢	٢ر٩	١ر٣٤	٣ر٥٣
٩ - قصب سكر	٥ر٥	٧ر١٨	٠٠ر٢٩	٥ر٧	٦ر٢٧	٤ر٤٣
١٠ - قمح	٣ر٢	٦ر٨	٥ر١٣	٥ر٣	١ر١٤	٣ر٢٢
١١ - شعير	٩ر١	٤ر٧	٧ر١١	٦ر٢	٧ر١٠	٠٠ر١٧
١٢ - فول بلدى	٢ر٢	٧ر٧	٠ر١٢	٤ر٦	٦ر٢٦	٣ر٤٢
١٣ - عدس	٩ر٢	١ر١٠	٦ر١٥	٦ر٦	٦ر٢٦	٣ر٤٢
١٤ - حلبة	١ر٢	٢ر٧	٣ر١١	٠ر٦	٦ر٢٤	١ر٣٩
١٥ - ترمس	٠ر٢	٠ر٧	٢ر١١	٦ر٥	١ر٢٣	٦ر٣٦
١٦ - حمص	٢ر١	٦ر٤	٣ر٧	٦ر١	٧ر٦	٦ر١٠
١٧ - كتان	٩ر٢	٨ر٩	١ر١٥	٦ر٥	٢ر٢٢	١ر٣٥
١٨ - ثوم	١ر٣	٠٠ر١١	٦ر١٧	٣ر٤	٧ر١٦	٢ر٢٦
١٩ - بصل شتوى	٢ر٦	٣ر٢١	٠ر٣٣	٨ر٧	٣ر٢٨	٢ر٤٤
٢٠ - برسيم تحريش	٦ر١	٢ر٦	٨ر٦	٦ر٧	٧ر٣٢	١ر٥٢
٢١ - برسيم مستديم	٦ر١	٨ر٥	٠ر٩	٠ر٨	٢ر٣٤	٦ر٥٤
٢٢ - بطاطس صيفى	٧ر٢٠	٩ر٨٧	٢ر١٤٠	٦ر٢١	١ر٩٢	٩ر١٤٦
٢٣ - بطاطس نيلى	١ر٢١	٧ر٨٩	١ر١٤٣	٩ر٢١	٤ر٩٣	٠ر١٤٩
٢٤ - طماطم شتوى	٩ر٨	٨ر٢٩	٠ر٤٦	٢ر١٠	٣ر٣٥	٨ر٥٤
٢٥ - طماطم صيفى	٥ر١١	٩ر٣٧	٥ر٥٨	٧ر١٢	٥ر٤٣	٥ر٦٧
٢٦ - خيار صيفى	٢ر٥	٨ر١٧	٥ر٢٧	١ر٦	٦ر٢١	٧ر٣٣
٢٧ - باذنجان	٤ر٣	١ر١٢	٩ر١٨	٤ر٤	٣ر١٦	٥ر٢٥
٢٨ - بطيخ مستقاوى	٤ر١٤	٤ر٤٧	٢ر٧٣	٤ر١٥	٨ر٥١	٠ر٨٠
٢٩ - كوسة صيفى	٨ر٥	٣ر٢٠	٦ر٣١	٩ر٦	٣ر٢٥	٢ر٤١

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١) ، (٥) ، (٦) بالملحق .

(أ) سعر الصرف الافتراضى الأول .
(ب) سعر الصرف الافتراضى الثانى .
(جـ) سعر الصرف الافتراضى الثالث .

هذا وتشارك الزيادة فى تكلفة المبيدات الحشرية والمصاحبة لتغير أسعار الصرف بالنصيب الاكبر فى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع حيث تؤدى الى زيادتها بنسب تبلغ نحو ٦ر٦٪ ، ٧ر٢١٪ ، ٥ر٣٣٪ مع المستويات الافتراضية الثلاث لتغير سعر الصرف وعلى الترتيب ، على حين تشارك الزيادة فى تكلفة الأسمدة الكيماوية بزيادتها بنسب تقدر بنحو ٩ر٤٪ ، ٧ر١٨٪ ، ٤ر٢٩٪ مع كل من المستويات الافتراضية الثلاث لتغير سعر الصرف على الترتيب . أما الزيادة فى تكلفة الآلات والمعدات الزراعية فتؤدى الى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى بنسب تبلغ نحو ٢ر٢٪ ، ٩ر٩٪ ، ٨ر١٥٪ مع المستويات الافتراضية الثلاث لتغير سعر الصرف .

واذا كان من الطبيعى أن يصاحب تغير أسعار صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات الانتاج الزراعى (فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية) زيادة التكلفة الاجمالية لهذه المستلزمات على مستوى القطاع على النحو المذكور ، الا أنه لمن الواضح أن تغير أسعار الصرف فى هذا الاتجاه يؤدى الى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع بمعدلات كبيرة نسبيا حيث أن زيادة أسعار الصرف بنسبة ١٪ فيما بين المستوى الافتراضى الأول ، والثانى يصاحبه زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى بنسبة تبلغ نحو ٤٧ر٠٪ ، كما أن زيادتها بنسبة ١٪ فيما بعد المستوى الافتراضى الثانى يؤدى الى زيادتها بنسبة تبلغ نحو ٨٦ر٠٪ ، وعليه فمن المتوقع أن يصاحب أتجاه تطبيق أسعار الصرف التوازنية على المعاملات التجارية الخاصة بالواردات من مستلزمات الانتاج الزراعى وتكلفة المكون الاجنبى فى الصناعات القائمة على انتاجها محليا ، زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى السلعية والخدمية بمعدلات كبيرة ، وهو ما يؤكد على ضرورة البحث فى الاتجاهات الثلاث المشار اليها من قبل بشأن تخفيض

حجم المكون الأجنبى فى الصناعات المحلية القائمة على أنتاج مستلزمات الانتاج الزراعى ، واعادة النظر فى الهوامش التجارية للمعاملات التجارية فى هذه المستلزمات ، مع الأخذ بمبدأ الأتجاه التدريجى فى تطبيق أسعار الصرف التوازنية .

ونظرا لتباين المحاصيل الزراعية المختلفة فى احتياجاتها من مستلزمات الانتاج المختلفة فمن الطبيعى أن يصاحب ذلك تباينها من حيث درجة تأثير تغير أسعار الصرف فى الاتجاه المشار اليه على زيادة تكلفة كل منها . وفى سبيل تقدير أثر تغير أسعار صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات الأنتاج الزراعى على التكلفة الاجمالية لمستلزمات الأنتاج السلعية والخدمية لكل من المحاصيل الزراعية المختلفة ولعام ١٩٨٧ فقد تضمنت الدراسة اعادة تقديرها مع تغير أسعار صرف المكون الأجنبى بها الى المستويات الافتراضية الثلاث المذكورة ، وفى ظل افتراضين اضافين ، حيث يفترض فى الأول تغير أسعار الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى المباشر فقط ، مع بقاء أسعار صرف المكون الأجنبى غير المباشر على ما هى عليه ، وذلك على النحو الوارد بالجدول رقم (٥) بالملحق . أما الافتراض الثانى فيتناول تقدير تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للمحاصيل المختلفة بافتراض تغير أسعار الصرف بالنسبة للمكون الأجنبى المباشر وغير المباشر الى المستويات الافتراضية الثلاث المذكورة ، وذلك على النحو الوارد بالجدول رقم (٦) بالملحق .

ومع مقارنة تقديرات تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية لكل من المحاصيل الزراعية المختلفة ، مع تقديرات تكلفتها مع تغير أسعار الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث ، تقدر نسب الزيادة فى التكلفة الاجمالية للمستلزمات السلعية والخدمية لكل من هذه المحاصيل على النحو الوارد بالجدول رقم (١٨) بالدراسة ، والذى يعكس وجود تباين كبير نسبيا فى تأثير تغير أسعار الصرف فى الأتجاه المذكور على زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج السلعية والخدمية لكل منها ، حيث تصل نسبة الزيادة بها الى اعلى مستوى فى مجموعة حاصلات الخضروات التى أشتملت عليها الدراسة خاصة

البطاطس ، حيث تتراوح نسبة الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات انتاجها مع افتراض تغير أسعار صرف المكون الاجنبى الى السنوى الافتراضى الثالث ما بين ٥ر ٢٥٪ — ١٤٩٪ ، ويشاركها فى ذلك بعض المحاصيل الحقلية الأخرى مثل محاصيل الأعلاف ، وفول الصويا وقصب السكر ، والقطن ، والفول البلدى ، والسمسم ، والكتان حيث تتراوح نسب الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات انتاجها ما بين ١ر ٣٥٪ — ٦ر ٥٤٪ فى ظل نفس الافتراض السابق ، وعلى نحو ما هو مبين بنفس الجدول المشار اليه ، وتعد محاصيل الحبوب من أرز ، وقمح ، وذرة ، وشعير أقل هذه الحاصلات من حيث درجة الزيادة فى تكلفة مستلزماتها السلعية والخدمية الصاحبة لتغير أسعار صرف المكون الأجنبى بها حيث تتراوح نسب الزيادة بها فى اطار نفس الافتراض السابق ما بين ٠ر١٧٪ — ٨ر٢٦٪ على النحو المبين بالجدول المذكور .

(٤ — ٣) الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى :— وفقا لتقديرات الدراسة لمتوسط الدعم الحكومى السنوى لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع خلال السنوات ١٩٨٤ — ١٩٨٦ ، وفى اطار افتراضات الدراسة حول نسبة تمثيل المكون الأجنبى فى قيمة الدعم الحكومى ، والمشار اليها من قبل ، ومع اعادة تقييم المكون الأجنبى به بافتراض زيادة سعر الصرف الى السنويات الافتراضية الثلاث المشار اليها من قبل ، يتوقع أن ترتفع قيمة الدعم الحكومى على مستلزمات الانتاج بما نسبته ٢ر٢٤٪ مع سعر الصرف الأول (١٠ر٠ جنيه / دولار) ، على حين تصل نسبة الزيادة به الى ٤ر٧٩ ٪ مع سعر الصرف الثانى (٢ر٠ جنيه / دولار) ، تزداد الى ٣ر١٢٢٪ مع المستوى الافتراضى الثالث لسعر الصرف (٧٠ر٢ جنيه / دولار) ، وذلك على النحو الذى يشير اليه ضمنيا الجدول رقم (١٩) . وقد يلاحظ ارتفاع نسبة تأثير التغير فى سعر الصرف فى الاتجاه المذكور على تغير قيمة الدعم الحكومى لمستلزمات الأنتاج عنه بالنسبة لنسبة تأثيره على التغير فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى

جدول رقم (١٩) حجم الدعم الحكومى السنوى لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى قطاع الزراعة خلال الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ مقومـــا بأسعار صرف مختلفـــة ٠

البيـــــان	الدعم الحكومى السنوى للفترة ١٩٨٤ـ١٩٨٦ مع سعر الصرف السائـــد	الدعم الحكومى بافتراض تغير أسعار الصرف الـى		
		١٫١٠ جنيه / دولار	٢٫٠٠ جنيه / دولار	٢٫٧٠ جنيه / دولار
أ ـ المكون الأجنبى المباشر:				
١ ـ أسمدة بوتاسيـــة	٦٤٨٢	١٠١٨٦	١٨٥٢٠	٢٥٠٠٢
٢ ـ مبيدات زراعيـــة	٣٠٣٨٨	٤٧٧٥٢	٨٦٨٢٢	١١٧٢١٠
جملـــــة	٣٦٨٧٠	٥٧٩٣٨	١٠٥٣٤٢	١٤٢٢١٢
ب ـ المكون الأجنبى غير المباشر:	١٧١٠	٢٢٤٠	٤٠٧٢	٥٤٩٧
جملة المكون الأجنبى	٣٨٥٨٠	٦٠١٧٨	١٠٩٤١٤	١٤٧٧٠٩
جـ ـ المكون المحلـــى :ـ				
ـ أسمدة آزوتيـــة	١٨٢٦٣	١٨٢٦٣	١٨٢٦٣	١٨٢٦٣
ـ أسمدة فوسفاتيـة	٥٢٦٦٤	٥٢٦٦٤	٥٢٦٦٤	٥٢٦٦٤
ـ مبيدات زراعيـة	٢٣١٦٩	٣٤٥٨٨	٥٨٥١٢	٧٧١١٩
ـ أسمدة بوتاسيـة	ـ	١٨٥	٦٠٢	٩٢٦
جملة المكون المحلى	٩٤٨٩٦	١٠٥٧٠٠	١٣٠٠٤١	١٤٨٩٧٢
اجمالى الدعم الحكومـــى	١٣٣٤٧٦	١٦٥٨٧٨	٢٣٩٤٥٥	٢٩٦٦٨١

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١٥) بالدراســة ٠

جـــدول رقـم (٢٠) حجم الدعم الحكومى للمحاصيل الزراعية المختلفة لعـام ١٩٨٧ مع تقويم المكون الاجنبى .
به وفقا لاسعار صـــرف مختلفـــــــة ٠

(جنيه /فدان)

المحصـــــول	سعر صرف ١٠ر١ جنيـــه / دولار			سعر صـرف ٢٠ر٢ جنيه / دولار			سعر صرف ٧٠ر٢ جنيـــه / دولار		
	مكـــون مجلـــى	مكـــون أجنبـــى	جملـــة	مكـــون محلـــى	مكـــون أجنبـــى	جملـــة	مكـــون محلـــى	مكـــون أجنبـــى	جملـــة
١ ـ قطـــن	٤١ر٨٧	٤٢ر٨	٨٤ر٧٧	٤١ر٨٧	٧٧ر٨٢	١١٩ر٦٩	٤١ر٨٧	١٠٥ر٠٦	١٤٦ر٩٣
٢ ـ أرز صيفـى	١٠ر٨٨	٤ر٧	١٥ر٤٥	١٠ر٨٨	٨ر٣٠	١٩ر١٨	١٠ر٨٨	١١ر٢١	٢٢ر٠٩
٣ ـ ذرة شامى صيفى	٣ر٢٣	ـــ	٣ر٢٣	٣ر٢٣	ـــ	٣ر٢٣	٣ر٢٣	ـــ	٣ر٢٣
٤ ـ ذرة شامى نيلى	٣ر١٧	ـــ	٣ر١٧	٣ر١٧	ـــ	٣ر١٧	٣ر١٧	ـــ	٣ر١٧
٥ ـ ذرة رفيعة صيفى	٥ر٤٤	ـــ	٥ر٤٤	٥ر٤٤	ـــ	٥ر٤٤	٥ر٤٤	ـــ	٥ر٤٤
٦ ـ فول سودانـى	٤٩ر٠١	ـــ	٤٩ر٠١	٤٩ر٠١	ـــ	٤٩ر٠١	٤٩ر٠١	ـــ	٤٩ر٠١
٧ ـ سمســـم	٢٧ر٧٣	ـــ	٢٧ر٧٣	٢٧ر٧٣	ـــ	٢٧ر٧٣	٢٧ر٧٣	ـــ	٢٧ر٧٣
٨ ـ فول صويـــا	٣٣ر٠٥	٨ر٩٢	٤١ر٩٧	٣٣ر٠٥	١٦ر٢٢	٤٩ر٢٧	٣٣ر٠٥	٢١ر٩٠	٥٤ر٩٥
٩ ـ قصب سكـر	٣٠ر٣٧	ـــ	٣٠ر٣٧	٣٠ر٣٧	٠	٣٠ر٣٧	٣٠ر٣٧	ـــ	٣٠ر٣٧
١٠ ـ قمـــح	٧ر٩٦	ـــ	٧ر٩٦	٧ر٩٦	ـــ	٧ر٩٦	٧ر٩٦	ـــ	٧ر٩٦
١١ ـ شعيـــر	١ر٤٨	ـــ	١ر٤٨	١ر٤٨	ـــ	١ر٤٨	١ر٤٨	ـــ	١ر٤٨
١٢ ـ فول بلـدى	٦٠ر٧٩	ـــ	٦٠ر٧٩	٦٠ر٧٩	ـــ	٦٠ر٧٩	٦٠ر٧٩	ـــ	٦٠ر٧٩
١٣ ـ عـــدس	٥٢ر٣٠	ـــ	٥٢ر٣٠	٥٢ر٣٠	ـــ	٥٢ر٣٠	٥٢ر٣٠	ـــ	٥٢ر٣٠
١٤ ـ حلبـــة	٣٢ر٣٤	ـــ	٣٢ر٣٤	٣٢ر٣٤	ـــ	٣٢ر٣٤	٣٢ر٣٤	ـــ	٣٢ر٣٤
١٥ ـ ترمـــس	٤١ر٤٦	ـــ	٤١ر٤٦	٤١ر٤٦	ـــ	٤١ر٤٦	٤١ر٤٦	ـــ	٤١ر٤٦
١٦ ـ حمـــص	١ر٠٦	ـــ	١ر٠٦	١ر٠٦	ـــ	١ر٠٦	١ر٠٦	ـــ	١ر٠٦
١٧ ـ كتـــان	٢٩ر٠٨	ـــ	٢٩ر٠٨	٢٩ر٠٨	ـــ	٢٩ر٠٨	٢٩ر٠٨	ـــ	٢٩ر٠٨
١٨ ـ ثـــوم	٦ر٨٣	ـــ	٦ر٨٣	٦ر٨٣	ـــ	٦ر٨٣	٦ر٨٣	ـــ	٦ر٨٣
١٩ ـ بصل شتوى	١٩ر٢٨	ـــ	١٩ر٢٨	١٩ر٢٨	ـــ	١٩ر٢٨	١٩ر٢٨	ـــ	١٩ر٢٨
٢٠ ـ برسيم تحريـش	٣٨ر١٩	ـــ	٣٨ر١٩	٣٨ر١٩	ـــ	٣٨ر١٩	٣٨ر١٩	ـــ	٣٨ر١٩
٢١ ـ برسيم مستديـم	٥٩ر١١	ـــ	٥٩ر١١	٥٩ر١١	ـــ	٥٩ر١١	٥٩ر١١	ـــ	٥٩ر١١
٢٢ ـ بطاطس صيفـى	٣٧ر٣٥	٣٠ر٣٥	٦٧ر٧٠	٢٧ر٣٥	٥٥ر١٨	٩٢ر٥٣	٣٧ر٣٥	٧٤ر٤٩	١١١ر٨٤
٢٣ ـ بطاطس نيلـى	٣٠ر٩٢	٢٥ر١٢	٥٦ر٠٤	٣٠ر٩٢	٤٥ر١٨	٧٦ر١٠	٣٠ر٩٢	٦١ر٦٢	٩٢ر٩٥
٢٤ ـ طماطم شتوى	٢١ر٠٩	٢٤ر١٩	٤٥ر٢٨	٢١ر٠٩	٤٣ر٩٨	٦٥ر٠٧	٢١ر٠٩	٥٩ر٣٧	٨٠ر٤٦
٢٥ ـ طماطم صيفـى	٢١ر١٣	٢٤ر٧٩	٤٦ر٤٢	٢١ر١٣	٤٥ر٠٨	٦٦ر٧١	٢١ر١٣	٦٠ر٨٦	٨٢ر٤٩
٢٦ ـ باذنجان صيفى	٩ر١٤	ـــ	٩ر١٤	٩ر١٤	ـــ	٩ر١٤	٩ر١٤	ـــ	٩ر١٤

المصدر :ـ حسبت من الجـــدول رقم (١٦) بالدراســـة ٠

(مقومة بأسعار المزرعة) ، الا أن ذلك يعزى الى ارتفاع نسبة تمثيل المكون الأجنبى فى تكلفة الدعم الحكومى عن نسبة تمثيله فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى .

وبالنسبة للآثار المباشرة ، وغير المباشرة للتغير فى أسعار الصرف على الزيادة فى قيمة الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى فمن الملاحظ أن الآثار المباشرة لتغير سعر الصرف فى الاتجاه المذكور الى المستوى الافتراضى الاول (١ر١٠ جنيه / دولار) تؤدى الى زيادة قيمة الدعم الحكومى بنسبة تبلغ نحو ٢ر١٦٪ على حين تؤدى الآثار غير المباشرة لتغير سعر الصرف الى هذا المستوى الافتراضى الى زيادته بنسبة تبلغ نحو ١ر٨٪ . أما فى حالة زيادة سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى (٢ر٠ جنيه / دولار) فتؤدى الآثار المباشرة للتغير فى سعر الصرف الى هذا المستوى الافتراضى الى زيادة قيمة الدعم الحكومى بنسبة تبلغ نحو ١ر٥٣٪ ، على حين تؤدى الآثار غير المباشرة للتغير فى سعر الصرف الى زيادة قيمته بنسبة تبلغ نحو ٣ر٢٦٪ . وفى حالة زيادة سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث ، تنعكس المحصلة النهائية للآثار المباشرة للتغير فى سعر الصرف الى زيادة قيمة الدعم الحكومى بنسبة تبلغ نحو ٨ر١٨٪ ، على حين تنعكس الآثار غير المباشرة للتغير فى سعر الصرف الى زيادة قيمة الدعم الحكومى بنسبة تبلغ نحو ٥ر٤٠٪ ، على نحو ما يشير اليه ضمنيا الجدول السابق الذكر .

أما بالنسبة لتأثير التغير فى سعر الصرف على الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة فيشير اليه ضمنيا الجدول رقم (٢٠) والذى يتضمن تقدير قيمة الدعم الحكومى على مستوى كل من المحاصيل الزراعية المختلفة التى تضمنتها الدراسة بعد تقيم المكون الأجنبى بها وفقا لأسعار الصرف الافتراضية الثلاث السابق ذكرها مقارنة بقيمة الدعم وفقا لأسعار صرف المكون الأجنبى بها والسائدة خلال

عام ١٩٨٧ ، حيث يلاحظ منذ انحصار التغير فى قيمة الدعم الحكومى على حاصلات القطن ، والأرز ، وفول الصويا ، وذلك بسبب الدعم الحكومى على المبيدات الزراعية المستخدمة فى زراعاتها ، وذلك الى جانب حاصلات الخضروات الممثلة فى الطماطم ، والبطاطس بسبب الدعم الحكومى على المبيدات الزراعية والأسمدة البوتاسية المستهلكة فى زراعاتها . أما المحاصيل الزراعية الأخرى فيفترض عدم تغير قيمة الدعم الموجهة نحو مستلزمات انتاجها ، حيث انحصار قيمة الدعم الحكومى لمستلزمات انتاجها فى المكون المحلى ، وفقا لافتراضات الدراسة فى هذا الشأن على النحو السابق بيانه بالفصل الاول من الدراسة .

٥ — التغير فى سعر الصرف ، والدخل الزراعى وتوزيعاته :—

من الطبيعى أن يصاحب زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى مع تغير أسعار صرف المكون الأجنبى بها فى الاتجاه المشار اليه انخفاض الدخل الزراعى من نشاط الانتاج النباتى ، وان كان من المتوقع انخفاض الدخل الزراعى من هذا النشاط بمعدلات أقل عن معدلات الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع نظرا لصغر الوزن النسبى للتكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج النباتى على مستوى القطاع فى القيمة الاجمالية للأنتاج من هذا النشاط ، والتى بلغت ما نسبته ٤ر٨٪ من قيمة الأنتاج النباتى السنوى فى المتوسط خلال السنوات ١٩٨٤ — ١٩٨٦ . اذ تشير تقديرات الدخل الزراعى السنوى من نشاط الأنتاج النباتى على مستوى القطاع ، مع تقويم المكون الاجنبى فى مستلزمات الانتاج الزراعى وفقا لأسعار الصرف الافتراضية الثلاث المشار اليها من قبل الى أنخفاض الدخل الزراعى من هذا النشاط على مستوى القطاع بنسبة تبلغ نحو ٣ر١٪ مع سعر الصرف الافتراضى الأول (١٠ر١ جنيه / دولار) . أما فى حالة سعر الصرف الافتراضى الثانى (٠ر٢ جنيه/دولار)

فتصل نسبة الانخفاض فى الدخل الزراعى من هذا النشاط الى نحو ٤٨ر٨٪ ، على حسين تصل هذه النسبة الى ٦ر٧٪ مع سعر صرف الافتراضى الثالث (٢ر٧٠ جنيه / دولار) ، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٢١) .

أما بالنسبة لتأثير تغير سعر صرف المكون الاجنبى فى مستلزمات الأنتاج الزراعى على الدخول المزرعية على مستوى المحاصيل الزراعية المختلفة ، فيتوقع أن تصل معدلات انخفاض الدخل المزرعى من أى منها الى معدلات أكبر عن المعدلات السابق تقديرها على مستوى القطاع نظرا لأن مستلزمات انتاج كل منها تشتمل على بعض مستلزمات الانتاج من انتاج نفس القطاع والتى لم تؤخذ فى الحسبان على المستوى القطاعى ، الى جانب اشتمالها على بعض المستلزمات الخدمية الأخرى والتى لم تؤخذ فى الحسبان على المستوى القطاعى أيضا ، على نحو ماسبق ذكره . ان المقارنة فيما بين تقديرات صافى الدخل المزرعى للفدان من المحاصيل الزراعية المختلفة التى تضمنتها الدراسة لعام ١٩٨٧ وفقا لأسعار الصرف السائدة آنذاك بالنسبة للمكون الأجنبى فى مستلزمات انتاجها ، وتقديرات صافى الدخل المزرعى من كل منها بافتراض تغير سعر الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث السابق ذكرها ، وعلى النحو المبين بالجداول رقم (٨) ، (٩) بالملحق انما تشير الى أنخفاض صافى الدخل المزرعى من كل من هذه المجموعة من المحاصيل الزراعية النباتية مع تغير سعر صرف المكون الاجنبى فى مستلزمات انتاجها فى الاتجاه السابق الذكر وان كان بمعدلات متباينة على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٢٢) بالدراسة .

فمع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الأول (١٠ر١ جنيه / دولار) تتراوح نسبة الانخفاض فى الدخل المزرعى للفدان من محاصيل الحبوب ما بين ١ — ٣ر٢٪ كما تزداد نسبة الانخفاض فى الدخل المزرعى مع ارتفاع سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى (٢ر٠ جنيه / دولار) لتتراوح ما بين ٥ر٤ — ٩ر٨٪ ، على حين تزداد الى مابين ٢ر٧ — ١ر١٤٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث (٢ر٧٠ جنيه / دولار) . أما مجموعة المحاصيل البقولية والتى تشمل الفول البلدى والعدس ، والحلبة ،

جدول رقم (٢١) متوسط الدخل الزراعى السنوى من النشاط النباتى على مستوى القطاع الزراعى خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ومعدل التغير به مع تغير أسعار صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات الأنتاج الزراعى ٠

أسعار الصرف	الدخل الزراعى ونسبة التغير به
أ ـ الدخل الزراعى مع أسعار الصرف :ـ (ألف جنيه)	
١ ـ سعر الصرف السائد خلال السنوات ١٩٨٤ـ١٩٨٦	٦٢١٤٩٢٧
٢ ـ سعر الصرف ١ر١٠ جنيه / دولار	٦١٣٣٨٧٩
٣ ـ سعر الصرف ٢ر٠٠ جنيه / دولار	٥٩١٦٤٥٧
٤ ـ سعر الصرف ٢ر٧٠ جنيه / دولار	٥٧٤٥٦٩٠
ب ـ معدل التغير فى الدخل الزراعى مع تغير أسعار الصرف (٪)	
١ ـ مع سعر الصرف ١ر١٠ جنيه / دولار	١ر٣٪
٢ ـ مع سعر الصرف ٢ر٠٠ جنيه / دولار	٤ر٨٪
٣ ـ مع سعر الصرف ٢ر٧٠ جنيه / دولار	٧ر٦٪

المصدر : حسبت من الجداول رقم (١) ، (١٧) بالدراسة ٠

جدول رقم (٢٦) تقديرات معدل انخفاض الدخول المزرعية وعائد رأس المال والادارة المزرعية من المحاصيل الزراعية مع تغير أسعار صرف العملة الاجنبية في مستلزمات انتاجها .

(%)

البيان	معدلات انخفاض الدخول المزرعية			معدلات انخفاض عائد رأس المال والادارة المزرعية		
	(أ)	(ب)	(جـ)	(أ)	(ب)	(جـ)
١ - قطن	٢ر٩	١٠ر٧	١٦ر٧	١٢ر٢	٤٤ر٥	٦٩ر٨
٢ - أرز صيفي	٢ر٣	٨ر٩	١٤ر١	٦ر١	٢٤ر٠	٣٧ر٩
٣ - ذرة شامي صيفي	١ر٠	٤ر٠	٧ر٢	١ر٧	٨ر٠	١٢ر٨
٤ - ذرة شامي نيلي	١ر٧	٦ر٧	١٠ر٠	٥ر٤	٢٠ر٨	٣٢ر٧
٥ - ذرة رفيعة صيفي	١ر٨	٧ر٠	١١ر٠	٣ر٣	١٤ر١	٢٢ر٣
٦ - فول سوداني	٢ر٢	٨ر٨	١٣ر٩	٣ر٠	١٤ر١	٢٢ر٤
٧ - سمسم	٢ر٣	٨ر٨	١٣ر٩	٣ر٨	١٤ر٠	٢٢ر٩
٨ - فول صويا	٥ر٩	٢١ر٩	٣٤ر٣	١٢ر٤	٤٥ر٦	٧١ر٤
٩ - قصب السكر	٠ر١	٥ر٤	٨ر٤	٠ر٢	٢ر٣	٤ر١١
١٠ - قمح	١ر٢	٥ر٠	٧ر٩	٢ر٠	٨ر١	١٢ر٨
١١ - شعير	١ر٢	٤ر٩	٧ر٨	٢ر٤	٩ر٨	١٥ر٠
١٢ - فول بلدي	٢ر٨	١١ر٧	١٨ر٦	٤ر٤	١٨ر٠	٢٨ر٦
١٣ - عدس	٢ر٢	٩ر١	١٤ر٤	٣ر٥	١٤ر٢	٢٢ر٦
١٤ - حلبة	٢ر٠	٨ر١	١٢ر٩	٣ر٢	١٣ر١	٢٠ر٨
١٥ - ترمس	٢ر٠	٨ر٢	١٣ر٠	٣ر٢	١٣ر٢	٢٠ر٩
١٦ - حمص	٠ر٣	٠ر١	٢ر٣	٠ر٠	٢ر١	٣ر٣
١٧ - كتان	٣ر١	١٢ر٣	١٩ر٤	٧ر٨	٣٠ر٠	٤٨ر٨
١٨ - ثوم	٠ر٩	٣ر٠	٥ر٠	١ر٢	٤ر٤	٧ر٠
١٩ - بصل شتوي	٢ر٧	٩ر٩	١٥ر٥	٣ر٨	١٣ر٨	٢١ر٧
٢٠ - برسيم تحريش	٥ر٣	٢٢ر٠	٣٥ر٨	١٩ر١	٨١ر٠	١٢٩ر٩
٢١ - برسيم مستديم	٢ر٦	١١ر١	١٧ر٦	٤ر٨	٢٠ر٠	٣٢ر٨
٢٢ - بطاطس صيفي	١٠ر٠	٤٤ر٦	٧١ر٢	١٢ر٥	٥٣ر٢	٨٤ر٨
٢٣ - بطاطس نيلي	٣٣ر٧	١٤٣ر٦	٢٢٩ر٣	٧٧ر٠	٣٢٨ر٣	٥٢٤ر٠
٢٤ - طماطم شتوي	١ر٢	٧ر٣	١١ر٣	٢ر٦	١٠ر١	١٤ر١
٢٥ - طماطم صيفي	٣ر٤	١١ر٦	١٨ر١	٤ر٦	١٥ر٨	٢٤ر٦
٢٦ - كوسة صيفي	١ر١	٤ر٠	٦ر٥	١ر٣	٤ر٩	٨ر١
٢٧ - خيار صيفي	٠ر٧	٢ر٠	٤ر٠	٠ر٨	٣ر٠	٤ر٦
٢٨ - باذنجان صيفي	٠ر٧	٢ر٦	٤ر١	٠ر٨	٣ر١	٤ر٩
٢٩ - بطيخ صيفي						

المصدر : حسبت من الجداول رقم (٨) ، (٩) بالملحق .

(أ) سعر الصرف الافتراضي الاول (ب) سعر الصرف الافتراضي الثاني (جـ) سعر الصرف الافتراضي الثالث

والترمس فتتراوح نسبة انخفاض الدخول المزرعية منها ما بين ٠ر٢ - ٨ر٢٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الأول تزداد الى مابين ١ر٨ - ٧ر١١٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى ثم الى ما بين ٩ر١٢ - ٦ر١٨٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث ٠ وبالنسبة لمجموعة المحاصيل الزيتية والتى تشمل كل من فول الصويا ، والفول السودانى ، والسمسم ، فتتراوح نسبة الانخفاض فى الدخل المزرعى للفدان منها ما بين ٢ر٢ - ٩ر٥٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الأول ، حيث ترتفع هذه النسبة لتتراوح ما بين ٨ر٨ - ٩ر٢١٪ فى حالة تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى ، ثم الى ٩ر١٣ - ٣ر٣٤٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث ٠ أما مجموعة محاصيل الألياف الممثلة فى محصولى القطن والكتان فتتراوح نسبة الانخفاض فى الدخل المزرعى منها ما بين ٩ر٢ - ١ر٣٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الأول وتزداد هذه النسبة لتصل الى ما بين ٧ر١٠ - ٣ر١٢٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى ثم الى ٧ر١٦ - ٤ر١٩٪ مع المستوى الافتراضى الثالث لتغير سعر الصرف ٠ أما بالنسبة لمجموعة حاصلات الخضروات التى تشتمل عليها الدراسة وباستثناء محصول البطاطس فتتراوح نسبة الانخفاض فى الدخل المزرعى للفدان منها ما بين ٧ر٠ - ٤ر٣٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الاول ، حيث تزداد هذه النسبة لتصل ما بين ٥ر٢ - ٦ر١١٪ مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى ثم الى ما بين ٠ر٤ - ١ر١٨٪ مع المستوى الافتراضى الثالث لتغير سعر الصرف ٠ أما بالنسبة لمحصول البطاطس فمن الملاحظ أنه يسجل أعلى معدلات الانخفاض فى الدخل المزرعى للفدان منه مع تغير سعر الصرف حيث تصل نسبة أنخفاض الدخل المزرعى منها الى نحو ٧ر٣٣٪ ، ٦ر١٤٣٪ ، ٣ر٢٢٩٪ مع المستويات الافتراضية الثلاث لتغير سعر الصرف على الترتيب بالنسبة للزراعات النيلية منها ، على حين تقدر هذه النسبة بنحو ٥ر١٠٪ ، ٦ر٤٤٪ ، ٢ر٧١٪ مع المستويات الافتراضية الثلاث لتغير سعر الصرف على الترتيب بالنسبة للزراعات الصيفية

منها ، وهو ما يشير ضمنيا الى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج بالنسبة للزراعات النيلية بما يفوق القيمة الاجمالية الانتاجية الفدان منها ومن ثم تحقيق خسارة تعادل الدخل الحالى أو ما يزيد عنه فى حالة تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى والثالث ، وذلك على نحو ما تشير اليه الجداول السابقة الذكر .

أما بالنسبة لتأثير التغيرات فى سعر الصرف على توزيع الدخول المزرعية ، فمن الطبيعى ومع افتراض ثبات تكلفة أجور العمل البشرى ، والقيمة الايجارية للأرض الزراعية ، أن تنحصر قيمة الانخفاض فى الدخول المزرعية على نصيب رأس المال والأدارة المزرعية منه ، ومن ثم انخفاض عائد رأس المال والادارة المزرعية لكل من المحاصيل الزراعية المختلفة بمعدلات أكبر عن تلك المعدلات السابق ذكرها بالنسبة لانخفاض الدخول المزرعية منها حيث تتراوح نسب الانخفاض فى عائد رأس المال والادارة المزرعية بالنسبة لمجموعة محاصيل الحبوب ما بين ٧ر١ ـ ١ر٦٪ فى حالة زيادة سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الأول ، تزداد الى ما بين ٣ر٧ ـ ٢٤٪ مع زيادة سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى ثم الى ما بين ٨ر١٢ ـ ٩ر٣٧٪ مع المستوى الافتراضى الثالث لتغير سعر الصرف ، وكذلك الحال أيضا بالنسبة لمجموعة المحاصيل الزراعية الأخرى حيث تنخفض عائد رأس المال والادارة المزرعية من كل منها بمعدلات أكبر عن معدلات الانخفاض فى الدخل المزرعى منها المشار اليها من قبل ، وعلى النحو المبين بالجداول رقم (٨) ، (٩) بالملحق ، والجدول رقم (٢٢) بالدراسة .

ومما سبق وبغض النظر عن ما يوجد من تباين بين المحاصيل الزراعية المختلفة من حيث معدلات الانخفاض فى الدخول المزرعية منها وعائد رأس المال والادارة المزرعية ، فمن الملاحظ أن تغير أسعار الصرف فى الاتجاه المذكور يصاحبه انخفاض الدخول المزرعية وعائد رأس المال والادارة المزرعية بمعدلات جوهرية لأغلب الحاصلات الزراعية خاصة مع المستوى الافتراضى الثانى والثالث لتغيرات سعر الصرف ، مما يتوقع معه

أن يكون له آثاره السلبية على الاستثمار الخاص في مجال الأنتاج الزراعي سواء فيما يتعلق بالاستثمار في مجال مشروعات التوسع الزراعي الأفقي ، أو الاستثمارات المتصلة بزيادة انتاجية الأراضي الزراعية المستغلة حاليا ، وذلك مالم يصاحب التغير في سعر الصرف وجود السياسات السعرية التي توازن ما بين الزيادات المتوقعة في تكلفة الانتاج والمصاحبة للتغيرات في سعر الصرف ، وأسعار الحاصلات الزراعية النباتية .

٦ ـ الميزة النسبية للدورات الزراعية البديلة بمنظور المنتج الزراعي :ـ

قد تختلف أفضلية المحاصيل أو الدورة الزراعية وأولوياتها فيما بين المحاصيل والدورات الزراعية البديلة باختلاف المنتج الزراعي وأهدافه ، حيث قد تهدف المزارع الصغيرة أو العائلية في أغلب الأحوال الى زراعة المحاصيل ، أو تفضيل الدورات الزراعية التي تحقق أعلى دخل بين المحاصيل أو الدورات الزراعية البديلة حيث تسعى الى تحقيق أعلى عائد على مواردها المستغلة في النشاط الزراعي بما في ذلك موارد هـا البشرية ، وذلك على حين تسعى المزارع الكبيرة الى زراعة المحاصيل وتفضيل الدورات الزراعية التي تحقق أعلى عائد على رأس المال والادارة المزرعية بين المحاصيل والدورات الزراعية البديلة ، وذلك باعتبار أن تكلفة عنصر العمل البشري قد تمثل عنصرا هاما من عناصر تكلفة الانتاج بها لاعتمادها على العمل الأجير ، وذلك عكس الحال بالنسبة للمزارع الصغيرة أو العائلية التي تعتمد على العمل العائلي في زراعاتها .

وبتقدير الدخل المزرعي للفدان من المحاصيل الزراعية التي شملتها الدراسة لعام ١٩٨٧ (في ظل أسعار الصرف السائدة) ، على النحو المبين بالجدول رقم (٨) بالملحق ، وذلك كمؤشر لقياس أفضلية المحاصيل الزراعية المختلفة من منظور المزارع الصغيرة والعائلية يلاحظ تفوق مجموعة حاصلات الخضروات عن غيرها من الحاصلات

الحقلية من حيث تحقيق أعلى دخل مزرعى (باستثناء محصول القصب بالنسبة للبعض من محاصيل الخضروات) . أما مجموعة المحاصيل الحقلية الصيفية فيلاحظ أن محصول القصب يأتى فى المرتبة الأولى فيما بينها من حيث حجم الدخل المزرعى للفدان منه ويليه فى ذلك محصول القطن ثم تأتى بعد ذلك وعلى الترتيب كل من محاصيل الذرة الشامى الصيفى ، والأرز ثم فول الصويا فى مناطق الوجه البحرى . أما فى مناطق الوجه القبلى فيلى القطن كل من الذرة الشامى الصيفى ثم الذرة الرفيعة وفول الصويا ، والذرة الشامى النيلى على الترتيب ، وذلك على نحو ما يشير اليه الجدول السابق الذكر ، والجدول رقم (٢٣) بالدراسة والذى يتضمن قياس الوزن النسبى للدخل المزرعى من هذه المحاصيل الصيفية بالقياس الى الدخل المزرعى من محصول القطن باعتباره المحصول الصيفى الرئيسى .

أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الحقلية الشتوية ، وباستثناء محصولى البصل والثوم التى تحقق أعلى دخل مزرعى للفدان منها مقارنة بغيرها من المحاصيل الحقلية الشتوية الأخرى فى مناطق انتاجها ، يلاحظ أن محصول الحمص يأتى فى المرتبة الأولى بين مجموعة المحاصيل الحقلية الشتوية ، من حيث تحقيق أعلى دخل مزرعى ويليه فى ذلك محصول العدس ، ثم يأتى محصول القمح فى المرتبة الثالثة بين هذه المجموعة من المحاصيل الشتوية ، ويليه فى ذلك وعلى الترتيب كل من محاصيل الترمس ، والفول البلدى ، ثم البرسيم المستديم ، والحلبة ، والكتان ، والشعير ، والبرسيم التحريش ، على نحو ما يشير اليه الجدولين سابقى الذكر .

أما تقديرات عائد رأس المال والأدارة المزرعية للفدان من مجموعة المحاصيل الزراعية التى تضمنتها الدراسة لنفس العام ، كمؤشر لقياس أفضلية المحاصيل الزراعية المختلفة من منظور المزارع الكبيرة ، فتشير الى وجود محصول القصب فى المرتبة الأولى بين

مجموعة المحاصيل الحقلية الصيفية من حيث تحقيق أعلى عائد ثم يليه فى ذلك فى مناطق الوجه البحرى وعلى الترتيب كل من محاصيل الذره الشامى الصيفى ، وفول الصويا ، ثم الأرز ، والقطن ، وأخيرا الذرة الشامى النيلى . وعليه فمن الملاحظ وجود تباين فى أفضلية محصول القطن مقارنة بغيره من محاصيل الحبوب فيما بين منظور المزارع الصغيرة والعائلية من ناحية ، ومنظور المزارع الكبيرة من ناحية أخرى حيث يأتى محصول القطن فى المرتبة الأولى وقبل محاصيل الحبوب من حيث درجة الأفضلية من منظور المزارع الصغيرة والعائلية ، على حين تأتى محاصيل الحبوب خاصة الذرة الشامى الصيفى فى المرتبة الأولى ، ويأتى القطن فى المرتبة قبل الأخيرة من منظور المزارع الكبيرة . أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الحقلية الشتوية ومن هذا المنظور أيضا ، وباستثناء محصولى الثوم والبصل الشتوى أيضا والتى تحقق أعلى عائد للفدان منها بين هذه المجموعة من المحاصيل ، فيلاحظ أن محصول الحمص يأتى فى المرتبة الأولى فيما بينها ، ويليه فى ذلك وعلى الترتيب كل من محاصيل الفول البلدى ، والترمس ثم القمح ، والحلبة والبرسيم المستديم ، والشعير ، والكتان ، والبرسيم التحريش ، على النحو الذى يشير اليه نفس الجدول السابق ذكرهما . حيث يلاحظ منهما تقارب أفضلية زراعة كل من هذه المحاصيل من منظور المزارع الصغيرة والعائلية مع منظور المزارع الكبيرة مع تباينات طفيفة من حيث الأولوية حيث يأتى — وعلى سبيل المثال — محصول القمح فى المرتبة الثالثة بين هذه المجموعة من المحاصيل الحقلية من منظور المزارع الصغيرة والعائلية ، على حين يأتى نفس المحصول فى المرتبة الخامسة من منظور المزارع الكبيرة .

هذا الا أنه من الجدير بالذكر أن الأولوية المتقدمة لمحصول فردى معين فى تحقيق هدف المنتج الزراعى قد لاتكون هى بالمعيار الوحيد المحدد لاختياره وزراعته ، حيث يشارك فى ذلك نظام الدورة الزراعية ونوعية الحاصلات الزراعية التى تتعاقب زراعتها على نفس المساحة الأرضية خلال العام واجمالى مساهمتها فى تحقيق هدف المنتج

الزراعى . ولقد تضمنت الدراسة تقدير الدخل المزرعى ، وعائد رأس المال والأدارة المزرعية لنحو ٢٥ مجموعة من المحاصيل الزراعية التى تتعاقب زراعتها على نفس الأرض الزراعية خلال العام كمؤشرات لقياس أفضلية زراعتها من منظور المنتج الزراعى ، وذلك على النحو الذى يشير اليه الجدول رقم (٢٤)، والذى يتضمن قياس الوزن النسبى للدخل ، والعائد من مجموعات المحاصيل التى تتعاقب زراعتها على نفس الأرض الزراعية خلال العام بالقياس الى الدخل والعائد من محصولى القطن والبرسيم التحريش بأعتبارهما يمثلان الدورة الزراعية الرئيسية . حيث يلاحظ من هذا الجدول أن الدورات الزراعية التى تتوالى بها زراعة محصولى البصل ، والثوم مع محصول الذرة الشامى والرفيعة تأتى فى المراتب الأولى بين الدورات الزراعية البديلة من حيث تحقيق أعلى دخل أو عائد للفدان منها ، ويشاركها فى ذلك أيضا محصول قصب السكر . ثم تأتى بعد ذلك من حيث الأولوية الدورات الزراعية التى تتعاقب فيها زراعة محصول القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، والحلبة ، مع محاصيل الذرة الشامى ، والرفيعة والسمسم ، ثم تأتى بعد ذلك الدورات الزراعية التى تتعاقب بها زراعة المحاصيل الشتوية والصيفية الأخرى ، حيث تأتى الدورة الزراعية التى تتعاقب فيها زراعة البرسيم التحريش مع محصول القطن فى المرتبة الأخيرة للدورات الزراعية البديلة التى تضمنتها الدراسة ، وذلك على النحو الذى يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر ، والذى يعكس تقارب أولويات كل من الدورات الزراعية البديلة من منظور المزارع الصغيرة والعائلية ، مع أولوياتها من منظور المزارع الكبيرة ، مع وجود بعض التباينات المحدودة فى ترتيب أولويات كل منها .

وبالنسبة للآثار المتوقعة للتغير فى سعر صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات الأنتاج فى الاتجاهات السابق ذكرها ونتائجه بالنسبة للدخول والعائد المزرعى على أفضلية وأولويات المحاصيل والدورات الزراعية البديلة . فمن الملاحظ أن أرتفاع تكلفة انتاج المحاصيل الزراعية الصيفية مع تغير سعر الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث السابق

ذكرها يصاحبه انخفاض الدخول والعوائد المزرعية من المحاصيل الصيفية ، وان كانت بمعدلات متناقصة بالقياس الى معدل انخفاض الدخل والعائد المزرعى من محصول القطن باعتباره المحصول الصيفى الرئيسى بما يعكس تزايد الوزن النسبى للدخول والعوائد المزرعية منها بالقياس الى الدخل والعائد المزرعى من القطن ، ويستثنى من ذلك محصول فول الصويا حيث ينخفض العائد والدخل المزرعى منه بمعدلات أكبر ، على النحو الذى يشير اليه الجدول رقم (٢٣) . أما بالنسبة لمجموعة المحاصيل الحقلية الشتوية فيلاحظ اتجاه الدخول والعوائد المزرعية منها الى التناقص بمعدلات أكبر بالقياس الى الدخل والعائد المزرعى من القمح بما يعكس تناقص الوزن النسبى للدخول والعوائد المزرعية لمجموعة المحاصيل الشتوية بالقياس الى الدخل والعائد المزرعى من محصول القمح ويستثنى من ذلك محصولى الحمص ، والثوم حيث ينخفض الدخل والعائد المزرعى منها بمعدلات أقل عن معدل الانخفاض فى الدخل والعائد المزرعى لمحصول القمح على نحو ما يعكسه الجدول السابق الذكر .

أما بالنسبة لاتجاهات الدخل والعائد المزرعى من مجموعات الدورات الزراعية البديلة مع التغير فى سعر الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث السابق ذكرها فتعكس اتجاه الدخل والعائد المزرعى منها الى التناقص وان كان بمعدلات تقل عن معدل الانخفاض فى الدخل والعائد المزرعى للدورة الزراعية البديلة التى يتعاقب فيها زراعة البرسيم التحريش مع القطن وبما يعكس فى النهاية تزايد الوزن النسبى للدخل والعائد الزراعى من كل منها بالقياس الى الدخل والعائد المزرعى من الدورة الزراعية الأخيرة ، على النحو الذى يشير اليه الجدول رقم (٢٤) .

أما بالنسبة لنتائج التغير فى سعر الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث على ترتيب أولويات المحاصيل والدورات الزراعية البديلة فمن الملاحظ الثبات النسبى تقريبا فى ترتيب هذه الأولويات سواء من منظور المزارع الصغيرة والعائلية أو منظور المزارع

جدول رقم (٢٣) الوزن النسبى لصافى الدخول المزرعية ، وعائد رأس المال والادارة المزرعية من المحاصيل الحقلية الرئيسية بالقياس الى الدخول المزرعية والعائد من محصول القطن والقمح خلال عـــام ١٩٧٨ ، مقارنة النسبية مع تغير أسعار الصـــــرف .

(٪)

المحاصيـــــل	الدخول المزرعيـــة			*	عائد رأس المال والادارة المزرعيـــــة			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
أ ـ المحاصيل الحقلية الصيفية :ـ								
١ ـ قطـــــن	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
٢ ـ أرز صيفـــى	٦٨ر٠	٦٨ر٠	٦٩ر٣	١٠٠ر١	١٠٥ر٨	١١٣ر٠	١٤٤ر٨	٢١٧ر٢
٣ ـ ذرة شامى صيفى	٨٥ر٢	٨٦ر٩	٩١ر١	٩٥ر٠	٢٠٠ر٥	٢٢٤ر٣	٣٣٢ر٣	٥٧٨ر٠
٤ ـ ذرة شامى نيلـى	٥٦ر٣	٥٦ر٩	٥٨ر٧	٦٠ر٤	٧٥ر٧	٨١ر٠	١٠٧ر٩	١٦٨ر٥
٥ ـ ذرة رفيعـــة	٧٧ر٠	٧٧ر٩	٨٠ر٢	٨٢ر٤	١٥٧ر٨	١٧٣ر١	٢٤٤ر١	٤٠٥ر٣
٦ ـ فول صويـــا	٥٨ر٠	٥٦ر٢	٥٠ر٧	٤٥ر٨	١١٦ر٢	١١٥ر٩	١١٣ر٨	١٠٩ر٨
٧ ـ قصب السكـــر	٣٢٨ر٨	٣٣٣ر٨	٣٤٨ر٣	٣٦١ر١	١٠١٥ر٤	١١٣٣ر٣	١٦٩٦ر٣	٢٩٧٥ر٧
ب ـ المحاصيل الحقلية الشتوية :ـ								
١ ـ القمـــح	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
٢ ـ شعيـــر	٦٢ر١	٦٢ر١	٦٢ر١	٦٢ر١	٥٠ر٨	٥٠ر٦	٤٩ر٩	٤٩ر٣
٣ ـ فول بلـدى	٩٦ر٢	٩٤ر٦	٨٩ر٤	٨٥ر٠	١٠٢ر٢	٩٩ر٨	٩١ر٢	٨٣ر٧
٤ ـ عـــدس	١٢٦ر٢	١٢٥ر٣	١٢١ر١	١١٧ر٦	١٣١ر٧	١٢٩ر٧	١٢٢ر٩	١١٦ر٩
٥ ـ حلبـــة	٧٦ر٦	٧٦ر٠	٧٤ر٠	٧٢ر٤	٧٦ر٧	٧٥ر٧	٧٢ر٤	٦٩ر٥
٦ ـ ترمـــس	٩٩ر٢	٩٨ر٥	٩٥ر٨	٩٣ر٦	١٠٠ر٧	٩٩ر٥	٩٥ر١	٩١ر٣
٧ ـ حمـــص	١٤٤ر٢	١٤٥ر٥	١٤٩ر٥	١٥٢ر٩	١٦٧ر٤	١٧٠ر٠	١٧٨ر٤	١٨٥ر٧
٨ ـ كتـــان	٧٢ر٤	٧١ر٠	٦٦ر٨	٦٣ر٣	٤٧ر٥	٤٤ر٧	٣٥ر٩	٢٨ر٢
٩ ـ ثـــوم	٢٤٦ر٧	٢٤٧ر٥	٢٥٠ر٥	٢٥٤ر٠	٣١٧ر٦	٣٢٠ر٣	٣٣٠ر٣	٣٣٨ر٨
١٠ ـ بصل شتـــوى	١٨٩ر١	١٨٦ر٣	١٧٩ر٣	١٧٣ر٤	٢٢١ر٣	٢١٧ر٣	٢٠٧ر٥	١٩٨ر٩
١١ ـ برسيم تحريش	٢٥ر٩	٢٤ر٨	٢١ر١	١٨ر٠	١١ر٦	٩ر٦	٢ر٣	(٤ر٠)
١٢ ـ برسيم مستديم	٧٧ر٤	٧٦ر٣	٧٢ر٤	٦٩ر٢	٦٧ر٩	٦٦ر٠	٥٨ر٨	٥٢ر٤

المصـــدر :ـ حسبت من الجداول رقم (٨) ، (٩) بالملحـــق .

(١) الوزن النسبى للدخول المزرعية والعائد على رأس المال والادارة الزراعية خـلال عام ١٩٨٧

(٢) الوزن النسبى للدخول المزرعية على رأس المال والادارة الزراعية مع سعر الصرف ١ر١ جنيه/د ولار

(٣) الوزن النسبى للدخول المزرعية على رأس المال والادارة الزراعية مع سعر الصرف ٢ر٠٠ جنيه / د ولار

(٤) الوزن النسبى للدخول المزرعية على رأس المال والادارة الزراعية مع سعر الصرف ٢ر٠٠ جنيه / د ولار

جـــدول رقـــم (٢٤) الوزن النسبى لصافى الدخول المزرعة ، وعائد راس المال والادارة للمزرعـــة من دورات زراعـة بديلـة بالقياس الى دورة القطـــن مع البرسيم التحريش خلال عام ١٩٨٧ مقارنة باوزنهـــــا النسبية مع تغير أسعار صرف المكون الاجنبى فى مستلزمات الانتاج الزراعـــــى .

(%)

الدورات الزراعية البديلة		الدخـــل المزرعـــى				عائد راس المال والادارة المزرعيـــــة			
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)
١ ــ برسيم تحريش + قطـــن	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
٢ ــ برسيم مستديم + أرز	١١٢ر٣	١١٣ر٤	١١٦ر١	١١٨ر٦	٢٠٨ر٤	٢٢٨ر٤	٣٤٢ر٠	٧٨٣ر٠
٣ ــ برسيم مستديم + ذرة شامى صيفى	١٢٦ر٢	١٢٨ر٤	١٣٤ر١	١٣٩ر٦	٢٨٢ر٨	٣١٧ر٣	٥١٣ر٩	١٢٧٧ر٢
٤ ــ برسيم مستديم + ذرة شامى نيلى	١٠٢ر٨	١٠٤ر٠	١٠٧ر٣	١١٠ر٤	١٨٤ر٧	٢٠٣ر٢	٢٠٨ر٢	٧١٦ر٣
٥ ــ برسيم مستديم + ذرة رفيعة صيفى	١١٩ر٦	١٢١ر١	١٢٥ر١	١٢٨ر٩	٢٤٩ر٣	٢٧٦ر٤	٤٣٣ر٠	١٠٤٠ر٩
٦ ــ فول بلدى + أرز	١٢٦ر٣	١٢٧ر٣	١٢٩ر٨	١٣٢ر١	٢٧١ر٠	٢٩٩ر١	٤٥٧ر٦	١٠٧٣ر٢
٧ ــ فول بلدى + ذرة شامى صيفى	١٤٠ر٢	١٤٢ر٣	١٤٧ر٨	١٥٣ر١	٣٤٥ر٩	٣٨٨ر٠	٦٢٩ر٠	١٥٦٧ر٤
٨ ــ فول بلدى + ذرة رفيعـة	١٣٣ر٥	١٣٤ر٩	١٣٨ر٨	١٤٢ر٠	٣١٢ر٤	٣٤٧ر١	٥٤٨ر٦	١٣٣١ر٢
٩ ــ كتـان + ذرة شامـــى	١٢٢ر٥	١٢٤ر٢	١٢٩ر٦	١٣٤ر٦	٢٤٥ر١	٢٧٢ر٨	٤٣٢ر٠	١٠٥٢ر٩
١٠ ــ كتـان + أرز	١٠٨ر٦	١٠٩ر٤	١١١ر٠	١١٣ر٦	٢٧٠ر٦	١٨٣ر٨	٢٦٠ر٦	٥٥٨ر٧
١١ ــ قمح + أرز	١٢٩ر١	١٣١ر٣	١٣٨ر٤	١٤٥ر٠	٢٦٧ر٠	٢٩٩ر٦	٤٨٨ر٩	١٢٢٤ر٣
١٢ ــ قمح + ذرة شامى صيفـى	١٤٣ر٠	١٤٦ر٣	١٥٦ر٤	١٦٦ر٠	٣٤١ر٩	٣٨٨ر٠	٦٦٠ر٨	١٧١٨ر٠
١٣ ــ عدس + ذرة شامـــى	١٦٢ر٧	١٦٥ر٠	١٧٣ر٠	١٨١ر١	٤٠٠ر٤	٤٥٠ر٦	٧٤٢ر٤	١٨٧٥ر٤
١٤ ــ عـدس + سمســم	١٦٧ر٦	١٦٩ر٠	١٧٥ر٢	١٨٠ر٧	٤٢٤ر٤	٤٧٣ر٦	٧٦٣ر٨	١٨٩٠ر٦
١٥ ــ عدس + ذرة رفيعـة	١٥٦ر١	١٥٨ر٢	١٦٤ر٥	١٧٠ر٥	٣٦٦ر٩	٤٠٩ر٧	٦٦١ر٦	١٦٣٩ر١
١٦ ــ حلبة + سمســم	١٣٠ر٥	١٣٢ر٢	١٣٧ر١	١٤١ر٩	٣٢٢ر٩	٣٦٠ر٧	٥٨٣ر٩	١٤٥١ر١
١٧ ــ حلبة + ذرة شامى	١٢٥ر٦	١٢٨ر١	١٣٥ر٤	١٤٢ر٤	٢٩٨ر٩	٣٣٧ر٧	٥٦٢ر٩	١٤٣٥ر٩
١٨ ــ حلبة + ذرة رفيعـة	١١٩ر٠	١٢٠ر٨	١٢٦ر٤	١٣١ر٧	٢٦٥ر٤	٢٩٦ر٨	٤٨١ر٦	١١٩٩ر٦
١٩ ــ برسيم مستديم + فول صيفـا	١٠٤ر٣	١٠٣ر٥	١٠٠ر٧	٩٨ر٠	٢١٦ر٦	٢٣٠ر٧	٣١٣ر٦	٦٣٥ر٩
٢٠ ــ شعير + أرز	١٠٠ر٩	١٠٢ر٦	١٠٧ر٧	١١٢ر٦	١٧٦ر٨	١٩٦ر٢	٣١٠ر٤	٧٥٤ر٠
٢١ ــ شعير + ذرة شامـــى	١١٤ر٩	١١٧ر٦	١٢٥ر٨	١٣٣ر٦	٢٥١ر٢	٢٨٥ر٢	٤٨٢ر٣	١٢٤٨ر٢
٢٢ ــ قصـــب	٢٦٥ر٧	٢٧١ر٠	٢٨٨ر٨	٣٠٥ر٦	٧٩٧ر٨	٩٠٥ر٧	١٥٥٥ر١	٤٠٧٥ر٤
٢٣ ــ بصل شتوى + ذرة شامى	٢٠٩ر١	٢١١ر٧	٢٢٠ر٥	٢٢٩ر٠	٥٦٥ر٧	٦٣٣ر٨	١٠٤٣ر٧	٢٦٣٥ر١
٢٤ ــ بصل شتوى + ذرة رفيعـة	٢٠٢ر٤	٢٠٤ر٣	٢١١ر٥	٢١٨ر٣	٥٣٢ر٢	٥٩٢ر٩	٩٦٢ر٩	٢٣٩٨ر٩
٢٥ ــ ثـوم + ذرة شامـى	٢٥١ر٧	٢٥٨ر١	٢٧٨ر٢	٢٩٧ر٣	٧٤٣ر٢	٨٤٩ر٦	١٤٨٠ر٨	٣٩٣١ر٩

المصـــــدر :ــ حسبت من الجـــداول رقم (٨) ، (٩) بالملحـق .

(١) مع سعر صرف السائد خـلال عام ١٩٨٧ .
(٢) مع سعر صرف ١ر١ جنيه / دولار .
(٣) مع سعر صرف ٢ر٠ جنيه / دولار .
(٤) مع سعر صرف ٢ر٧٠ جنيه / دولار .

الكبيرة حيث تأتى نفس المحاصيل والدورات الزراعية البديلة المتقدمة من حيث الأولوية ، والسابق ذكرها فى نفس الترتيب تقريبا يليها فى ذلك المحاصيل والدورات الزراعية البديلة ، الأخرى بنفس الترتيب تقريبا مع وجود بعض التباينات المحدودة بما يعكس فى النهاية عدم تأثر ترتيب هذه الأولويات تقريبا بالنتائج المترتبة على تغير سعر الصرف فى الاتجاه المذكور بالنسبة للمكون الأجنبى فى مستلزمات الانتاج ، وهو مايعنى فى النهاية تقارب درجة اتجاه تأثر الدخول والعوائد المزرعية من الدورات الزراعية البديلة بتغيير سعر الصرف .

٧ ـ أسعار المحاصيل الزراعية وأجور العمل البشرى الزراعى :ـ

لقد أفترضت الدراسة فى تحليلها السابق ثبات أسعار المحاصيل الزراعية على ماهى عليه وعدم تأثرها بتغير أسعار صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات انتاجها ، فى الاتجاه المشار اليه ، ومن ثم فقد خلصت الى النتائج السابقة الذكر حول أرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج ، وانخفاض الدخول ، والعوائد المزرعية . وقد يكون لافتراض ثبات الأسعار المحلية للمحاصيل الزراعية وعدم تأثرها بأرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى المصاحب للتغيرات فى سعر صرف المكون الأجنبى بها فى الاتجاه السابق الذكر ، واقعيته على المدى الزمنى القصير ، نظرا لطبيعة سوق الانتاج والتسويق الزراعى ، حيث يتعذر على الوحدة الانتاجية الزراعية رفع أسعار منتجاتها أمام أرتفاع تكلفة انتاجها فى ظل تعدد الوحدات الانتاجية الزراعية (والتى يزيد تعدادها عن أكثر من ٢ر٥ مليون وحدة انتاجية) وقوى المنافسة الكبيرة التى تحكم التعامل فى سوق المحاصيل الزراعية ، مع افتراض غياب القيود أو الضوابط التى يفرضها التدخل الحكومى فى تنظيم هذه الأسواق خاصة فيما يتصل بالتحديد الجبرى لأسعار وتسويق بعض الحاصلات الزراعية أو غيرها من الضوابط ، الا أن سلوكيات المنشأة أو الوحدة الانتاجية الزراعية

قد تتجه الى الاحجام عن استخدام المدخلات الزراعية الصناعية أو التوسع فى استخدامها أمام أرتفاع تكلفتها ، وأرتفاع أسعارها النسبية بالقياس الى أسعار المحاصيل الزراعية ، وهو ما ينعكس فى النهاية على ضعف معدلات النمو فى الانتاجية والأنتاج الزراعى مقارنة بمعدلات النمو المتزايدة فى الطلب عليها بما ينعكس فى النهاية على زيادة الأسعار الزراعية على المدى الطويل نسبيا . هذا كما قد تتجه سلوكيات الوحدة الانتاجية الزراعية الى الابتعاد عن انتاج المحاصيل الزراعية التى تتميز بأنخفاض الدخل أو العائد الزراعى منها ، والاتجاه الى أنتاج المحاصيل الزراعية التى تحقق دخل أو عائد مزرعى أعلى بما ينعكس فى النهاية على أرتفاع أسعار مجموعة المحاصيل الزراعية الأولى أمام تناقص الانتاج منها ، الى المستويات التى تسمح بالدخول فى انتاجها مرة أخرى (وذلك بافتراض غياب الضوابط الحكومية فى نشاط الانتاج الزراعى) ، وهكذا حيث تؤدى سلوكيات الوحدات الانتاجية الزراعية فى الاتجاهات السابقة الى زيادة أسعار الحاصلات الزراعية على المدى الأطول نسبيا خاصة فى اطار العجز الحالى فى الانتاج من المحاصيل والسلع الزراعية .

هذا ومع افتراض وجود سياسة التسعير والتسويق الجبرى لبعض الحاصلات الزراعية فانه لمن المتوقع أن تأخذ هذه السياسة فى اعتبارها الزيادات المتوقعة فى تكلفة الانتاج الزراعى والناتجة عن تغير سعر صرف المكون الأجنبى بها فى الأتجاه المذكور ، وتحديد أسعار هذه الحاصلات عند المستويات السعرية التى تعوض الزيادات المتوقعة فى تكلفة الانتاج وذلك بهدف تجنب السلوكيات السابقة الذكر للوحدة الانتاجية الزراعية ونتائجها بالنسبة لضعف الانتاجية والانتاج الزراعى ، خاصة وأن الضوابط التى تحددها الدولة فى شأن تنظيم الدورة الزراعية وتحديد مساحة المحاصيل الزراعية الرئيسية لاتحقق النتائج المستهدفة منها على نحو ما تشير اليه نتائج هذه السياسة عبر السنوات الطويلة الماضية . وعليه فانه لمن المتوقع أن تقوم سياسة التسعير والتسويق الجبرى لبعض الحاصلات الزراعية (اذا ما أفترض استمرارية وجود هذه السياسة فى المستقبل) على مبدأ الحفاظ

على الأسعار النسبية للحاصلات الزراعية بالقياس الى أسعار المدخلات الزراعية الصناعية ، وهو ما يستوجب رفع أسعار الحاصلات الزراعية التى تشملها مثل هذه السياسة .

هذا ومع التسليم بأن أرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى فى مقابل تغير أسعار صرف المكون الأجنبى بها فى الاتجاه السابق الذكر سيتبعه بالتالى أرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية على المدى المتوسط أو الطويل نسبيا سواء من خلال قوى السوق أو من خلال السياسات السعرية والتسويقية للدولة تجاه تسعير الحاصلات الزراعية ، فانه لمن المتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار المحاصيل الزراعية بدورها فى أرتفاع أجور العمل البشرى فى الزراعة . فعلى الرغم من تميز سوق العمل الزراعى بتحديد الأجور به وفقا لقوى العرض والطلب على القوى العاملة الزراعية ، الا أن أرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، وما يصاحبه من أرتفاع تكاليف المعيشة فى المجتمع الريفى يعد من العوامل والمبررات لمطالبة قوى العمل الزراعى برفع الأجور الزراعية ، ومما يساعد على ذلك وجود العرف الاجتماعى فى المجتمع الريفى نحو هذا الاتجاه ، خاصة وأن نتائج السنوات الطويلة الماضية تؤكد على أرتفاع تكلفة أجور عنصر العمل البشرى فى الزراعة ، بمعدلات تفوق معدلات الزيادة فى أسعار الحاصلات الزراعية ، حيث تشير اتجاهات الأسعار المزرعية لما يقرب من ١٥ محصول زراعى رئيسى خلال السنوات ١٩٧٢ ـ ١٩٨٤ الى نمو أسعارها بمعدلات متباينة تراوحت ما بين ١٢٪ ـ ٢٥٪ سنويا(١) خلال هذه الفترة ، والتى تختلف باختلاف المحصول ، فى نفس الوقت الذى تسجل فيه تكلفة أجور عنصر العمل البشرى فى زراعات هذه المجموعة من المحاصيل معدلات نمو سنوية تختلف باختلاف المحصول ، تراوحت ما بين ٢١٪ ـ ٣٢٫٥٪ خلال نفس الفترة . هذا كما سجلت تكلفة مستلزمات الانتاج فى زراعات هذه المجموعة من المحاصيل معدلات زيادة سنوية متقاربة الى حد ما تراوحت مابين ١٤ـ٢٣٪ خلال نفس الفترة .

(١) معهد التخطيط القومى ، الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديدة ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (مجلد رقم ٣٦) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .

وبناء على ما سبق تتوقع الدراسة أن يصاحب التغير فى أسعار صرف المكـــون الأجنبى فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى فى الاتجاه المشار اليه زيادة تكلفة الانتـــاج الزراعى متضمنة فى ذلك تكاليف أجور العمل الزراعى وكذلك أرتفاع أسعار الحاصـــلات الزراعية على المدى الطويل سواء كان ذلك من خلال قوى السوق الحرة أو من خـــلال السياسات السعرية والتسويقية الزراعية • ومن خلال تجريد الزيادات المتوقعة فى أسعار الحاصلات الزراعية من الزيادات الناشئة من معالجة الاختلالات السابقة فى العلاقـــات السعرية فى القطاع الزراعى سواء فيما يتصل بالاسعار النسبية للحاصلات الزراعية ببعضهـــا ببعض أو الأسعار النسبية للسلع الزراعية بالقياس الى أسعار المدخلات الزراعية الصناعية ، يمكن للدراسة الحالية أن تفترض زيادة تكلفة أجور العمل الزراعى ، وأسعار الحاصـــلات الزراعية بمعدلات مماثلة لمعدلات الزيادة فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى المصاحبـــة للتغير فى أسعار صرف المكون الأجنبى بها فى الاتجاه المشار اليه ، وذلك بافـــتراض الحفاظ على الثبات النسبى لأسعار الأنتاج / والمدخلات الزراعية •

وفى اطار الافتراض السابق تفترض الدراسة أن يصاحب تغير أسعار صرف المكون الأجنبى فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى الى المستوى الافتراضى الأول ، أرتفـــاع المستوى العام لأسعار الحاصلات الزراعية النباتية على مستوى القطاع بنسبة تبلغ نحـــو ٢ر١٤٪ ، على حين يصاحب تغير أسعار الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى أرتفـــاع المستوى العام لأسعار الحاصلات الزراعية النباتية بنسبة تبلغ نحو ٥ر٢٥٪ ، بينما تقـــدر هذه النسبة بنحو ٥ر٢٨٪ فى حالة تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالـــث • أما على المستوى المحصولى فتفترض الدراسة أرتفاع أسعار كل من الحاصلات الزراعيـــة المختلفة بمعدلات مماثلة لمعدلات الزيادة فى تكلفة مستلزمات كل منها والـــواردة بالجدول رقم (١٨) •

٨ — ألغاء دعم مستلزمات الانتاج الزراعى ، وتكلفة الانتاج ، وأسعار الحاصلات الزراعية : —

ان تحديد أسعار صرف المكون الأجنبى فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى عند مستويات تعكس قيمة أعلى للعملة المحلية عن قيمتها الحقيقية انما تعكس وجود دعم مستتر لتكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى ، ومن ثم فان الاتجاه نحو تغيير أسعار صرف المكون الأجنبى فى تكلفة هذه المستلزمات فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية انما يعنى فى مضمونه تخفيض قيمة الدعم المستتر الموجه نحو مستلزمات الانتاج أو الغاءه اذا ما أستخدمت أسعار الصرف التى تعكس القيمة الحقيقية للعملة المحلية . وعليه فان الاتجاه نحو تخفيض أو الغاء هذا الدعم المستتر ، قد يصاحبه التفكير أو الاتجاه نحو تخفيض أو الغاء الدعم المباشر وغير المباشر لمستلزمات الانتاج الزراعى بما يتضمنه أيضا من دعم مستتر على تكلفة المكون الأجنبى به ، خاصة مع تزايد قيمة هذا الدعم مع تغير أسعار صرف المكون الأجنبى به ، وهو ما يستوجب البحث فى أثر ألغاء الدعم المباشر وغير المباشر لمستلزمات الأنتاج الزراعى على تكلفة الأنتاج الزراعى ، وأسعار الحاصلات الزراعية .

ولقد تضمنت الدراسة فى أجزاءها السابقة تقدير قيمة الدعم الحكومى السنوى لمستلزمات الانتاج الزراعى خلال السنوات ١٩٨٤ — ١٩٨٦ ، مع اعادة تقيم هذا الدعم مع تغير أسعار صرف المكون الأجنبى به الى المستويات الافتراضية الثلاث المشار اليها على مستوى القطاع الزراعى (جدول رقم ١٩) . كما تناولت الدراسة تقدير قيمة الدعم الحكومى على المستوى المحصولى (جدول رقم ٢٠) لعام ١٩٨٧ . وعليه فان افتراض الغاء الدعم الحكومى السنوى المباشر وغير المباشر لمستلزمات الأنتاج الزراعى خلال الفترة ١٩٨٤—١٩٨٦ انما يعنى فى مضمونه أرتفاع التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى بنسبة تبلغ نحو ٢٣٫٥٪ ، وذلك مع افتراض بقاء أسعار صرف المكون الأجنبى على ما هى عليه خلال الفترة المذكورة . أما مع تغير أسعار الصرف الى المستوى الافتراضى الأول (١٫١٠ جنيه/

دولار) وزيادة قيمة الدعم الحكومى تبعا لذلك ، فان الغاء هذا الدعم يعنى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى على مستوى القطاع الزراعى بنسبة تبلغ نحو ٢ر٢٩٪ ، على حين تقدر نسبة الزيادة بها مع الغاء هذا الدعم وزيادة سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى (٢ر٥٠ جنيه / دولار) بحوالى ١ر٤٢٪ ، كما تقدر النسبة بحوالى ٢ر٥٢٪ فى حالة الغاء الدعم وزيادة سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث (٢ر٧٠ جنيه / دولار) .

أما على المستوى المحصولى وأمام تباين حجم الدعم الموجه لكل من المحاصيل الزراعية المختلفة فان الغاء الدعم المباشر ، وغير المباشر بما يتضمنه من دعم مستتر يتبعه بالتالى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات انتاج كل منها بمعدلات متزايدة مع تغير أسعار الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث المشار اليها من قبل ، مع تباين هذه المعدلات بين المحاصيل المختلفة على نحو ما هو مبين بالجدول رقم (٢٥) ، حيث يلاحظ أن الغاء الدعم الحكومى يؤدى الى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات انتاج القطن ، ومحاصيل الأعلاف ، والبقوليات ، والمحاصيل الزيتية بمعدلات أكبر عن غيرها من الحاصلات الزراعية .

وعليه ومع افتراض أن الاتجاه نحو تغير أسعار صرف المكون الاجنبى فى تكلفة الانتاج الزراعى ، يصاحبه أيضا الاتجاه نحو الغاء الدعم الحكومى المباشر وغير المباشر لهذه المستلزمات ، فان فى ذلك ما يعنى أرتفاع التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى بمعدلات مساوية لمعدلات الزيادة بها والمصاحبة للتغير فى أسعار الصرف بالاضافة الى معدلات الزيادة بها والناتجة عن الغاء الدعم الحكومى لهذه المستلزمات . حيث يصاحب التغير فى سعر صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات الانتاج الى المستوى الافتراضى الأول (١ر١٠ جنيه / دولار) الى جانب الغاء الدعم الحكومى زيادة

جدول رقم (٢٥) نسب الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج السلعية والخدمية لعام ١٩٨٧ للمحاصيل الزراعية المختلفة مع الغاء الدعم الحكومى المباشر وغير المباشر وتغير أسعار صرف العملة الاجنبى .

(%)

أسعار الصرف / المحصول	مع أسعار الصرف السائد فى عام ١٩٨٧	مع تغير أسعار الصرف الى المستويات		
		١٠ر١ جنيه / دولار	٢ر٠ جنيه / دولار	٢ر٧٠ جنيه / دولار
١ ـ قطن	٣٣ر٨١	٤١ر٢٨	٥٨ر٣٥	٧١ر٦٣
٢ ـ أرز صيفى	٦ر٨٤	٧ر٦٦	٩ر١	١٠ر٩٥
٣ ـ ذرة شامى صيفى	٢ر٠٠	٢ر٠٠	٢ر٠٠	٢ر٠٠
٤ ـ ذرة شامى نيلى	٢ر٠٠	٢ر٠٠	٢ر٠٠	٢ر٠٠
٥ ـ ذرة رفيعة صيفى	٣ر٣٢	٣ر٣٢	٣ر٣٢	٣ر٣٢
٦ ـ فول سودانى	٢٩ر٣٨	٢٩ر٣٨	٢٩ر٣٨	٢٩ر٣٨
٧ ـ سمسم	١٩ر٤١	١٩ر٤١	١٩ر٤١	١٩ر٤١
٨ ـ فول صويا	١٩ر٩٢	٢١ر٦ م	٢٥ر٣١	٢٨ر٢٣
٩ ـ قصب السكر	٩ر١٢	٩ر١٢	٩ر١٢	٩ر١٢
١٠ ـ قمح	٤ر٧٣	٤ر٧٣	٤ر٧٣	٤ر٧٣
١١ ـ شعير	١ر٠٨	١ر٠٨	١ر٠٨	١ر٠٨
١٢ ـ فول بلدى	٣٠ر٠٠	٣٠ر٠٠	٣٠ر٠٠	٣٠ر٠٠
١٣ ـ عدس	٢٥ر٣٣	٢٥ر٣٣	٢٥ر٣٣	٢٥ر٣٣
١٤ ـ حلبة	٣١ر٧٧	٣١ر٧٧	٣١ر٧٧	٣١ر٧٧
١٥ ـ ترمس	٢٤م٣	٢٤ر٥٣	٢٤ر٥٣	٢٤م٣
١٦ ـ حمص	٠ر٦٩	٠ر٦٩	٠ر٦٩	٠ر٦٩
١٧ ـ كتان	١٥ر٢٠	١٥ر٢٠	١٥ر٢٠	١٥ر٢٠
١٨ ـ ثوم	٢ر٧٥	٢ر٧٥	٢ر٧٥	٢ر٧٥
١٩ ـ بصل شتوى	٦ر٠٦	٦ر٠٦	٦ر٠٦	٦ر٠٦
٢٠ ـ برسيم تحريش	٤٥م٢	٤٥م٢	٤٥م٢	٤٥م٢
٢١ ـ برسيم مستديم	٤٩ر٤١	٤٩ر٤١	٤٩ر٤١	٤٩ر٤١
٢٢ ـ بطاطس صيفى	٢م٨٩	٩ر٤٣	١٢م٨٩	١٥م٨
٢٣ ـ بطاطس نيلى	٦ر٧٠	٨ر٠٠	١٠ر٩٤	١٣ر٢٣
٢٤ ـ طماطم شتوى	٩ر٢١	١١ر٤٣	١٦ر٤٣	٢٠ر٣٢
٢٥ ـ طماطم صيفى	٩ر١٤	١١ر٣٥	١٦ر٣١	٢٠ر١٦
٢٦ ـ خيار صيفى	٣ر٤٦	٣ر٤٦	٣ر٤٦	٣ر٤٦
٢٧ ـ باذنجان	٣ر٣٥	٣ر٣٥	٣ر٣٥	٣ر٣٥
٢٨ ـ بطيخ مسقاوى	٣ر١٨	٣ر١٨	٣ر١٨	٣ر١٨
٢٩ ـ كوسة صيفى	٤ر٦٧	٤ر٦٧	٤ر٦٧	٤ر٦٧

المصدر :ـ حسبت من الجداول رقم (٩) ، (١١) ، (٢٠) بالدراسة .

التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى على مستوى القطاع بنسبة تبلغ نحو ٤٣ر٤٣٪ ، على حين تصل نسبة الزيادة بها الى ٠ر٩٤٪ فى حالة تغير سعر صرف المكون الاجنبى بها الى المستوى الافتراضى الثانى (٠ر٢ جنيه / دولار) الى جانب الغاء الدعم الحكومى ٠ أما فى حالة تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث (٠ر٧٠ جنيه / دولار) مع الغاء الدعم الحكومى فتصل نسبة الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج على مستوى القطاع الى نحو ٦ر١٣٤٪ ٠ أما على المستوى المحصولى فتقدر نسبة الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج السلعية والخدمية لكل منها مع تغير أسعار الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث الى جانب الغاء الدعم الحكومى على النحو المبين بالجدول رقم (٢٦) ٠

وفى اطار مماثل للتحليل السابق فان أرتفاع التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى بمعدلات أكبر مع افتراض تغير أسعار صرف المكون الأجنبى بها فى الأتجاه المشار اليه الى جانب الغاء الدعم الحكومى عنه فى حالة افتراض تغير أسعار الصرف مع الابقاء على الدعم الحكومى ، لابد وأن يصاحبه انخفاض الدخول والعوائد المزرعية من المحاصيل الزراعية النباتية بمعدلات أكبر عن المعدلات السابقة الذكر الى درجة قد تتحول فيها بعض المحاصيل الى تحقيق خسارة (مثل القطن ، والبرسيم التحريش) ، وذلك بافتراض بقاء أسعار المحاصيل الزراعية على ما هى عليه ٠ الا أن افتراض بقاء الأسعار المحلية للمحاصيل الزراعية على ما هى عليه يعد افتراضا غير واقعى على المدى المتوسط والطويل اذ أن اتجاهات سلوكيات الوحدات الانتاجية الزراعية أمام أرتفاع تكلفة الانتاج بها يتوقع أن تدفع بأسعار المحاصلات الزراعية نحو الارتفاع سواء من خلال تفاعل القوى التنافسية للسوق الحرة أو من خلال السياسة السعرية والتسويقية للمحاصلات الزراعية من قبل الدولة على نحو ماسبق الاشارة اليه ٠ وهذا أيضا ومع تجريد الزيادات المتوقعة فى أسعار المحاصلات الزراعية من الزيادات التى

جدول رقم (٢٦) معدلات الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج السلعية والخدمية لعام ١٩٨٧ للمحاصيل الزراعية المختلفة مع تغير أسعار صرف المكون الاجنبى بها والغاء الدعم الحكومى المباشر وغير المباشر

(٪)

أسعار الصرف	مع أسعار الصرف السائدة لعام ١٩٨٧	مع تغير أسعار الصرف الى المستويات		
المحصول		١٠ر١ جنيه /د ولار	٢٠ر٢ جنيه/ د ولار	٧٠ر٢ جنيه/د ولار
١ ـ قطن	٣٣ر٨١	٤٨ر٦٨	٨٥ر٥٥	١١٤ر١٣
٢ ـ أرز صيفى	٦ر٨٤	١١ر٦٦	٢٥ر٢١	٣٥ر٧٠
٣ ـ ذرة شامى صيفى	٢ر٠٠	٤ر٦	١٤ر٢٠	٢١ر٦٠
٤ ـ ذرة شامى نيلى	٢ر٠٠	٥ر٣	١٤ر٧٠	١٢ر٩٠
٥ ـ ذرة رفيعة صيفى	٣ر٣٢	٧ر٧٢	٢٠ر٣٢	٣٠ر١٢
٦ ـ فول سودانى	٢٩ر٣٨	٣٦ر٩٨	٥٩ر٩٨	٧٧ر٧٨
٧ ـ سمسم	١٩ر٤١	٢٧ر٠١	٤٨ر٨١	٦٥ر٧١
٨ ـ فول صويا	١٩ر٩٢	٣٠ر٧٦	٥٩ر٦٢	٨١ر٣
٩ ـ قصب السكر	٩ر١٢	١٦ر٦٢	٣٦ر٧٢	٥٢ر٢
١٠ ـ قمح	٤ر٧٣	٨ر٢٣	١٨ر٨٣	٢٧ر٠٣
١١ ـ شعير	١ر٠٨	٣ر٦٨	١١ر٧٨	١٨ر٠٨
١٢ ـ فول بلدى	٣٠ر٠٠	٣٦ر٤٠	٥٦ر١٠	٧٢ر٣٠
١٣ ـ عدس	٢٥ر٣٣	٣١ر٩٣	٥١ر٩٣	٦٧ر٦٣
١٤ ـ حلبة	٣١ر٧٧	٣٧ر٧٧	٥٦ر٣٧	٧٠ر٨٧
١٥ ـ ترمس	٢٤ر٥٣	٣٠ر١٣	٤٧ر٦٣	٦١ر١٣
١٦ ـ حمص	٩ر٦٠	٢ر٢٩	٧ر٣٩	١١ر٢٩
١٧ ـ كتان	١٥ر٢٠	٢٠ر٨٠	٣٧ر٤٠	٥٠ر٣
١٨ ـ ثوم	٢ر٧٥	٧ر٠٥	١٩ر٤٥	٢٨ر٩٥
١٩ ـ بصل شتوى	٦ر٠٦	١٣ر٨٦	٣٤ر٣٦	٥٠ر٢٦
٢٠ ـ برسيم تحريش	٤٥ر٢	٥٣ر١٢	٧٨ر٢٢	٩٧ر٦٢
٢١ ـ برسيم مستديم	٤٩ر٤١	٥٧ر٤١	٨٣ر٦١	١٠٤ر٠١
٢٢ ـ بطاطس صيفى	٧ر٨٩	٣١ر٠٣	١٠٤ر٩٩	١٦٢ر٤٨
٢٣ ـ بطاطس نيلى	٦ر٧٠	٢٩ر٩٠	١٠٤ر٣٤	١٦٢ر٢٣
٢٤ ـ طماطم شتوى	٩ر٢١	٢١ر٦٣	٥١ر٧٣	٧٠ر٢
٢٥ ـ طماطم صيفى	٩ر١٤	٢٤ر٠٥	٥٩ر٨١	٨٧ر٦٦
٢٦ ـ خيار صيفى	٣ر٤٦	٩ر٥٦	٢٥ر٠٦	٣٧ر١٦
٢٧ ـ باذنجان	٣ر٣٥	٧ر٧٥	١٩ر٦٥	٢٨ر٨٥
٢٨ ـ بطيخ مسقاوى	٣ر١٨	١٨ر٥٨	٥٤ر٩٨	٨٣ر١٨
٢٩ ـ كوسة صيفى	٤ر٦٧	١١ر٥٧	٢٩ر٩٧	٤٥ر٨٧

المصدر : حسبت من الجداول رقم (١٨) ، (٢٥) بالدراسة .

قد تنشأ فى أسعارها لمعالجه الاختلالات السابقة فى العلاقات السعرية بالقطـــاع الزراعى ، يمكن للدراسة أن تفترض أرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية على مستوى المنتـج بنفس معدلات الزيادة المتوقعة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج السلعية والخدمية لكل منها المصاحبة للتغير فى سعر صرف المكين الأجنبى فى الاتجاه المذكور الى جانـب الغاء الدعم الحكومى ، والمبينة بالجدول السابق الذكر .

وفى اطار الافتراض السابق يشير الجدول رقم (٢٧) الى الأسعار المزرعية لأهم الحاصلات الحقلية لعام ١٩٨٧ ، مع المقارنة بأسعارها المتوقعة فى ظل افتراض تغـير سعر صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات انتاجها الى المستويات الافتراضية الثـلاث سابقة الذكر ، مع الابقاء على الدعم الحكومى ، كما يتناول المقارنة فيما بينها والأسـعار المتوقعة فى ظل أفتراض تغير أسعار صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات انتاجها مـع الغاء الدعم الحكومى .

هذا واذا كانت السياسة الزراعية قد اتجهت خلال السنوات القليلة الماضيـة فى تحريك أسعار مستلزمات الانتاج الزراعية كالأسمدة والمبيدات الحشرية تمهيـدا لتخفيض عبء الدعم الحكومى عليها أو الغاءه ، كما صاحب ذلك من ناحية أخرى رفـع أسعار بعض الحاصلات الزراعية بهدف تعويض الزيادات المتوقعة فى تكاليف انتاجهـا والمصاحبة لتحريك أسعار مستلزمات الانتاج أو بهدف معالجة الاختلالات السعريـة الزراعية السابقة وتحقيق أهداف اقتصادية متعددة بتشجيع الزراع على التوسع فى زراعتهـا والأرتفاع بالانتاجية الزراعية منها ، فانه وفى اطار المقارنة بين الأسعار المزرعية المتوقعـة للحاصلات الزراعية فى ظل الاتجاه نحو تغير أسعار صرف المكون الاجنبى فى مستلزمات انتاجها مع ابقاء أو الغاء الدعم الحكومى عليها ، يلاحظ أن الأسعار التى قررتهـا السياسة الزراعية خلال العام الاخير (٨٩/١٩٩٠) لبعض الحاصلات الزراعيـة

جـــدول رقـم (٢٢) الاسعار المزرعية للحاصلات الزراعية لعام ١٩٨٧ مقارنة بأسعارها المزرعية المتوقعة مع تغير سعر صرف المكون الاجنبى فى مستلزمات انتاجها مع أبقاء الدعم الحكومى عليها أو الغاءه ٠

(جنيه / وحـــدة)

المحصـــول	الوحدة	الاسعار المزرعيـــة لعـــام ١٩٨٧ (١)	الاسعار المزرعية المتوقعة مع تغير ســـعر الصرف والابقاء على الدعم الحكومـــى (٢)			الاسعار المزرعية المتوقعة مع تغير سعر الصـرف والغاء الدعم الحكومـــى (٢)		
			سعر صرف ١٠ر١ جنيه للـــد ولار	سعر صـرف ٢٠ر٢ جنيه للـــد ولار	سعر صـرف ٧٠ر٢ جنيه للـــد ولار	سعر صـرف ١٠ر١ جنيه للـــد ولار	سعر صـرف ٢٠ر٢ جنيه للـــد ولار	سعر صـرف ٧٠ر٢ جنيه للـــد ولار
١ ــ قطن (زهر)	قنطـار	١١٤٫٩	١٢٣٫٤٠	١٤٦٫١٥	١٦٢٫٧٢	١٧٠٫٨٣	٢١٣٫٢٠	٢٤٦٫٠٤
٢ ــ أرز شعير	طـن	٢٠٦٫٠٠	٢١٤٫٢٤	٢٣٨٫٣٤	٢٥٧٫٠٩	٢٣٠٫٠٢	٢٥٧٫٩٣	٢٧٩٫١٥
٣ ــ ذرة شامى	أردب	٣٥٫١٥	٣٦٫٠٢	٤٠٫٠٠	٤٢٫١٤	٣٧٫٢٩	٤٠٫٧١	٤٣٫٣٥
٤ ــ فول سودانى	أردب	٦٦٫٦٧	٧١٫٧٤	٨٧٫٠٧	٩٨٫١٤	٩١٫٣٢	١٠٦٫١٦	١١٨٫٠٣
٥ ــ سمسم	أردب	١٥٥٫٠٣	١٦٦٫٨١	٢٠٠٫١١	٢٢٦٫٨١	١٩٦٫٩١	٢٣٠٫٧٠	٢٥٦٫٩٠
٦ ــ فول صويا	طـن	٤٢٥٫٠٠	٤٦٤٫١٠	٥٦٩٫٩٣	٦٥١٫٠٣	٥٥٥٫٧٣	٦٢٨٫٣٩	٧٢١٫٠٠
٧ ــ قصب سكر	طـن	٥٠٫٠٠	٥٣٫٧٥	٦٣٫٨٠	٧١٫٧٠	٥٨٫٣١	٦٨٫٣٦	٧٦٫٢٦
٨ ــ قمـح	أردب	٣٣٫٠٢	٣٤٫١٩	٣٨٫٢٥	٤٠٫٩٩	٣٦٫٢٨	٣٩٫٨٣	٤٢٫٠٨
٩ ــ فول بلدى	أردب	٨٥٫١٨	٩٠٫١٣	١٠٧٫٨٤	١٢١٫٢٢	١١٦٫١٩	١٣٣٫٣٩	١٤٦٫٧٧
١٠ ــ عدس	أردب	١٦٠٫٠٥	١٧٠٫١١	٢٠٢٫٦٢	٢٢٧٫٧٥	٢١١٫١٥	٢٤٣٫١٦	٢٦٨٫٢٩
١١ ــ بذرة كتان	أردب	٦٦٫٣٠	٧٠٫٠١	٨١٫٠٢	٨٩٫٠٧	٨٠٫٠٩	٩١٫١٠	٩٩٫١٥
١٢ ــ كتان قش	طـن	٨٧٫٧٢	٩٢٫١٣	١٠٧٫١٩	١١٨٫٠١	١٠٥٫٩٧	١٢٠٫٥٣	١٣١٫٨٤
١٣ ــ شوم	طـن	١٧٨٫٧٦	١٨٦٫٤٥	٢٠٨٫١١	٢٢٥٫١٠	١٩١٫٣٦	٢١٣٫٠٣	٢٣٠٫٠١
١٤ ــ بصل شتوى	طـن	١٤٢٫٠٠	١٥٣٫١٢	١٨٢٫٨٣	٢٠٥٫١٣	١٦٢٫٢٥	١٩١٫٤٦	٢١٤٫١٢
١٥ ــ بطاطس صيفى	طـن	٢٤٤٫٠٥	٢٩٦٫٧٦	٤٦٨٫٨٢	٦٠٢٫٠٦	٣١٩٫٧٨	٥٠٠٫٢٨	٦٤٠٫٠٨
١٦ ــ بطاطس نيلى	طـن	١٣٥٫٠٠	١٦٤٫٠٧	٢٦١٫٠٩	٣٣٦٫١٥	١٧٥٫٣٧	٢٧٥٫٨٦	٣٥٤٫٠١
١٧ ــ طماطم شتوى	طـن	٢٠٠٫٠٧	٢٢٠٫٤٨	٢٧٠٫١٩	٣٠٩٫٧١	٢٤٣٫٣٥	٣٠٣٫٠٧	٣٥٠٫٣٦
١٨ ــ طماطم صيفى	طـن	١٦٧٫٠٠	١٨٨٫٧٧	٢٤٠٫٣٦	٢٨٠٫٠٦	٢٠٧٫٧٨	٢٦٧٫١٨	٣١٤٫٣٣
١٩ ــ كوسـة	طـن	١٩٤٫٧٥	٢٠٨٫١٩	٢٤٤٫٠٢	٢٧٤٫٩٩	٢١٧٫٢٨	٢٥٣٫١٢	٢٨٤٫٠٨
٢٠ ــ باذنجان	طـن	٢٠٠٫٠٠	٢٠٨٫٠٨	٢٣٢٫٦	٢٥١٫٠	٢١٥٫٠٠	٢٣٩٫٣	٢٥٧٫٧

المصـدر :ــ (١) الجدول رقم (٧) باللحـــق ٠

(٢) حسبت من نفس الجدول بناء على افتراضات الدراســـة ٠

تتعادل تقريبا مع الأسعار المتوقعة لها فى ظل الفروض السابقة الذكر ، حيث حددت الدولة أسعار القطن لعام ٨٩/١٩٩٠ بنحو ٢٥٠ر٠ جنيه للقنطار فى المتوسط ، كما حددت أسعار الأرز لنفس العام بواقع ٢٧٥ جنيه / للطن ، وهى تتماثل تقريبا مع أسعارها المتوقعة فى ظل افتراض تغير سعر صرف المكون الأجنبى بها الى المستوى الافتراضى الثالث الى جانب الغاء الدعم الحكومى كما يلاحظ من الجدول رقم (٢٧) . كما يلاحظ أيضا أرتفاع الأسعار التى حددتها السياسة الزراعية لبعض الحاصلات الزراعية ولنفس العام الزراعى عن أسعارها المتوقعة بالدراسة حيث حددت أسعار كل من الذرة الشامى ، والقمح بواقع ٥٠ر٠ ، ٧٠ر٠ جنيه للأردب من كل منها على الترتيب ، على حين تصل أسعارها المزرعية المتوقعة بالدراسة فى ظل الفروض المشار اليها من قبل الى نحو ٤٣ر٤ جنيه للأردب من الذرة الشامى ، ونحو ٤٢ر٦ جنيه للأردب من القمح . وذلك فى نفس الوقت الذى ترتفع فيه توقعات الدراسة بالنسبة للبعض الآخر من الحاصلات الزراعية عن الأسعار التى حددتها السياسة الزراعية ، كمحصول الفول البلدى والذى تحدد السياسة الزراعية أسعاره لنفس العام بواقع ٨٥ جنيه للأردب ، على حين تتوقع الدراسة أن يصل سعر الأردب منه مع تغير سعر صرف المكون الأجنبى به الى المستوى الافتراضى الثانى والغاء الدعم الحكومى الى نحو ١٣٣ر٤ جنيه ترتفع الى ١٤٦٨ جنيه للأردب مع تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث .

وهنا يجدر الاشارة مرة أخرى الى أن توقعات الدراسة حول الاسعار المزرعية للحاصلات الزراعية فى ظل تغير سعر الصرف والغاء الدعم الحكومى انما تفترض فيها تجريد الزيادات المتوقعة فى أسعار الحاصلات الزراعية من الزيادات التى قد تنشأ عن معالجة الاختلالات السعرية فى القطاع الزراعى أو التى يستهدف منها تحقيق أهداف اقتصادية محددة بالنسبة لبعض الحاصلات الزراعية ، ومن ثم فان توقعات الدراسة الحالية يفترض فيها الحفاظ النسبى على الأفضليات أو الأولويات القائمة حاليا للمحاصيل والدورات الزراعية البديلة من منظور المنتج الزراعى ومن ثم فان هدف

معالجة الأختلالات السعرية فى الزراعة أو تحقيق أهداف اقتصادية محددة من بعض الحاصلات الزراعية قد يتطلب رفع أسعارها بمعدلات أكبر عن تلك الواردة بتوقعات الدراسة ٠

٩ ـ تعديل أسعار الصرف بالنسبة للصادرات والواردات الزراعية :ـ

لقد أنحصر التحليل السابق حول فرضية تعديل سعر صرف المكون الاجنبى فى مستلزمات الانتاج الزراعى فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية ثم تقدير النتائج المصاحبة لذلك على أرتفاع تكلفة انتاج المحاصيل الزراعية المختلفة ، واتجاهات الأسعار المحلية للمحاصيل الزراعية أمام أرتفاع تكلفة الأنتاج على النحو المبين من قبل ٠ ومن الطبيعى أن تعديل أسعار الصرف فى الاتجاه المشار اليه لابد وأن يشمل أسعار الصرف المطبقة فى تقيم الصادرات والواردات من السلع الزراعية ٠ وفى هذا الاطار تشير النظريات الاقتصادية الى أن تعديل سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه تشجيع زيادة الصادرات الزراعية الى جانب تخفيض الطلب المحلى على الواردات الزراعية ٠ اذ أن تخفيض قيمة العملة المحلية انما يعنى فى مضمونة زيادة أسعار المحاصيل الزراعية التصديرية فى السوق المحلية بالنسبة للمنتج المحلى ومن ثم زيادة العائد منها مما يساعد بدوره على اتجاه سلوكيات الوحدات الانتاجية الزراعية نحو التوسع فى زراعتها والأرتفاع بأنتاجيتها والانتاج منها ، وقد يضاف الى ذلك أيضا أن تغير سعر الصرف فى هذا الاتجاه قد يساعد على زيادة القدرة التنافسية لبعض الحاصلات الزراعية فى الأسواق العالمية حيث يمكن تخفيض أسعارها التصديرية الى مستويات تسمح بالقدرة على التنافس مع الأسواق التصديرية الأخرى لها فى الأسواق المستوردة ٠ هذا كما أن تخفيض قيمة العملة المحلية من ناحية أخرى انما يعنى فى مضمونه أيضا أرتفاع تكلفة إستيراد ها من العالم الخارجى ومن ثم أرتفاع أسعارها بالسوق المحلية بالنسبة للمستهلك المحلى مما يساعد على تخفيض الطلب المحلى عليها ٠

ويتوقف نجاح هذا الاتجاه فى تحقيق نتائجه على المرونة السعرية للمحاصيل والسلع الزراعية الداخلة فى التجارة الدولية حيث يتطلب ذلك تميز هذه السلع بمرونة سعرية عالية الى حد ما حتى يأتى هذا الاتجاه بنتائجه ، كما أن نجاح هذا الاتجاه على المدى الطويل يتوقف على طبيعة السياسات المالية والنقدية التى تنتهجها الدولة ، حيث يستلزم ذلك الأخذ بالسياسات المالية والنقدية التى من شأنها تخفيض أو الحد من الطلب الكلى الى جانب تخفيض الانفاق العام وذلك من أجل تخفيض معدلات التضخم المحلية ، حتى لاتؤدى معدلات التضخم المحلى المرتفعة الى أرتفاع أسعار المحاصيل أو السلع غير الداخلة فى التجارة الدولية ومن ثم اتجاه الزراع نحو التوسع فى زراعتها على حساب السلع والمحاصيل الداخلة فى التجارة الدولية ، وذلك الى جانب تحول الطلب المحلى الى السلع الداخلة فى التجارة الدولية ومن ثم أرتفاع أسعارها مما قد يظهر مستوى سعر صرف الجديد على أنه تقيم للعملة المحلية بأعلى من قيمتها . وعليه فان نجاح اتجاه تعديل الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية فى تحقيق نتائجه يتوقف على توافر الشروط المشار اليها الى جانب السياسات التى من شأنها زيادة الاستثمار فى الزراعة للأرتفاع بطاقته الانتاجية سواء من خلال زيادة الموارد الزراعية المستغلة أو الارتفاع بالكفاءة الانتاجية للموارد المستغلة منها حاليا .

ان تعديل سعر الصرف بالنسبة للصادرات ، والواردات من المحاصيل الزراعية فى الاتجاه المذكور والى المستويات الافتراضية الثلاث المشار اليها من قبل انما يعنى فى مضمونه أرتفاع الأسعار التصديرية لمحصولى القطن ، والأرز عنه فى عام ١٩٨٧ بنسبة تبلغ نحو ١ر٥٧٪ فى حالة تعديل سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الأول (١٠ر١ جنيه / دولار) ، وبنسبة تبلغ نحو ٧ر١٨٥٪ مع تعديل سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى (٢٠ر٠ جنيه / دولار) ، وتزداد هذه النسبة لتصل الى نحو ٧ر٢٨٥٪

اذا ما افترض تعديل سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث (٢ر٧٠ جنيه /دولار) حيث كانت تقيم الصادرات منها خلال العام المذكور (١٩٨٧) على أساس سعر صرف ٧ر٠ جنيه / دولار ٠ أما الصادرات الزراعية الأخرى فقد كانت تقيم وفقا لسعر الصرف التشجيعى البالغ ٣٥ر١ جنيه / دولار ، أى بسعر صرف أعلى من المستوى الافتراضى الأول وهو مايعنى بدوره أن تعديل سعر الصرف بالنسبة للصادرات منها الى المستوى الافتراضى الثانى (٢ر٠ جنيه / دولار) انما يعنى ارتفاع أسعارها التصديرية عنه فى عام ١٩٨٧ بنسبة تبلغ نحو ١ر٤٨٪ ، أما مع افتراض تعديل سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث (٢ر٧٠ جنيه / دولار) فتصل نسبة الأرتفاع فى أسعارها التصديرية الى نحو ٠ر١٠٠٪ ٠

أما بالنسبة لتكلفة الواردات من القمح ، والسكر ، فان تعديل سعر الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث المشار اليها انما يعنى أرتفاعها بنسب مماثلة لنسب الزيادة فى الأسعار التصديرية لكل من القطن ، والأرز ، حيث كانت تخضع المعاملات التجارية بها الى نفس أسعار الصرف المستخدمة بالنسبة للقطن ، والأرز ٠ أما باقى الواردات الزراعية فتصل نسبة الزيادة فى تكلفة استيرادها الى نسب مماثلة لنسب الزيادة فى الأسعار التصديرية للمحاصيل التصديرية الأخرى حيث كانت تخضع لنفس سعر الصرف فى معاملاتها التجارية ٠

وعليه فاذا كان تعديل سعر الصرف فى الاتجاه المشار اليه يصاحبه أرتفاع قيمة الأسعار التصديرية (مقومة بالعملة المحلية) للمحاصيل التصديرية ، كما يصاحبه أرتفاع تكلفة الواردات من المحاصيل الزراعية بالنسب المشار اليها من قبل ، الا أنه من ناحية أخرى يقابل ذلك أرتفاع تكلفة الانتاج المحلى من المحاصيل الزراعية نظرا لما تحتويه من مكون أجنبى ، مما يتوقع معه بالتالى أرتفاع أسعارها فى السوق المحلى سواء

على مستوى المنتج أو المستهلك . الا أن المقارنة فيما بين معدلات الزيادة المتوقعة فى الأسعار التصديرية (مقومة بالعملة المحلية) للمحاصيل التصديرية الزراعية ، ومعدلات الزيادة فى تكلفة انتاجها وأسعارها المتوقعة بالسوق المحلى على مستوى المنتج الزراعى ، والمصاحبة للتغيرات فى أسعار الصرف فى الاتجاه المذكور ، تشير الى زيادة الأسعار التصديرية بمعدلات أكبر عن الزيادة فى الأسعار المحلية على نحو يعكس تزايد الفجوة فيما بينهما ، وهو ما يؤكد بدوره على مقولة امكانية زيادة الأسعار بالنسبة للمنتج ومن ثم زيادة العائد منها ، فضلا عن امكانية زيادة القدرة التنافسية للصادرات الوطنية منها فى السوق العالمية ، وما يتوقع معه من احتمالات زيادة الانتاجية والأنتاج من المحاصيل التصديرية ، ومما يؤكد على ذلك أتجاه نصيب أسعار المنتج المتوقعة بالنسبة للحاصلات التصديرية فى أسعارها التصديرية مع تعديل سعر الصرف فى الاتجاه المذكور نحو التناقص وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٢٨) . حيث يلاحظ من هذا الجدول أن الأسعار المزرعية لكل من القطن ، والأرز خلال عام ١٩٨٧ تزيد عن أسعارها التصديرية وفقا لسعر الصرف السائد خلال هذا العام ، على حين أن تعديل سعر الصرف بالنسبة للصادرات منها يرفع من أسعارها التصديرية بمعدلات أكبر عن المعدلات المتوقعة لأرتفاع أسعارها المزرعية أمام أرتفاع تكلفة انتاجها ، ومن ثم اتساع الفجوة فيما بينهما لصالح الأسعار التصديرية حيث تصل الأسعار المزرعية المتوقعة بالنسبة لمحصول القطن الى ما نسبته ٦٦ر٤٪ من السعر التصديرى له فى حالة تعديل سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى ، على حين تتناقص هذه النسبة لتصل الى ٥٦ر٧٪ من السعر التصديرى للقطن مع تعديل سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث . أما محصول الأرز والتى بلغت نسبة أسعاره المزرعية الى السعر التصديرى له خلال عام ١٩٨٧ ووفقا لسعر الصرف السائد آنذاك ، نحو ١٤٦ر١٪ ، الا أن هذه النسبة تتناقص لتصل الى نحو ٦٤٪ من السعر التصديرى له مع المستوى الافتراضى الثانى ، ثم الى ٥١ر٤٪ من السعر التصديرى له مع المستوى الافتراضى الثالث لسعر الصرف . أما

جدول رقم (٢٨) الأسعار المزرعية المتوقعة للحاصلات الزراعية مع افتراض تغير سعر الصرف ، والغاء الدعم الحكومى كنسبة مئوية من أسعار تصديرها واستيرادها مع المقارنة بالوضع المماثل لعام ١٩٨٧

(٪)

المحصول	عام ١٩٨٧	الاسعار المتوقعة مع أسعار الصرف		
		١٠ر١ جنيه/دولار	٠ر٢جنيه/دولار	٧٠ر٢جنيه/دولار
	(٪)	(٪)	(٪)	(٪)
أ ـ محاصيل تصديرية :ـ				
١ ـ قطن زهر	١٠٢ر٢	٩٦ر٧	٦٦ر٤	٥٦ر٧
٢ ـ أرز شعير	١٤٦ر١	١٠٣ر٨	٦٤ر٠	٥١ر٤
٣ ـ فول سودانى	٩٥ر٥		١٠٣ر٢	٨٤ر٩
٤ ـ بطاطس صيفى	٨١ر١		١١٢ر٢	١٠٦ر٤
٥ ـ بطاطس نيلى	٤٤ر٨		٦١ر٩	٥٨ر٨
٦ ـ بصل	٢٨ر٢		٢٥ر٥	٢١ر٢
٧ ـ ثوم	٢٣ر٩		١٩ر٢	١٥ر٤
٨ ـ طماطم صيفى	٣٢ر٥		٣٥ر١	٣٠ر٥
٩ ـ كتان خام	١٧ر١		١٥ر٨	١٢ر٨
ب ـ محاصيل مستوردة :ـ				
١ ـ قمح	١٨٤ر٩	١٢٧ر٣	٧٦ر٩	٦٠ر٩
٢ ـ ذرة شامى	١٦٤ر٣		١٢٦ر٤	٩٩ر٧
٣ ـ عدس	٢٤٠ر٣		٢٤٦ر٦	٢٠١ر٦
٤ ـ فول بلدى	١٠١ر٨		١٠٧ر٦	٨٧ر٧
٥ ـ سمسم	٩٥ر٣		٩٥ر٧	٧٨ر٩
٦ ـ فول صويا	١٢٧ر١		١٣٦ر٩	١١٥ر٤
٧ ـ بذرة كتان	١٢٥ر٦		١١٦ر٥	٩٤ر٤
٨ ـ قصب سكر	٢٦١ر٨	١٩٤ر٢	١٢٥ر٢	١٠٣ر٥

المصدر : حسبت من الجداول رقم (٢٧) بالدراسة ، والجدول رقم (١٢) بالملحق .

باقى الحاصلات الزراعية التصديرية الأخرى ، وعلى الرغم من انخفاض أسعارها المزرعية عن أسعارها التصديرية لعام ١٩٨٧ وفقا لسعر الصرف السائد آنذاك فان تعديل سعر الصرف فى الاتجاه المذكور يصاحبه تناقص نسبة نصيب أسعار المنتج فى أسعارها التصديرية على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر .

أما بالنسبة للمحاصيل الزراعية التى تستورد من الخارج ، وعلى الرغم من أن أسعارها المزرعية لعام ١٩٨٧ تفوق تكلفة استيرادها من الخارج وفقا لسعر الصرف المطبق فى معاملاتها التجارية خلال هذا العام ، وقد يستثنى من ذلك محصول السمسم حيث تقل أسعاره المزرعية عن أسعار استيراده من العالم الخارجى ، إلا أن تعديل سعر الصرف فى الاتجاه المشار اليه سواء بالنسبة للواردات منها أو المكون الأجنبى فى مستلزمات انتاجها يصاحبه أرتفاع تكلفة الاستيراد (مقومة بالعملة المحلية) بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى تكلفة انتاجها وأسعارها المحلية المتوقعة على مستوى المنتج ، وان كان ذلك بمعدلات متباينة بين المحاصيل المختلفة المستوردة ، وذلك على نحو ما تشير اليه نتائج نفس الجدول السابق الذكر . حيث يلاحظ منه أن تعديل سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى يصاحبه أرتفاع تكلفة الواردات من المحاصيل الزراعية بمعدلات أكبر عن المعدلات المتوقعة فى زيادة تكلفة انتاجها وأسعارها المحلية ، وان ظلت أسعارها المحلية المتوقعة على مستوى المنتج الزراعى أعلى من تكاليف استيرادها ، يستثنى من ذلك كل من محصولى القمح ، والسمسم ، حيث ترتفع تكلفة استيرادها من العالم الخارجى عن الأسعار المتوقعة بالسوق المحلية على مستوى المنتج الزراعى ، حيث يمثل السعر الاخير نحو ٧٦٫٩٪ من تكلفة الاستيراد فى حالة القمح ، ونحو ٩٥٫٧٪ فى حالة السمسم ، كما يلاحظ كذلك أن تعديل سعر الصرف الى هذا المستوى الافتراضى يصاحبه أرتفاع تكلفة انتاج كل من محصولى الفول البلدى ، وفول الصويا ، وأسعارها المزرعية المتوقعة بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة

فى تكلفة استيرادها ، على نحو يعكس أرتفاع أسعارها المزرعية عن تكلفة استيرادها بمعدلات أكبر . أما فى حالة تعديل سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثالث (٢ر٧٠ جنيه / دولار) فيصاحب ذلك أرتفاع تكلفة الواردات من المحاصيل الزراعية بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى تكلفة انتاجها ، وأسعارها المزرعية المتوقعة الى درجة تزيد فيها تكلفة الاستيراد عن الاسعار المزرعية المتوقعة بالنسبة لكل من حاصلات القمح ، والفول البلدى ، والعدس ، وذرة الكتان حيث تمثل الأسعار المزرعية المتوقعة لكل من هذه الحاصلات وعلى الترتيب ما نسبته ٩ر٦٠٪ ، ٧ر٨٧٪ ، ٩ر٧٨٪ ، ٤ر٩٤٪ من تكلفة استيرادها ، على حين تتعادل تكلفة استيراد الذرة الشامى مع أسعارها المزرعية المتوقعة . أما الواردات من المحاصيل الزراعية الأخرى فتظل أسعارها المزرعية المتوقعة أعلى من تكلفة استيرادها من الخارج ، وتتمثل هذه المجموعة فى كل من حاصلات العدس وفول الصويا ، وقصب السكر .

وبناء على ما سبق يتضح أن تعديل سعر الصرف فى اتجاه تخفيض العملة المحلية يصاحبه أرتفاع الأسعار التصديرية للمحاصيل الزراعية التصديرية وما يتضمنه ذلك من امكانات أرتفاع أسعارها بالنسبة للمنتج الزراعى ومن ثم العائد منها مع ما يتضمنه ذلك بالتالى من احتمالات زيادة الانتاجية والانتاج من المحاصيل الزراعية التصديرية ، كما يصاحب ذلك أيضا أرتفاع تكلفة الواردات من المحاصيل الزراعية بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة المتوقعة فى أسعارها المحلية ، الى درجة تسمح للسياسة الزراعية أن تقرر رفع أسعار بعض المحاصيل الزراعية البديلة للواردات (مثل القمح ، والفول) دون أن تتخطى تكلفة استيرادها من العالم الخارجى . الا أنه وعلى الرغم من ذلك فانه لمن المتوقع أن تتلخص النتائج النهائية لتعديل سعر الصرف فى الاتجاه المشار اليه فى أرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية الى درجة قد تؤدى الى موجات تضخمية ، ومن ثم تظل ضرورة تنفيذ هذا الاتجاه فى اطار حزمه من السياسات المالية والنقدية والاقتصادية قائمة

على نحو ما سبق ذكره ، خاصة فيما يتصل بتشجيع الاستثمار فى النشاط الزراعى والارتفاع بطاقته الانتاجية ، وقد يكون الأرتفاع بأسعار الحاصلات الزراعية من محاور هذه السياسة بهدف تشجيع الاستثمار فى هذا النشاط .

الفصل الثالث : "التغير فى سعر الصرف واستهلاك الغـــذاء"

١ ـ تمهيـــــد :

لقد خلصت النتائج السابقة للدراسة الى أن تغير سعر الصرف فى اتجاه تخفيـــض قيمة العملة المحلية يصاحبه بالتالى أرتفاع تكلفة الانتاج المحلى من المحاصيل والسلع الزراعيـة ومن ثم أرتفاع أسعارها بالسوق المحلى ، كما أن تغير سعر الصرف فى نفس الاتجاه يصاحبـــه أرتفاع تكلفة وأسعار الواردات من السلع الغذائية بالنسبة للمستهلك المحلى ، كما قد يدفـع بأسعار المحاصيل التصديرية الى الارتفاع بالأسواق المحلية أيضا . واذا كان لأرتفـــاع أسعار المحاصيل والسلع الزراعية الغذائية بالسوق المحلية نتائجه المؤكدة بالنسبة لتناقـص حجم الاستهلاك الفردى من السلع الغذائية ، الا أن ذلك يتوقف فى النهاية على المرونـات السعرية لكل من السلع الغذائية ، والتى يتباين من سلعة غذائية الى أخرى من ناحية الى جانب التغيرات فى الدخول الحقيقية للأفراد من ناحية أخرى، وأمام غياب الدراسات الخاصة بتقدير المرونات السعرية للسلع الغذائية ، فان الفصل الحالى من الدراسة يستهدف التعرف على اتجاهات الاستهلاك الفردى والجماعى من السلع الغذائية وفقا لنظريات سلـــوك المستهلك ودون القياس الكمى ، وفقا لاتجاهات التغير فى سعر الصرف ونتائجه المتوقعـة بالنسبة لأسعار السلع الغذائية فى السوق المحلى ، على النحو المبين من قبل ، وذلـــك بعد التعريف باتجاهات تطور الاستهلاك الفردى والجماعى من السلع الغذائية عبر الفترة التاريخية الماضية ونتائجها بالنسبة للدعم الحكومى للغذاء .

(١) اتجاهات الاستهلاك الغذائى عبر الفترة التاريخية الماضية :ـ

لقد سجل الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية معدلات نمو متزايدة خلال الفترة التاريخية الماضية خاصة منذ بداية النصف الاول من السبعينات ، وبما يفوق معدلات الزيادة السكانية ، وعلى نحو يعكس تزايد الاستهلاك الفردى منها . ولقد شارك فى ذلك كثير من

العوامل من أهمها أرتفاع معدل النمو السكانى ، وزيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى الى جانب تغير أنماط الاستهلاك بفعل التحضر وأثر المحاكاه وذلك بالاضافة الى الدعم الحكومى للغذاء .

فلقد شاركت عوامل زيادة الدخل الفردى الحقيقى ، وتغير أنماط الاستهلاك بفعل التحضر وأثر المحاكاه الى جانب الدعم الحكومى للغذاء فى أرتفاع متوسط الاستهلاك الفردى من مجموعة الحبوب بشكل عام ، وبما يفوق معدلات الاستهلاك الفردى من البعض منها فى البلدان المتقدمة . وذلك على النحو الذى يشير اليه الجدول رقم (٢٩) ، وذلك فضلا عن زيادة الاستهلاك الفردى من مجموعات حاصلات الخضروات والفاكهة الى جانب زيادة الاستهلاك الفردى من اللحوم والالبان ، والأسماك وزيوت الطعام ، والسكر على نحو ما يشير اليه نفس الجدول السابق الذكر . هذا واذا كان من الملاحظ تناقص الاستهلاك الفردى من بعض المحاصيل الغذائية كالبقوليات فان ذلك يرجع فى المقام الأول الى محدودية المعروض منها بالأسواق المحلية نظرا لمحدودية الانتاج المحلى منها واعتماد السوق المحلية على توفير العجز فى الاحتياجات منها عن طريق الاستيراد من العالم الخارجى

ولقد صاحب زيادة الاستهلاك الفردى والكلى من السلع الغذائية عبر الفسترة التاريخية الماضية نحو الانتاج المحلى منها بمعدلات أقل أنعكست فى تزايد الواردات منها من العالم الخارجى ومن ثم أنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك منها ، على النحو المبين بنفس الجدول السابق الذكر . وهو ما صاحبة بالتالى تزايد قيمة الواردات الغذائية من العالم الخارجى على نحو انعكس فى تحول الميزان التجارى الزراعى من ميزان يحقق فائض خلال النصف الأول من السبعينات الى ميزان يحقق عجزا متزايدا فى السنوات التالية ، حيث وصل العجز فى الميزان التجارى الزراعى الى ما يقرب من ٧٩٢ر١ مليار جنيه فى عام ١٩٨٧ ، وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (٣٠) ، حيث تزايد حجم ، وقيمة الواردات الزراعية بمعدلات أكبر من حجم وقيمة الصادرات الزراعية ، وذلك

بسبب تناقص حجم الفائض المتاح للتصدير من المحاصيل الزراعية التصديرية من ناحية الى جانب تزايد العجز فى الانتاج المحلى من المحاصيل البديلة للواردات من ناحية أخرى ، وان كان يشارك فى ذلك أيضا أرتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية المستوردة فى السنوات الأخيرة عنه فى فترة السبعينات .

ومن أهم العوامل التى ساعدت على زيادة الاستهلاك الفردى والكلى من المواد الغذائية خلال السنوات الأخيرة التوسع فى برنامج دعم الغذاء ، والذى بدأ فى أول الأمر باعتباره حصصا تموينية من بعض المواد الغذائية ، ثم تحول الى دعم على نطاق ضيق سرعان ماتزايدت تغطيته ونطاقه ليشمل عددا أكبر من المواد والسلع الغذائية ، وهو ما صاحبه بالتالى تزايد قيمة الانفاق الحكومى على برنامج دعم المستهلك من نحو ٩ مليون جنيه فى عام ١٩٦١ الى حوالى ٤٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧١ ثم الى ٦٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ ثم الى ١٨٦١ مليون جنيه فى عام ١٩٨٧ ، وهو ما تبعه بالتالى تزايد الوزن النسبى للانفاق الحكومى على برنامج دعم المستهلك فى اجمالى الأنفاق الحكومى ، والدخل القومى على النحو المبين بالجدول رقم (٣١) ، حيث أدت الزيادات الكبيرة فى أسعار الغذاء فى السوق العالمية خلال الفترة ما بعد عام ١٩٧٣ الى الارتفاع الحاد فى تكلفة برنامج دعم المستهلك منذ ذلك التاريخ .

ومن أهم المحاور التى لجأت اليها الدولة فى برنامجها لدعم المستهلك ، تحديد سعر صرف بالنسبة للواردات من المواد والسلع الغذائية يقوم على تقويم العملة المحلية بأعلى من قيمتها الحقيقية ، وذلك بهدف دعم الأسعار المحلية . الا أنه مع تغير سعر الصرف فى أول يناير ١٩٧٩ فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية ، حيث حدد سعر صرف يبلغ ٧٠ر٠ جنيه / دولار أمريكى بعد أن كان يحدد بواقع ٤٠ر٠ جنيه / دولار أمريكى ، ومن ثم احتساب قيمة الدعم الحكومى وفقا لسعر الصرف الجديد ، فقد أزدادت قيمة الدعم الحكومى للغذاء فى الموازنة العامة للدولة ، مما أضطرت معه الدولة ، وبهدف ترشيد

جدول رقم (٢٩) تطور نسب الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من البيلع الزراعية ومتوسط نصيب الفرد منها فى السنوات ١٩٦٠ ، ١٩٧٥ ، ١٩٨٦

المحصول	١٩٦٠		١٩٧٥		١٩٨٦	
	نصيب الفرد (كجم)	نسبة الاكتفاء الذاتى (٪)	نصيب الفرد (كجم)	نسبة الاكتفاء الذاتى (٪)	نصيب الفرد (كجم)	نسبة الاكتفاء الذاتى (٪)
١ ـ قطن						١٥٠٫٣
٢ ـ قمح	٨٤٫٥	٧٢٫٠	١٢٧٫٧	٧/٤٫٤	١٦٦٫٨	٢٤٫٠ -
٣ ـ ذرة شامى	٦١٫٧	٩٤٫٠	٨٢٫٦	٨٦٫٣	١١٧٫٨	٦٨٫٠
٤ ـ ذرة رفيعة	٢٣٫٣	١٠٠٫٠	٢٢٫٢	١٠٠٫٠	١٢٫٥	١٠٠٫٠
٥ ـ أرز أبيض	٣٢٫٨	١٢٤٫٠	٣٧٫٠	١٠٧٫٢	٣٣٫٧	١٠٤٫٠
٦ ـ فول	٨٫٩	٩٠٫٠	٦٫٩	٦٧٫٦ -	٦٫٨	١٠٠٫٠
٧ ـ عدس	٢٫٠	٩٢٫٠	١٫٦	٥٣٫٦	٠٫٦	٤٧٫٠ -
٨ ـ فول سودانى	٠٫٥	١٦٧٫٠	٠٫٠	١٦٦٫٧	٠٫٤	١١٥٫٠
٩ ـ سمسم	٠٫١	٨٣٫٣	٠٫٦	٦٠٫٩	٠٫٤	٥٠٫٠
١٠ ـ بطاطس	٦٫٦	١٠٠٫٣	١٠٫٠	١٠٩٫٩	٢٨٫١	١٠٨٫٨
١١ ـ خضروات	٧٦٫٥	١٠٠٫٩	١٠١٫٧	١٠٠٫٧	١١٤٫٩	١٠٢٫٠
١٢ ـ فاكهة	٤٤٫١	١٠٠٫٣	٥٢٫٦	١٠٧٫٨	٧٥٫٨	١٠٦٫٠
١٣ ـ زيوت طعام	٥٫١	٩٥٫٠	١١٫٢	٥٢٫٢	١٢٫٠	٢٠٫٠ -
١٤ ـ سكر	١١٫٤	١١٤٫٠	١٦٫١	٨٩٫٤	٣٢٫٨	٥٢٫٠
١٥ ـ لحوم حمراء	٧٫٣	٩٥٫٠	٦٫٦	٩٤٫٧	١٢٫١	٦٧٫٠
١٦ ـ لحوم دواجن	٢٫٢	١٠٠٫٠	٣٫١	٩٧٫٤	٢٫٥ -	٨٣٫٠
١٧ ـ بيض	١٫٢	١٠٠٫٠	١٫٤	١٠٠٫٠	٢٫٧	١٠١٫٠
١٨ ـ ألبان	٤٣٫٧	٩٣٫٠	٥١٫٣	٩٠٫٥ -	٤٩٫٤	٩٦٫٠
١٩ ـ أسماك	٤٫٩	٩٥٫٠	٣٫٦	٧٨٫٢	٦٫٠	٧٣٫٠

المصدر :ـ

(١) معهد التخطيط القومى ، الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعى ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٤٥) ، القاهرة ، ١٩٨٩ .

(٢) وزارة الزراعة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

جدول رقم (٣٠) تطور الميزان التجارى الزراعى خلال الفترة من عام ١٩٧٠ ــ ١٩٨٧ .

(القيمة بالمليون جنيه)

البيان السنه	اجمالى قيمة الصادرات	الصادرات الزراعية قيمة	الصادرات الزراعية % للاجمالى	اجمالى قيمة الواردات	الواردات الزراعية قيمة	الواردات الزراعية % للاجمالى	الميزان التجارى الزراعى (فائض أو عجز)
١٩٧٠	٣٢١	٢٨٨	٨٧	٣٤١	١٠٢	٣٠	+ ١١٦
١٩٧١	٣٤٢	٣١٠	٩٠	٤٠٠	١٣٨	٣٥	+ ١٧٦
١٩٧٢	٣٥٩	٣٠١	٨٤	٣٩١	١٣١	٣٤	+ ١٧٠
١٩٧٣	٤٤٤	٣٦٤	٨٢	٣٦١	١٣٠	٣٦	+ ٢٣٤
١٩٧٤	٥٩٣	٤٩٨	٨٤	٩٢٠	٤٣٥	٤٧	+ ٦٣
١٩٧٥	٥٤٩	٤٢٧	٧٨	١٥٣٩	٥٩٠	٣٨	— ١٦٣
١٩٧٦	٥٩٥	٣٩٣	٦٦	١٤٩٠	٤٩١	٣٣	— ٩٧
١٩٧٧	٦٦٨	٤٤٧	٦٧	١٨٨٤	٥٢٢	٢٨	— ٧٥
١٩٧٨	٦٨٠	٤٠٦	٦٠	٢٦٣٢	٧٥٣	٢٩	— ٣٤٧
١٩٧٩	١٢٨٨	٦٣٩	٥٠	٢٦٨٦	٧٨٩	٢٩	— ١٥٠
١٩٨٠	٢١٣٢	٦٧٥	٣٢	٣٤٠٢	١١٦٧	٣٤	— ٤٩٢
١٩٨١	٢٢٦٣	٦٧٦	٣٠	٦١٨٧	٢٢٥٦	٣٦	— ١٥٨٠
١٩٨٢	٢١٨٤	٦٠٢	٢٨	٦٣٥٥	٢٠٩٠	٣٣	— ١٤٨٨
١٩٨٣	٢٢٥٠	٧٠٠	٣١	٧١٩٣	٢٠١٤	٢٨	— ١٣١٤
١٩٨٤	٢١٩٨	٧٥١	٣٤	٧٥٣٦	٢٢٦٧	٣٠	— ١٥١٦
١٩٨٥	٢٦٠٠	٦٨٢	٢٦	٦٩٧٣	٢٠٦٦	٣٠	— ١٣٨٤
١٩٨٦	٢٠٥٤	٨٠٢	٣٩	٨٠٥١	٢٥٤٥	٣٢	— ١٧٧٣
١٩٨٧	٣٠٤٦	١٥٥١	٥١	١١٣٥٨	٣٣٤٣	٢٩	— ١٧٩٢

المصدر :

كتاب الاحصاء السنوى ــ الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (سنوات متفرقة) .

ــ تجدر الاشارة الى أن جانبا من التغيرات فى قيمة كل من الواردات والصادرات الزراعية ترجع الى التغير فى أسعار صرف الجنيه المصرى .

منافع الدعم وتصويبها نحو المستحقين وتقليل التسرب الحادث فى تلك المنافع ، الى تحريك أسعار بعض المواد والسلع الغذائية ، مثل دقيق القمح ، والخبز ، والذرة الشامى واللحوم ، والدواجن الى جانب الغاء بعض السلع المدعمة من نظام البطاقات التموينية مثل العدس أو تخفيض الكميات المعروضة من بعض السلع المدعمة مثل الفول البلدى ، والدواجن . ولقد صاحب الاجراءات الأخيرة أنخفاض قيمة الدعم الحكومى المباشر للمواد الغذائية والمتمثل فى التدخل الحكومى المباشر فى تسعير السلع والمواد الغذائية ، الا أن الدعم الضمنى غير المباشر بسبب أسعار الصرف والسياسات التجارية قد بلغ نحو ٣٠٪ من تكلفة الاستيراد ، الا أن سرعان ما تزايدت تكلفة برنامج دعم المستهلك أمام أرتفاع أسعار المواد الغذائية بالأسواق العالمية ، والأنخفاض المستمر فى قيمة العملة المحلية على نحو ما يشير اليه الجدول رقم (٣٢) .

(٢) اتجاهات الاستهلاك الغذائى مع تغير سعر الصرف وأرتفاع أسعار المواد الغذائية :-

لقد خلصت النتائج السابقة للدراسة الى أن تغير أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض العملة المحلية سيؤدى بالتبعية الى أرتفاع تكلفة الواردات من السلع الزراعية الغذائية الى جانب ارتفاع أسعار السلع الزراعية التصديرية بالأسواق المحلية ، كما أنه سيؤدى أيضا الى أرتفاع تكلفة الأنتاج المحلى من المحاصيل والسلع الزراعية ، وبالتالى أسعارها بالسوق المحلى ، وان كان بمعدل أقل عن معدل الزيادات المتوقعة فى تكلفة استيراد الواردات منها ، على النحو المبين من قبل ، الا أنه وعلى الرغم من ذلك فان الزيادات المتوقعة فى أسعار المستهلك والمصاحبة لذلك يتوقع أن تكون كبيرة نسبيا ، وبما يفوق الزيادة المتوقعة فى متوسط الدخول الفردية لمجموع المستهلكين والى درجة قد تعنى انخفاض متوسط الدخل الفردى الحقيقى خاصة بالنسبة للفئات الاجتماعية محدودة الدخل ، وخاصة فى ظل افتراض تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الثانى والثالث المشار اليها من قبل .

جدول رقم (٣١) جملة الانفاق الحكومى على برنامج دعم المستهلكين
(سنوات مختارة)

السنة	جملة الانفاق	نصيب الفرد من جملة الانفاق	الدعم الحقيقى		
			% من العوائد الحكومية	% من جملة الانفاق الحكومى	% من الدخل القومى
١٩٤٧	٦	٦٣ر	٥ر٨	٧ر٦	١ر٠
١٩٥١	٧	٥٨ر	٢ر٨	٣ر٤	٧ر٠
١٩٥٧	٦	٤٦ر	٢ر٣	١ر٧	٥ر٠
١٩٦١	٩	٦١ر	١ر٦	١ر٣	٦ر٠
١٩٦٧	٤٦	٢ر١٠	٥ر٣	٣ر٤	١ر٥
١٩٧١	٤٢	١ر٦٠	٤ر٨	٤ر٠	١ر٤
١٩٧٧	٦٥٠	١٣ر٤٨	٢٣ر٦	١٣ر٥	٧ر٥
١٩٨١	١٨٦١	١٩ر١٥	٢٥ر٣	١٨ر٢	٨ر٦

المصدر :
١ ـ السنوات من ١٩٤٧ ـ ١٩٨١ مستقاه من

Grant M. Scobie; Food S'ubsidies in Egypt: Their Impact on Foreign Exchange and Trade, Washington D.C, IFPRI q. 12.

جدول رقم (٣٢) متوسط معدل الحماية الأسمية للمستهلك

السلعة	الفترة الأولى ١٩٦٠ ـ ١٩٧٢	الفترة الثانية ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩	الفترة الثالثة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٥
التدخلات المباشرة :ـ			
القطن	ـ (٢٨) %	ـ (٥٠) %	ـ (٣٢) %
الأرز	ـ (١٦) %	ـ (٥٤) %	ـ (٥٥) %
القمح	ـ (١) %	ـ (٥٤) %	ـ (٦٩) %
الذرة	١٧ %	ـ (١) %	ـ (٢٣) %
السكر	٩١ %	٣٩ %	٤٣ %
التدخلات الكلية :ـ			
القطن	ـ (٥٠) %	ـ (٦٣) %	ـ (٥٥) %
الأرز	ـ (٣٨) %	ـ (٦٥) %	ـ (٧٠) %
القمح	ـ (٣٢) %	ـ (٦٣) %	ـ (٨١) %
الذرة	ـ (١٢) %	ـ (٢٢) %	ـ (٤٦) %
السكر	(٣٢) %	(١) %	١٢ %

* بيانات الفترة الاولى للأرز والذرة تمثل الفترة ١٩٦٥ ـ ١٩٧٢

المصدر :

Jean. Jacques Dethier; (1989) "Trade, Exchange rate, and Agricultyral Pricing Policies in Egypt, The World Bank, Washington D.C.

ان توقع أرتفاع أسعار المستهلك بالنسبة للسلع والمواد الغذائية وبمعدلات كبيرة نسبيا وفقاللتقديرات المشار اليها ، يتوقع معه بالتالى اتجاه الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية نحو الانخفاض ، على النحو الذى يمكن توضيحه بالأشكال البيانية رقم (١) ، (٢) ، حيث يوضح الشكل رقم (١) منحنى العرض والطلب فى حالة دعم الواردات من السلع الغذائية ، والذى يشير الى أن تلاقى العرض والطلب يؤدى الى سعر توازنى (س ١) أعلى من الأسعار العالمية (س ٢) ، الا أن دعم الدولة لأسعار المستهلك المحلى بالنسبة للسلع الغذائية المستوردة من الخارج ومن خلال تقويم العملة المحلية بأعلى من قيمتها يدفع بالأسعار المحلية لمجموعة هذه السلع الى الانخفاض الى مستوى أقل من أسعارها العالمية (س٣) ، وهو ما يدفع بدوره الاستهلاك الكلى منها نحو الزيادة الى المستوى (ك ٤) . ومن ثم فان تغير سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية الى مستوى السعر التوازنى لها يدفع بالاستهلاك الكلى من السلع الغذائية الى التناقص الى المستوى (ك٣) ثم الى المستوى (ك٥) عند توازن العرض والطلب .

ان دعم الدولة لأسعار المستهلك بالنسبة للسلع الغذائية المستوردة من خلال أسعار الصرف التى تعكس تقويم العملة المحلية بأعلى من قيمتها انما يعنى فى مضمونه تحقيق فوائض لمجموعة المستهلكين يمكن التعبير عنها فى الشكل رقم (١) بالمساحات (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥) ويقابلها من زاوية أخرى تحمل الميزانية العامة للدولة لأعباء هذا الدعم والتى يمكن التعبير عنها فى الشكل المذكور بالمساحات (٢ + ٣ + ٤ + ٥+٦) ، كما يقابل ذلك وعلى جانب الانتاج المحلى من السلع الغذائية تناقص الانتاج من المستوى (ك٢) الى المستوى (ك١) أمام انخفاض الأسعار المحلية للسلع الغذائية الى مستوى أدنى من أسعارها العالمية . وعليه فان الاتجاه الى تغير سعر الصرف نحو تخفيض قيمة العملة المحلية وتطبيق السعر التوازنى وان كان من شأنه أن يحقق توقعات السياسة الاقتصادية من حيث تخفيض الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية المستوردة وتخفيف

أعباء الدعم الذى تتحمله الميزانية العامة للدولة الا أنه يقابله من ناحية أخرى حرمان المستهلك المحلى من الفوائض التى كان يحققها برنامج دعم الغذاء .

أما على جانب السلع الزراعية التصديرية وكما يوضح الشكل رقم (٢) فان تلاقى العرض والطلب يؤدى الى سعر توازنى (س١) أقل من أسعارها العالمية (س٢) ، الا أن تقويم العملة المحلية بأعلى من قيمتها من خلال أسعار الصرف المحددة فى هذا الاتجاه تدفع بأسعار التصدير مقومة بالعملة المحلية (س٣) الى مستويات أدنى من أسعارها العالمية ، وهو ما يدفع الاستهلاك المحلى منها الى التزايد من المستوى (ك١) الى المستوى (ك٢) ، حيث تحقق مجموعات المستهلكين لها فوائض يمكن التعبير عنها بالمساحات (١ + ٢) أمام وفرة المعروض منها بسبب قلة الصادرات ، مع تزايد الاستهلاك الكلى منها . وان كان يقابل ذلك من جهة أخرى خسارة المنتجين والمصدرين بقيمة الضريبة المستترة التى يتضمنها سعر الصرف الذى يحدد قيمة العملة المحلية بأعلى من قيمتها والتى يمكن التعبير عنها بالمساحات (١ + ٢ + ٣ + ٤ + ٥) بالشكل المذكور . وحيث ينخفض الانتاج المحلى من السلع التصديرية من المستوى (ك ٤) الى المستوى (ك٣) . أما بالنسبة للميزانية العامة للدولة فان السياسة الآنفه تؤدى بالتبعية الى زيادة عوائد الدولة بما يمكن التعبير عنه بالمساحة رقم (٤) فى الشكل المذكور ، وان كان يقابل ذلك من جهة أخرى تحمل الاقتصاد القومى للأعباء المترتبة على انخفاض الانتاج المحلى من السلع التصديرية من المستوى (ك ٤) الى المستوى (ك ٣) مع الأعباء المترتبة على زيادة الاستهلاك من المستوى (ك ١) الى المستوى (ك ٢) حيث يمكن التعبير عن هذه الأعباء بالمساحات (٣ + ٥) . وعليه فان الاتجاه نحو الوصول بأسعار التصدير لهذه المجموعة من السلع الزراعية الى الاقتراب مع اسعارها العالمية أو التعادل معها من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية وتطبيق السعر التوازنى يتوقع معه انخفاض اجمالى الاستهلاك المحلى من هذه المجموعة من السلع الزراعية الى المستوى (ك ١) ، بدلا من المستوى (ك٢) ،

كما يصاحب ذلك زيادة الانتاج المحلى منها الى المستوى (ك ٤) بدلا من المستوى (ك ٣) ، وان كان يقابل ذلك من جهة أخرى حرمان المستهلك المحلى من الفوائض التى يحققها له سعر الصرف الذى يغالى فى تقويم العملة المحلية .

هذا واذا كان من المتوقع أن تغير سعر الصرف فى الاتجاه المشار اليه ، ومن ثم أرتفاع أسعار المستهلك بالنسبة للسلع الزراعية الغذائية ، لابد وأن ينعكس بدوره وفى المقام الأول على الاستهلاك الآدمى من السلع الاستهلاكية غير الغذائية بأعتبارها أقل ضرورة من السلع الغذائية ، الا أن معدلات الزيادة المتوقعة فى أسعار المستهلك من السلع الغذائية مع تغير سعر الصرف يتوقع معها أن يكون لذلك تأثيره على الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية خاصة بالنسبة لمجموعات المستهلكين ذات الدخول المحدودة ، بما ينعكس فى النهاية على أنخفاض الاستهلاك الكلى من المواد والسلع الغذائية . وفى نطاق الاستهلاك من السلع الغذائية فان أرتفاع أسعار المستهلك من شأنه أن يدفع بالمستهلك الى تغير خياراته الاستهلاكية من السلع الغذائية ومن ثم تغير معدلات استهلاكه منها بمعدلات متباينة من سلعة غذائية الى أخرى ، حيث يتوقف ذلك على المرونات السعرية لكل من هذه السلع والمرونات الاحلالية فيما بينها . هذا واذا كان من المتعذر بالنسبة للدراسة الحالية تقدير التغيرات المتوقعة فى الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية المختلفة أمام غياب تقديرات المرونات المشار اليها ، الا أنه بالامكان الاسترشاد بالمرونات الدخلية الاجمالية لكل منها والواردة بالجدول رقم (٣٣) ، وذلك تأسيسا على أن مشتريات المستهلك من الغذاء هى دالة فى دخل المستهلك ، والذى يتأثر بدوره بأرتفاع الأسعار ، والتى من شأنها أن تقلل من الفرص الاستهلاكية للأفراد .

ان المرونات الدخلية الاجمالية للسلع الغذائية تشير الى انخفاض المرونة الدخلية للسلع الغذائية الأساسية والتى تشمل مجموعة حاصلات الحبوب والبقوليات وزيوت الطعام حيث تقل مروناتها عن الواحد الصحيح ، ويماثل معها فى ذلك كل من السكر ، والخضروات

من حيث أنخفاض المرونة الدخلية لها عن الواحد الصحيح على نحو ما هو مبين بالجدول السابق الذكر ، على حين تشير فى نفس الوقت الى أرتفاع المرونة الدخلية للسلع الغذائية الغنيةوالتى تشمل اللحوم والاسماك ، والألبان ومنتجاتها الى جانب مجموعة حاصلات الفاكهة حيث تزيد المرونة الدخلية الاجمالية لكل منها عن الواحد الصحيح . ويضاف الى ذلك أيضا أن معدلات الزيادة المتوقعة فى أسعار الانتاج المحلى من السلع الزراعية على مستوى المنتج المحلى والمصاحبة للتغيرات فى سعر صرف المكون الأجنبى فى تكلفة انتاجها انما تشير الى توقع أرتفاع أسعار المستهلك بالنسبة لمجموعة السلع الغذائية الضرورية والمتمثلة أساسا فى مجموعة محاصيل الحبوب بمعدلات أقل عنه بالنسبة لمجموعة السلع الغذائية الغنيةحيث ارتفاع الأسعار المتوقعة للأعلاف بمعدلات أكبر ، كما تشير كذلك الى أرتفاع أسعار الأنتاج المحلى من الخضروات بمعدلات كبيرة ، وهو مايشير ضمنيا الى توقع انخفاض الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية الغنيةبمعدلات أكبر عن معدلات التناقص المتوقعة فى الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية الضرورية ، هذا وان كان هذا الاتجاه فى حد ذاته سيساعد على ترشيد الاستهلاك من مجموعة السلع الغذائية الضرورية المتمثلة فى مجموعة الحبوب ، حيثقد يدفع الى تخفيض الاستهلاك الوسيط منها فى مجال صناعة الاعلاف ، خاصة مع الانخفاض المتوقع فى اجمالى الاستهلاك من السلع الغنيةالتى تشمل اللحوم والالبان ومنتجاتها .

وفى النهاية ، فاذا كان الاتجاه نحو تغيير سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه أن يحقق أهداف السياسة الاقتصادية من حيث تخفيض الاستهلاك الكلى من السلع الزراعية ، وتخفيف الأعباء التى تتحملها الميزانية العامة للدولة فى مقابل دعم المستهلك أو غيرها من الأهداف ، الا أنه لمن الواضح أن المستهلك النهائى وخاصة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل هى التى ستتحمل أعباء هذا الاتجاه نظرا لحرمانها من الفوائض التى كانت تحققها برامج دعم المستهلك ، على نحو ما سبق ذكره . وعليه فان اعادة

تكيف أنماط الاستهلاك الغذائى يعد أمرا شاقا على الفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة ، مما يتطلب من الدولة ضرورة تصميم البرامج التى تخفض من أعباء هذه الفئات الاجتماعية على المدى القصير والمترتبة على سياسة تغيير سعر الصرف فى الاتجاه المشار اليه ، بما يضمن مشاركة كل من المنتجين والمستهلكين فى تحمل أعباء اجراءات التكيف الاستهلاكى الجديد ، وقد يكون التدرج فى تنفيذ سياسة تغيير سعر الصرف وصولا للسعر التوازنى أحد محاور هذه البرامج الى جانب اتخاذ السياسات المالية والنقدية والاقتصادية التى من شأنها الحد من معدلات التضخم المحلى المتزايدة .

جدول رقم (٣٣) تقدير المرونة الاجمالية للسلع الغذائية الرئيسية
على مستوى الجمهورية خلال الفـــترة
(٧٥ ـ ١٩٨٥)

السلعـــة	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥
القمـــح	٠ر٧٠٧	٠ر٧٠٩	٠ر٧١١
الأرز	٠ر٤٦٦	٠ر٤٦٦	٠ر٤٦٥
الذرة الشاميـــة	٠ر٣٦٠	٠ر٣٦٢	٠ر٣٦٣
الفـــول	٠ر٥٤٤	٠ر٥٣١	٠ر٥١٤
العـــدس	٠ر٢٠٠	٠ر١٩٧	٠ر١٩٢
زيوت نباتيـــة	٠ر٦٠٣	٠ر٥٨٨	٠ر٥٦٨
مسلـــى صناعـــى	٠ر٥٧٣	٠ر٥٧٦	٠ر٥٦٨
منتجـــات ألبـــان	١ر٠٥٨	١ر٠٥٩	١ر٠٥٩
البيـــض	١ر٠٤٨	١ر٠٥٧	١ر٠٦٨
اللحـــوم	١ر١١٣	١ر١١٨	١ر١٢٤
الاسمـــاك	١ر٢٤٣	١ر٢٦٥	١ر١٨٢
السكـــر	٠ر٥٩١	٠ر٥٨٦	٠ر٥٨٠
عســـل أســـود	٤ر٤٨٠	٤ر٣٣٧	٤ر١٤٧
الفاكهـــة	٠ر٠٥٩	١ر٠٥٣	١ر٠٤٦
الخضـــر	٠ر٧١٩	٠ر٧٠٤	٠ر٦٨٣

المصدر :

بيانات محسوبة من نتائج بحث قائمة السلع الضرورية ـ جهاز تخطيط الاسعار بعد ترجيحها بعدد السكان .

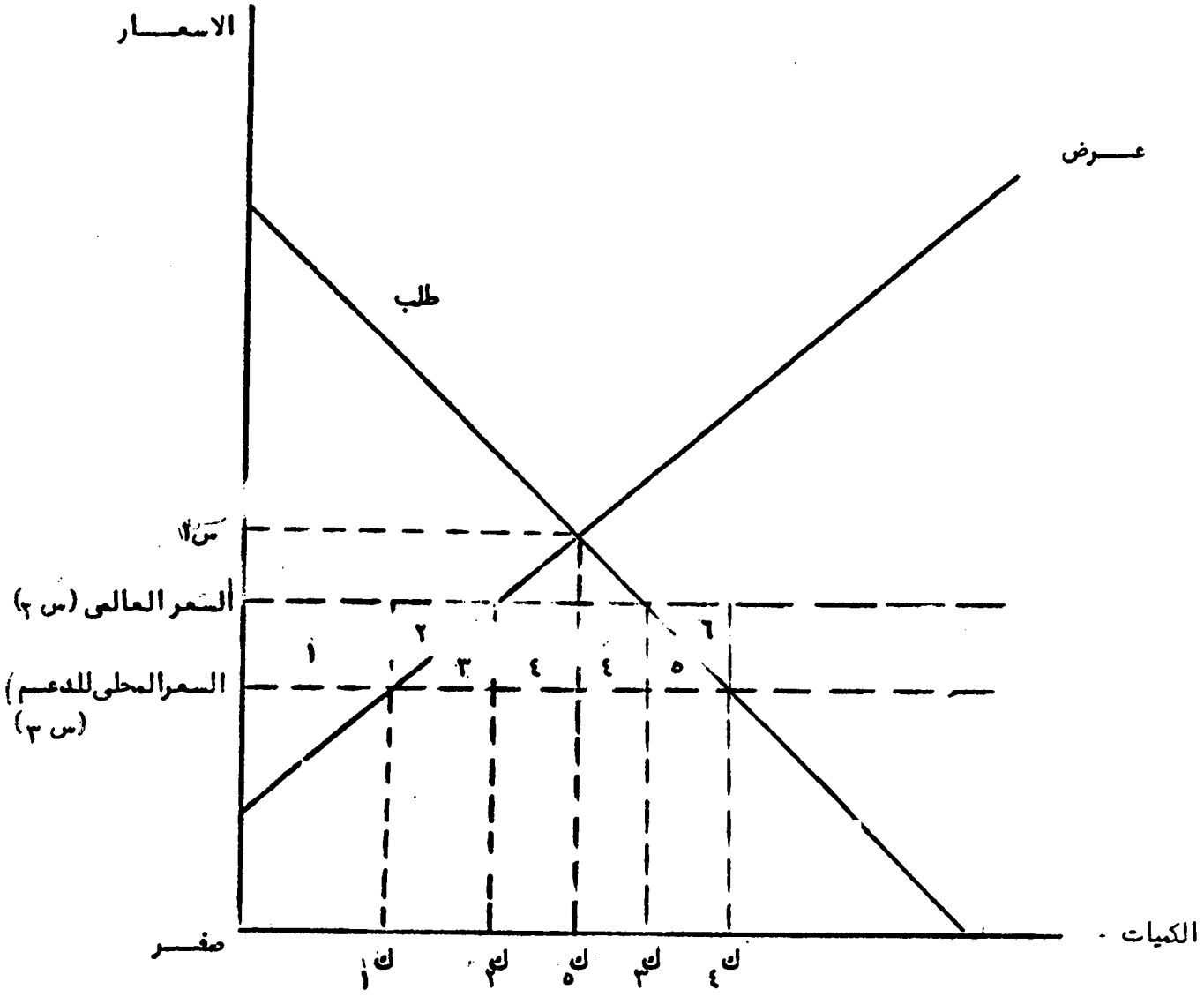

شكل رقم (١) دعم الاستيراد

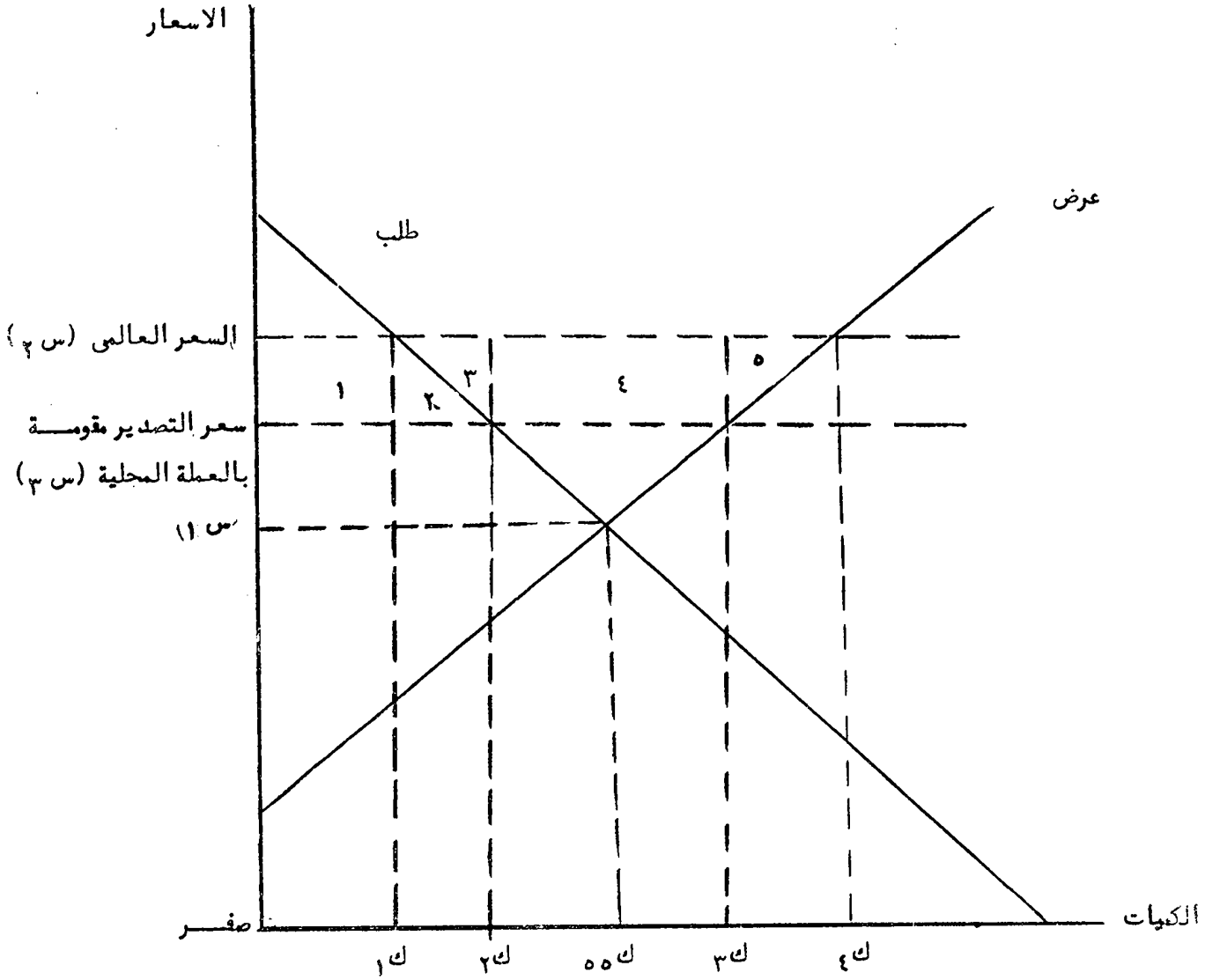

شكل رقم (٢) الضريبة المستترة على الصادرات بفعل
تقويم العملة المحلية بأعلى من قيمتهـا

" نتائـــج وتوصيـــات "

لقد أستهدفت الدراسة تقدير تكلفة وحجم المكون الأجنبى فى تكاليف الانتاج الزراعى النباتى وفقا لأسعار الصرف المحددة خلال الفترة التى شملتها الدراسة ثـــم تقدير الآثار المتوقعة لتغير سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية وفى اتجاه الاقتراب من السعر التوازنى لها على تكلفة الانتاج من المحاصيل الزراعية المختلفة ثـــم على الدخول المزرعية منها وتوزيعاتها ، وعلى الميزة النسبية للمحاصيل والدورات الزراعية البديلة من منظور المنتج الزراعى ، وكذلك على أسعار المحاصيل الزراعية وأجور العمـــل البشرى فى الزراعة ثم على الاستهلاك من السلع والمواد الغذائية ، وأخيرا مناقشـــة الأتجاهات العامة للسياسات الزراعية والاقتصادية المستقبلية فى ضوء نتائج الدراســة وفيما يلى يمكن ايجاز أهم نتائج ، وتوصيات الدراسة .

(أ) نتائج الدراســـة :-

١ - يتمثل المكون الأجنبى فى التكلفة الجارية للانتاج الزراعى فى تكلفة الواردات من مستلزمات الانتاج الزراعى ، والتى يمكن أن تسمى بالمكون الأجنبى المباشر فـــى تكلفة الانتاج الزراعى ، والتى تتمثل فى حالة الزراعة المصرية فى تكلفة الـــواردات من الأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الزراعية ، وما قد يستورد من بذور أو ثمـــار وشتلات التقاوى بالاضافة الى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعـــدات الزراعية . وبالاضافة الى المكون الأجنبى المباشر هناك أيضا ما يمكن أن يسمـــى بالمكون الأجنبى غير المباشر ، والذى يتمثل فى تكلفة المكون الأجنبى فى الصناعات المحلية القائمة على انتاج مستلزمات الانتاج الزراعى ، خاصة فى صناعات الأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الحشرية ، وصناعة الآلات والمعدات الزراعية .

ولقد خلصت الدراسة الى تقدير تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية على مستوى القطاع الزراعى بما نسبته ٧٩ر٥٣٪ منه خلال الفترة ١٩٨٤ — ١٩٨٦ ، أما على مستوى كل من المحاصيل الزراعية المختلفة فتقدر تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة فى زراعاتها بما نسبته ٣٨ر٥٪ منها خلال عام ١٩٨٧ . أما بالنسبة لتكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكاليف الأسمدة الكيماوية فهى تقدر بما نسبته ٦٣ر١٠٪ من تكلفة الأسمدة الآزوتية ، وبما نسبته ٥ر٦٪ من تكلفة الأسمدة الفوسفاتية وبما نسبته ٢ر٩٢٪ من تكلفة الأسمدة البوتاسية . وبالنسبة لتكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكاليف المبيدات الزراعية فتقدر بما نسبته ٢ر٤٥٪ منها .

أما بالنسبة لتكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكاليف المدخلات الزراعية فهى تقدر بما نسبته ٢٠٪ من القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات والمعدات الزراعية على مستوى القطاع الزراعى ، وبما نسبته ٢٪ من تكلفة أجور الآلات والمعدات الزراعية المستخدمة فى زراعات المحاصيل الزراعية المختلفة . أما بالنسبة للأسمدة الكيماوية فتقدر تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر بها بما نسبته ٢ر١١٪ ، ٣ر٦٥ ٪ عن تكلفتها مقومة بأسعار المستهلك لكل من الأسمدة الآزوتية ، والفوسفاتية على الترتيب . أما تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر فى تكلفة المبيدات الزراعية فتقدر بما نسبته ٥ر٣٪ منها وفقا لأسعار المستهلك . هذا كما تقدر تكلفة المكون الأجنبى المباشر فى تكاليف التقاوى بنسبة تبلغ نحو ٨ر٣٪ منها على مستوى القطاع .

وعليه تشير التقديرات الاجمالية لتكاليف المكون الأجنبى فى تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعى النباتى على مستوى القطاع الى أن تكلفة المكون الأجنبى المباشر تمثل النسبة الغالبة فى اجمالى تكلفة المكون الأجنبى بها حيث تمثل نحو ٦٣٪ منها ، على

حين تمثل تكلفة المكون الأجنبى غير المباشر نحو ٣٧٪ من اجمالى تكلفة المكـــون الأجنبى • أما بالنسبة لدرجة تمثيل اجمالى تكلفة المكون الأجنبى فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع خلال الفترة ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦ فهى تقدر بما نسبته ٢٦ر١٪ منها حيث تشكل تكلفة المكون الأجنبى المباشر ما يقرب من ٧ر٨٪ من اجمالى تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعى النباتى ، على حين تشكل تكلفة المكـــون الأجنبى غير المباشر نحو ٩ر٢٪ منها ، وان كان من الملاحظ تباين هذه النسبة علـــى المستوى المحصولى نظرا لتباين المحاصيل المختلفة فى احتياجاتها من مستلزمات الانتاج المختلفـــــة •

٢ ــ أما بالنسبة لتكلفة المكون الأجنبى فى الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعـــى فهى تقدر بما نسبته ١٠٠٪ من تكلفة الأسمدة البوتاسية ، أما الأسمدة الآزوتيـــة والفوسفاتية فتتمثل تكلفة الدعم الحكومى لها فى تكلفة المكون المحلى فقط حيـــث يتضمن سعر المستهلك تكلفة المكون الأجنبى بنسبة ١٠٠٪ • أما بالنسبة للدعـــم الحكومى للمبيدات الزراعية فتقدر تكلفة المكون الأجنبى به بما نسبته ٢٥ر٥٧٪ من تكلفة الدعم الموجه نحوها • وعليه تقدر تكلفة المكون الأجنبى فى القيمـــــة الاجمالية للدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع بنسبـــة تبلغ نحو ٩ر٢٨٪ منه خلال السنوات ١٩٨٤ ــ ١٩٨٦ ، وان أختلفت هـــذه النسبة باختلاف المحاصيل الزراعية المختلفـــة •

٣ ــ لقد تميزت المعاملات التجارية فى المدخلات والمحاصيل الزراعية بالتعامل وفقـــا لأسعار صرف خاصة محددة من قبل الدولة خلال الفترة التاريخية التى تناولتهـــا الدراسة تقوم على تقويم العملة المحلية بأعلى من قيمتها دعما للمنتج الزراعـــى ، والمستهلك النهائى للسلع الزراعية • حيث خضعت الواردات من الأســـمدة الكيماوية ، والمبيدات الزراعية ، وكذلك واردات القمح ، ودقيقه ، والسكـــر ، والشاى ، وزيوت الطعام ، بالاضافة الى الصادرات من القطن والأرز للتعامـــل

وفقـــا لأسعار الصرف الرسمية المحددة للتعامل فى نطاق مجمع النقد الأجنبى لدى البنك المركزى ، والتى حددت بواقع ٧٠ر٠ جنيه / دولار أمريكى أبتداء من ديسمبر ١٩٧٨ وحتى نهاية العام المالى ١٩٨٩/٨٨ ، حيث أرتفع سعر الصرف المحـــدد للتعامل فى المعاملات التجارية بها الى ١٠ر١ جنيه دولار ابتداء من العام المالـــى ١٩٩٠/٨٩ . أما المدخلات والمحاصيل الزراعية الأخرى فقد خضعت للتعامل وفقـــا لأسعار الصرف التشجيعية المحددة للتعامل فى نطاق مجمع النقد الأجنبى لـــــدى المصارف المعتمدة والذى بلغ نحو ٨٤ر٠ جنيه / دولار أمريكى خلال الفترة من يوليـــو ١٩٨١ وحتى نهاية العام المالى ١٩٨٦/٨٥ ، حيث أرتفع الى ٣٥ر١ جنيه / دولار أمريكى خلال العام المالى ١٩٨٧/٨٦ .

٤ ـ وفقا لأسعار الصرف المحددة للتعامل التجارى فى الواردات من المدخـــلات الزراعية والمحاصيل الزراعية أو غيرها من المدخلات الوسيطة فى الصناعات المحلية القائمة على التصنيع المحلى للمدخلات الزراعية تناولت الدراسة تقدير حجـــم المكون الاجنبى المباشر وغير المباشر فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع والمستوى المحصولى ، وفى الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعـــى ، ثم تقدير الزيادات المتوقعة فى تكاليف الانتاج الزراعى النباتى على مستـــوى القطاع مقارنة بمثيلها فى الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ ثم على المستوى المحصولـــى مقارنة بمثيلتها فى عام ١٩٨٧ ، وذلك فى اطار ثلاث افتراضات أساسية وهـــى :

أ ـ تغير سعر الصرف الى ما يعادل ١٠ر١ جنيه / دولار أمريكـــى ، وهو ما يعنى أرتفاعه بنسبة تبلغ نحو ٥٧ر١٪ بالنسبة لأسعار الصرف المحددة للتعامل فى المدخلات والمحاصيل التى يشملها مجمـــع النقد الأجنبى بالبنك المركزى ، وبنسبة تبلغ نحو ٣١٪ بالنسبـــة للتعامل فى المدخلات الزراعية الأخرى .

ب — تغير سعر الصرف الى مايعادل ٢ر٠ جنيه / دولار أمريكى ، وهو ما يعنى زيادته بنسبة تبلغ نحو ١٨٥ر٧٪ بالنسبة لأسعار الصرف المحددة للتعامل فى اطار مجمع النقد الأجنبى بالبنك المركزى ، وبنحو ١٣٨ر١٪ بالنسبة لأسعار الصرف التشجيعية خارج اطار البنك المركزى .

جـ — تغير سعر الصرف الى ما يعادل ٢ر٧٠ جنيه / دولار أمريكى ، وهو ما يعنى أرتفاعه بنسبة تقدر بحوالى ٢٨٥ر٧٪ ، ٢٢١ر٤ ٪ بالنسبة لسعرى الصرف المشار اليهما .

وفى اطار تقدير أثر التغير فى سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية على تكاليف الانتاج الزراعى فقد ميزت الدراسة بين ما يمكن أن يسمى بالآثار المباشرة والتى تنحصر فى أرتفاع قيمة النقد الأجنبى المدفوع فى استيراد مستلزمات الانتاج حتى وصولها الى الميناء المحلى مقومة بالعملة المحلية ، وبين ما يمكن أن يسمى بالآثار غير المباشرة والمتمثلة فى أرتفاع تكلفة الرسوم الجمركية المدفوعة الى جانب أرتفاع قيمة الهوامش التجارية المحددة وفقا للقرارات الوزارية مقابل عمولات بأرباح المستوردين ، وتكاليف النقل والتوزيع المحلى .

٥ — ولقد خلصت الدراسة الى تقدير الزيادات المتوقعة فى التكلفة الاجمالية للمدخلات الزراعية الصناعية الممثلة فى الأسمدة الكيماوية ، والمبيدات الزراعية ، وفى القسط السنوى لاهلاك وصيانة الآلات الزراعية على مستوى القطاع ، والمصاحبة للتغيرات فى أسعار الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث المشار اليها ، حيث قدرت

الزيادات المتوقعة بها بنحو ١ر٢٣٪ عنها فى حالة تقويمها وفقا لأسعار الصرف السائدة خلال هذه الفترة ، وذلك فى حالة أرتفاع سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الأول ، حيث تؤدى الآثار المباشرة للتغير فى سعر الصرف الى هذا المستوى الافتراضى الى زيادتها بما نسبته ٩ر١٧٪ ، على حين تؤدى الآثار غير المباشرة الى زيادتها بما نسبته ٢ر٥٪ . أما فى اطار الافتراض الثانى والذى يتضمن أرتفاع سعر الصرف الى ما يعادل ٠ر٢ جنيه / دولار أمريكى فتقدر نسبة الزيادة فى اجمالى تكلفة المدخلات الزراعية الصناعية بما نسبته ٤ر٣٤٨٪ على مستوى القطاع ، حيث تقدر نسبة الزيادة المتوقعة بها كنتيجة للأثر المباشر لتغير سعر الصرف بحوالى ٥ر٦٦٪ ، على حين تقدر نسبة الزيادة بها كنتيجة للأثر غير المباشر لتغير سعر الصرف بنحو ٨ر١٧٪ . أما فى اطار الافتراض الثالث والذى يتضمن أرتفاع سعر الصرف الى ما يعادل ٧٠ر٢ جنيه / دولار ، فتقدر نسبة الزيادة فى اجمالى تكلفة المدخلات الزراعية بما نسبته ٠ر١٣٢٪ عنه فى حالة تقويمها وفقا لأسعار الصرف السائدة خلال السنوات ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، حيث تقدر الآثار المباشرة لتغير سعر الصرف الى هذا المستوى الافتراضى الى زيادتها بما نسبته ٣ر١٠٤٪ على حين تؤدى الآثار غير المباشرة لتغير سعر الصرف الى زيادتها بما نسبته ٧ر٢٧٪ .

٦ - تنعكس المحصلة النهائية لأرتفاع تكلفة المدخلات الزراعية الصناعية وغيرها من المدخلات الزراعية التى تشتمل على مكون أجنبى ، وفقا لتغير سعر الصرف الى المستويات الافتراضية المشار اليها فى أرتفاع التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى على مستوى القطاع بنسبة تبلغ نحو ٢ر١٤٪ فى حالة تغير سعر الصرف الى المستوى الافتراضى الأول ، على حين تقدر نسبة الزيادة بها حوالى ٥ر٢٥٪ مع المستوى الافتراضى الثانى للتغير فى سعر الصرف . أما فى حالة المستوى الافتراضى الثالث لسعر الصرف فتقدر نسبة الزيادة المتوقعة بها

بحوالى ٥ر٨٢٪ . وعليه فمن الواضح أن تغير أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية يؤدى الى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع بمعدلات كبيرة نسبيا حيث أن زيادة أسعار الصرف بنسبة ١٪ فيما بين المستوى الافتراضى الأول ، والثانى يصاحبه زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى بنسبة تبلغ نحو ٤٧ر٠٪ ، كما أن زيادتها بنسبة ١٪ فيما بعد المستوى الافتراضى الثانى يؤدى الى زيادتها بنسبة تبلغ نحو ٨٦ر٠٪ .

هذا وتتباين الحاصلات الزراعية المختلفة من حيث درجة تأثير التغير فى سعر الصرف فى الاتجاه المشار اليه على زيادة تكلفة انتاج كل منها ، حيث تصل الزيادة بها الى أعلى مستوى بالنسبة لمجموعة حاصلات الخضروات التى أشتملت عليها الدراسة خاصة محصول البطاطس ، حيث تتراوح نسبة الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات انتاجها السلعية والخدمية ، مع افتراض تغير أسعار صرف المكون الأجنبى بها الى المستوى الافتراضى الثالث ما بين ٥ر٢٥ ـ ١٤٩٪ ، ويشاركها فى ذلك بعض المحاصيل الحقلية الأخرى مثل محاصيل الأعلاف ، وفول الصويا وقصب السكر ، والقطن ، والفول البلدى ، والعدس ، والسمسم ، والكتان ، حيث تتراوح نسبة الزيادة فى التكلفة الاجمالية لمستلزمات انتاجها السلعية والخدمية ما بين ١ر٣٥ ـ ٦ر٤٥٪ فى ظل نفس الافتراض السابق ، وعلى نحو ما هو مبين بالتفصيل بالدراسة . وتعد مجموعة حاصلات الحبوب من أرز ، وقمح ، وذرة ، وشعير أقل الحاصلات الزراعية من حيث درجة الزيادة فى تكلفة مستلزماتها السلعية والخدمية المصاحبة للتغير فى أسعار صرف المكون الأجنبى بها ، حيث تتراوح نسبة الزيادة بها فى اطار نفس الافتراض السابق ما بين ٠ر١٧ ـ ٨ر٢٦٪ .

٧ - وبالنسبة لأثر التغيير فى سعر الصرف على تكلفة الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى على مستوى القطاع ، فتشير تقديرات الدراسة الى أنه من المتوقع أن ترتفع تكلفة هذا الدعم فى اطار المستوى الافتراضى الأول لتغير سعر الصرف بنسبة تبلغ نحو ٣ر٢٤٪ ، حيثتؤدى الآثار المباشرة لتغير سعر الصرف الى هذا المستوى الافتراضى الى زيادة تكلفة الدعم بنسبة ٢ر١٦٪ ، على حين تؤدى آثاره غير المباشرة الى زيادتها بنسبة ١ر٨٪ . أما مع المستوى الافتراضى الثانى لتغير سعر الصرف فتقدر نسبة الزيادة فى تكلفة الدعم الحكومى بحوالى ٤ر٧٩٪ حيث تؤدى الآثار المباشرة لتغير سعر الصرف الى هذا المستوى الافتراضى الى زيادته بنسبة تبلغ نحو ١ر٥٣٪ ، على حين تؤدى آثاره الغير مباشرة الى زيادته بنسبة تبلغ نحو ٣ر٢٦٪ . أما فى حالة المستوى الافتراضى الثالث لتغير سعر الصرف فتقدر نسبة الزيادة فى تكلفة الدعم الحكومى بحوالى ٣ر١٢٢٪ ، حيث تؤدى آثاره المباشرة الى زيادته بنسبة تبلغ نحو ٨ر٨١٪ ، بينما تؤدى آثاره الغير مباشرة الى زيادته بنسبة تبلغ نحو ٥ر٤٠٪ . هذا وتختلف درجة تأثر تكلفة الدعم الحكومى لمستلزمات الانتاج باختلاف الحاصلات الزراعية ، حيث تعد تكلفة الدعم الموجه لمستلزمات انتاج كل من حاصلات القطن ، والأرز ، وفول الصويا أكثر تأثرا لما تتضمنه من دعم حكومى للمبيدات الزراعية المستخدمة بها ، وذلك الى جانب مجموعة حاصلات الخضروات لما تتضمنه من استخدام للأسمدة الكيماوية البوتاسية والمبيدات الزراعية .

٨ - من الطبيعى أن يصاحب أرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى ، انخفاض الدخل الزراعى من نشاط الأنتاج النباتى ، وذلك فى اطار افتراض بقاء أسعار المحاصيل الزراعية على ما هى عليه . وتقدر نسبة انخفاض الدخل القومى الزراعى من هذا النشاط على مستوى القطاع بنحو ٣ر١٪ ، ٨ر٤٪ ، ٦ر٧٪ مع كل من المستويات

الافتراضية الثلاث لتغير سعر الصرف المشار اليها وعلى الترتيب • وقد تكون نسبة انخفاض الدخل القومى من هذا النشاط على مستوى القطاع محدودة نسبيا مقارنة بالمعدلات المتوقعة لزيادة تكلفة مستلزمات الانتاج ، وذلك بسبب صغر الوزن النسبى لتكلفة مستلزمات الانتاج فى القيمة الاجمالية للأنتاج الزراعى النباتى على مستوى القطاع ومن ثم كبر الوزن النسبى للدخل الزراعى فى القيمة الاجمالية للأنتاج الزراعى النباتى ، الا أنه من للمتوقع أن يصاحب الزيادة فى تكلفة مستلزمات الانتاج على المستوى المحصولى انخفاض الدخول المزرعية منها بمعدلات أكبر عنه على مستوى القطاع ، حيث تشتمل مستلزمات انتاجها على بعض مستلزمات الأنتاج من انتاج نفس القطاع والتى لم تؤخذ فى الحسبان على المستوى القطاعى الى جانب اشتمالها على بعض المستلزمات الخدمية الأخرى التى لم تؤخذ فى الحسبان أيضا على المستوى القطاعى ، وهو ما يصاحبه بالتالى أرتفاع الوزن النسبى لتكلفة مستلزمات الانتاج فى القيمة الاجمالية للأنتاج على المستوى المحصولى ، مع تناقص الوزن النسبى للدخول المزرعية بها • حيث تتراوح نسبة الانخفاض فى الدخول المزرعية للفدان من محاصيل الحبوب ما بين ١ر٧ — ١ر١٤٪ فى ظل المستوى الافتراضى الثالث لتغير سعر صرف المكون الأجنبى فى تكلفة مستلزمات انتاجها ، كما تتراوح نسبة الانخفاض فى الدخول المزرعية للفدان من مجموعة المحاصيل البقولية ما بين ٩ر١٢ — ٦ر١٨٪ فى ظل نفس المستوى الافتراضى لتغير سعر الصرف • أما مجموعة المحاصيل الزيتية تتراوح نسبة الانخفاض فى الدخول المزرعية للفدان منها ما بين ٩ر١٣ — ٣ر٣٤٪ على حين تتراوح نسبة الانخفاض فى الدخول المزرعية للفدان من مجموعة محاصيل الألياف ما بين ٧ر١٦ — ٤ر١٩٪ ، كما تتراوح نسب الانخفاض فى الدخول المزرعية للفدان من مجموعة حاصلات الخضروات باستثناء محصول البطاطس ما بين ٠ر٤ — ١ر١٨٪ •

٩ — ومن الطبيعى أيضا ان يصاحب انخفاض الدخول المزرعية من المحاصيل الزراعية مع افتراض ثبات تكلفة أجور العمل البشرى فى الزراعة ، والقيمة الايجارية للأرض الزراعية ، انحصار قيمة الانخفاض فى الدخول المزرعية على نصيب رأس المال والادارة

المزرعية فى الدخول المزرعية ، ومن ثم انخفاض عائد رأس المال ، والأدارة المزرعية من المحاصيل الزراعية المختلفة . بمعدلات أكبر عن المعدلات المشار اليها بالنسبة لانخفاض دخولها المزرعية ، على نحو ما تشير اليه التقديرات التفصيلية الواردة بالدراسة ، حيث تتحول بعض الحاصلات الزراعية الى تحقيق خسائر . وعليه فان انخفاض عائد رأس المال والأدارة المزرعية بمعدلات جوهرية لأغلب الحاصلات الزراعية أمام تغير سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية خاصة الى المستوى الافتراضى الثانى والثالث يتوقع معه أن يكون له آثاره السلبية على الاستثمار الخاص فى مجال الانتاج الزراعى سواء فيما يتعلق بالاستثمار فى مجال التوسع الزراعى الأفقى أو الاستثمارات المتصلة بزيادة الانتاجية الزراعية .

١٠ - أما بالنسبة لنتائج التغير فى سعر الصرف الى المستويات الافتراضية الثلاث على ترتيب أولويات المحاصيل والدورات الزراعية البديلة ، فمن الملاحظ الثبات النسبى تقريبا فى ترتيب هذه الأولويات سواء من منظور المزارع الصغيرة والعائلية أو منظور المزارع الكبيرة ، وان كان هناك بعض التباينات المحدودة ، بما يعكس فى النهاية عدم تأثر ترتيب هذه الأولويات تقريبا بالنتائج المترتبة على تغير سعر الصرف فى الاتجاه المذكور بالنسبة للمكون الأجنبى فى مستلزمات الانتاج .

١١ - لقد خلصت الدراسة الى النتائج السابقة الذكر حول أرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج وانخفاض الدخول ، والعوائد المزرعية فى ظل افتراض ثبات أسعار المحاصيل الزراعية وبقاءها على ما هى عليه ، وقد يكون لهذا الافتراض واقعيته على المدى الزمنى القصير نظرا لطبيعة سوق الانتاج والتسويق الزراعى ، الا أنه وعلى المدى المتوسط والطويل يتوقع أن تؤدى سلوكيات المنشأة أو الوحدة الانتاجية الزراعية ، مع افتراض غياب التدخل الحكومى والضوابط التى تحكم سوق الانتاج

الزراعى ، الى أرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية ، حيث قد تحجم الوحدة الانتاجية الزراعية عن استخدام المدخلات الزراعية الصناعية أو التوسع فى استخدامها أو تتجه الى الابتعاد عن انتاج المحاصيل الزراعية التى تتميز بانخفاض الدخل والعوائد المزرعية منها ، والتحول الى انتاج المحاصيل الزراعية التى تحقق دخل أو عائد مزرعى أعلى ، بما ينعكس فى النهاية على أرتفاع أسعار مجموعة المحاصيل الزراعية الأولى ، أمام تناقص الانتاج منها ، الى المستويات التى تسمح بالدخول فى انتاجها مرة أخرى ، وهكذا حيث تؤدى سلوكيات الوحدة الانتاجية الزراعية فى الاتجاهات السابقة الى زيادة أسعار الحاصلات الزراعية على المدى الأطول نسبيا . هذا كما أنه ومع افتراض وجود سياسة التسعير والتسويق الجبرى لبعض الحاصلات الزراعية فمن المتوقع أن تأخذ هذه السياسة فى اعتبارها الزيادات المتوقعة فى تكلفة الانتاج الزراعى ، والحفاظ على الأسعار النسبية للحاصلات الزراعية بالقياس الى أسعار المدخلات الزراعية الصناعية ، ومن ثم الأرتفاع بأسعار الحاصلات الزراعية التى تشملها مثل هذه السياسة .

هذا ومع التسليم بأن أرتفاع تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى فى مقابل تغير أسعار صرف المكون الأجنبى بها فى الأتجاه المشار اليه سيصاحبه بالتالى أرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية على المدى المتوسط أو الطويل نسبيا من خلال قوى السوق أو من خلال السياسات السعرية والتسويقية للدولة ، فانه لمن المتوقع أن ينعكس أرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية فى أرتفاع تكلفة المعيشة فى المجتمع الريفى مما يعد من العوامل والمبررات لمطالبة قوى العمل الزراعى برفع الأجور الزراعية ، ومما يساعد على ذلك وجود العرف الاجتماعى فى المجتمع الريفى نحو هذا الاتجاه ، خاصة وأن نتائج السنوات الطويلة الماضية تؤكد على أرتفاع تكلفة أجور العمل البشرى فى الزراعة بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة فى أسعار المحاصيل الزراعية . وبناء على ما سبق يتوقع أن يصاحب التغير فى أسعار صرف المكون الأجنبى فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى فى الاتجاه المشار اليه زيادة تكلفة الانتاج الزراعى متضمنه فى ذلك تكلفة أجور العمل البشرى فى الزراعة ، وكذلك

أرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية سواء من خلال قوى السوق أو السياسة السعرية والتسويقية الزراعية . وفى اطار هذه التوقعات ومن خلال تجريد الزيادات المتوقعة فى أسعار الحاصلات الزراعية من الزيادات التى قد تستهدف بغرض معالجة الاختلالات السابقة فى العلاقات السعرية بالقطاع الزراعى ، فان الدراسة الحالية تفترض أرتفاع أسعار الحاصلات الزراعية بمعدلات مماثلة لمعدلات الزيادة فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى والمصاحبة للتغير فى أسعار صرف المكون الأجنبى بها فى الاتجاه المشار اليه . وفى اطار هذا الافتراض يتوقع أن يرتفع المستوى العام لأسعار الحاصلات الزراعية على مستوى القطاع بنسبة تبلغ نحو ٢ر١٤٪ ، ٥ر٢٥٪ ، ٥ر٨٢٪ فى حالة كل من المستويات الافتراضية الثلاث لتغير سعر الصرف المشار اليها وعلى الترتيب ، وان أختلفت معدلات الزيادة المتوقعة فى الأسعار باختلاف المحاصيل على النحو المبين تفصيلا بالدراسة .

١٢ - ان الاتجاه نحو تغير أسعار صرف المكون الأجنبى فى تكلفة مستلزمات الانتاج فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية انما يعنى التخفيف من أو الغاء أعباء الدعم المستتر الذى يتضمنه تقويم العملة المحلية بأعلى من قيمتها ، ومن ثم فقد يصاحب هذا الأتجاه أيضا اتجاه آخر نحو الغاء الدعم المباشر بما يتضمنه من دعم مستتر على مستلزمات الانتاج الزراعى ، مما قد يؤدى الى أرتفاع تكاليف مستلزمات الانتاج الزراعى النباتى ، والأسعار المزرعية المتوقعة للحاصلات الزراعية ، بنسب اضافية أخرى تعادل الزيادات المتوقعة فى تكلفة مستلزمات الانتاج الزراعى مع الغاء الدعم المباشر لها بما يتضمنه من دعم مستتر . فالغاء الدعم الحكومى المباشر لمستلزمات الانتاج الزراعى النباتى مع افتراض بقاء أسعار صرف المكون الأجنبى به على ما هى عليه يؤدى الى زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع بنسبة تبلغ نحو ٥ر٢٣٪ ، أما فى حالة تغير أسعار صرف المكون الاجنبى به الى المستويات الافتراضية

الثلاث المشار اليها من قبل ، فيصاحب الغاء الدعم المباشر لها زيادتها بنسب تبلغ نحو ٢٩ر٢٪ ، ٤٢ر٠٪ ، ٥٢ر٢٪ وعلى الترتيب . وعليه فاذا ما صاحب اتجاه تغير أسعار صرف المكون فى مستلزمات الانتاج الزراعى والدعم الحكومى لها فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية الى المستويات الافتراضية السابقة الذكر ، الاتجاه أيضا نحو الغاء الدعم الحكومى المباشر لها ، يتوقع أن يصاحبه زيادة التكلفة الاجمالية لمستلزمات الانتاج الزراعى على مستوى القطاع مع أرتفاع المستوى العام لأسعار الحاصلات الزراعية بنسب تبلغ نحو ٤٣ر٤٪ ، ٩٤ر٦٪ ، ١٣٤ر٦٪ مع كل من المستويات الافتراضية الثلاث لتغير سعر الصرف وعلى الترتيب ، مع تباين معدلات الزيادات المتوقعة فى تكاليف وأسعار المحاصيل الزراعية المختلفة على النحو المبين بالتفصيل بالدراسة . وفى اطار المقارنة بين الاسعار المزرعية المتوقعة للحاصلات الزراعية فى ظل افتراض تغير سعر صرف المكون الأجنبى فى تكاليف الأنتاج مع الغاء الدعم الحكومى المباشر لمستلزمات الانتاج بما يتضمنه من دعم مستتر، بأسعار الحاصلات الزراعية التى قررتها السياسة الزراعية خلال العام الزراعى الأخير (٨٩/١٩٩٠) يلاحظ تعادل الأسعار المتوقعة لبعض الحاصلات الزراعية مع الأسعار التى قررتها السياسة السعرية للدولة بالنسبة لهذه المحاصيل ، على حين تقل الأسعار المتوقعة للبعض الآخر من المحاصيل الزراعية عن أسعارها المحددة من قبل السياسة السعرية للدولة ، كما تزداد الأسعار المتوقعة للبعض الآخر منها عن أسعار المقررة عن طريق السياسة السعرية الزراعية .

١٣ — ان تعديل أسعار الصرف فى الاتجاه المشار اليه ، من الطبيعى أن يشمل أسعار الصرف المطبقة فى تقويم الصادرات ، والواردات من المحاصيل والسلع الزراعية . وفى هذا الاطار وكما تشير النظريات الاقتصادية فان تعديل سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية من شأنه تشجيع الصادرات الزراعية الى جانب تخفيض الطلب المحلى على الواردات الزراعية ، حيث يصاحب ذلك زيادة أسعار المحاصيل الزراعية التصديرية فى السوق المحلية مما يساعد بدوره

على زيادة الانتاج المحلى منها مع التشجيع على زيادة صادراتها لأرتفاع عائد المنتجين والمصدرين فضلا عن قدرة المنافسة فى الأسواق العالمية ، كما يصاحب ذلك أيضا أرتفاع تكلفة الواردات من المحاصيل الزراعية بالنسبة للمستهلك المحلى مما يساعد على تخفيض الطلب المحلى عليها . وتؤكد نتائج الدراسة على أن تعديل سعر الصرف فى الاتجاه المشار اليه قد يساعد على تحيقيق هذه الاتجاهات اذ أن تعديل أسعار الصرف بالنسبة للصادرات من المحاصيل الزراعية فى هذا الاتجاه يصاحبه أرتفاع الأسعار التصديرية (مقومة بالعملة المحلية) للمحاصيل التصديرية بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة المتوقعة فى أسعارها المزرعية والمصاحبة لتغير سعر صرف المكون الأجنبى فى مستلزمات انتاجها مع الغاء الدعم الحكومى المباشر ، على نحو يعكس تناقص الوزن النسبى لأسعارها المزرعية فى أسعارها التصديرية مع تخفيض قيمة العملة المحلية ، وهو ما يشير ضمنيا الى احتمالات زيادة العائد منها بالنسبة للمنتجين والمصدرين وما يتبع ذلك من احتمالات زيادة الانتاجية والأنتاج منها ، هذا كما تشير تقديرات الدراسة الى أن تعديل أسعار الصرف فى نفس الأتجاه المشار اليه يؤدى الى أرتفاع تكلفة الواردات من السلع والمحاصيل الزراعية بمعدلات أكبر عن معدلات الزيادة المتوقعة فى تكلفة انتاج المحاصيل البديلة للواردات وفى أسعارها المزرعية . هذا وعلى الرغم من ذلك فان نجاح هذا الاتجاه فى تحقيقه نتائجه على المدى الطويل يتوقف على المرونة السعرية للمحاصيل والسلع الزراعية الداخلة فى التجارة الدولة ، كما يتوقف كذلك على طبيعة السياسات المالية والنقدية التى تنتهجها الدولة فى شأن الحد من معدلات التضخم المحلى المرتفعة ، وعلى طبيعة السياسات التى من شأنها تشجيع الاستثمار فى الزراعة للأرتفاع بطاقته الانتاجية .

١٤ — لقد سجل الاستهلاك الكلى من السلع الغذائية خلال الفترة التاريخية الماضية خاصة منذ بداية النصف الأول من السبعينات معدلات نمو متزايدة أنعكست

فى تزايد الاستهلاك الفردى من مجموعة الحبوب بشكل عام وبما يفوق معدلات الاستهلاك الفردى منها فى الدول المتقدمة ، وذلك فضلا عن زيادة الاستهلاك الفردى من مجموعات حاصلات الخضروات والفاكهة الى جانب زيادة الاستهلاك الفردى من اللحوم والألبان ، والأسماك ، وزيوت الطعام والسكر . ولقد صاحب ذلك زيادة الانتاج المحلى من المحاصيل والسلع الغذائية بمعدلات متواضعة حيث أنعكست المحصلة النهائية لذلك فى تناقص نسبة الاكتفاء الذاتى فى الاستهلاك من السلع والمواد الغذائية ومن ثم تزايد حجم وقيمة الواردات منها الأمر الذى أنعكس بدوره فى تحول الميزان التجارى الزراعى من ميزان يحقق فائض خلال النصف الأول من السبعينات الى ميزان يحقق عجزا متزايدا خلال السنوات التالية وصل الى ما قيمته ١٫٨ مليار جنيه تقريبا فى عام ١٩٨٧ . ولقد شاركت عوامل كثيرة فى تزايد الاستهلاك الكلى من السلع والمواد الغذاء بمعدلات كبيرة خلال الفترة التاريخية الماضية من أهمها أرتفاع معدلات النمو السكانى وزيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى الى جانب تغير أنماط الاستهلاك بفعل التحضر وأثر المحاكاه .

ومن أهم العوامل التى ساعدت على زيادة الاستهلاك الفردى والجماعى من المواد الغذائية خلال السنوات الأخيرة برنامج دعم الغذاء والذى بدأ فى أول الأمر باعتباره حصصا تموينية من بعض المواد الغذائية الا أنه تحول فى النهاية الى دعم على نطاق كبير تزايدت تكلفته خاصة فى ظل أرتفاع الأسعار العالمية للواردات من الغذاء حيث وصلت الى ما يقرب من ١٫٨٦ مليار جنيه فى عام ١٩٨٧ ، ومن ثم أرتفاع الوزن النسبى لتكلفة برنامج دعم الغذاء فى اجمالى الانفاق الحكومى والدخل القومى .

١٥ — ان تعديل أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية ، بالنسبة للصادرات والواردات من السلع والمواد الغذائية ، وان كان من المتوقع أن

يحقق أهداف السياسة الاقتصادية بشأن تخفيض الطلب المحلى على الواردات من السلع الغذائية ، وكذلك أيضا بالنسبة للسلع الزراعية التصديرية أمام أرتفاع أسعارها بالسوق المحلية ، الى جانب تخفيض أعباء الدعم الحكومى للغذاء والذى تتحمله الميزانية العامة للدولة ، الا أنه يقابل ذلك من جهة أخرى حرمان المستهلك المحلى من الفوائض التى كان يحققها برنامج دعم الغذاء . هذا وتشير توقعات الدراسة الى توقع انخفاض الطلب المحلى على مجموعة السلع الغذائية الضرورية بمعدلات أقل عنه بالنسبة لتوقعات انخفاض الطلب المحلى على السلع الغذائية الغنية ، وذلك فى ضوء المرونات الدخلية لكل منها ، والزيادات المتوقعة فى أسعار السلع الغذائية مع تغير سعر الصرف فى الاتجاه المذكور .

هذا واذا كان نجاح الاتجاه نحو تخفيض قيمة العملة المحلية فى تحقيق النتائج المشار اليها على المدى الطويل يتوقف على طبيعة السياسات المالية والنقدية والاقتصادية المشار اليها من قبل ، الا أنه لمن الواضح أن المستهلك النهائى وخاصة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل هى التى ستتحمل أعباء هذا الاتجاه نظرا لحرمانها من الفوائض التى كانت تحققها برامج دعم المستهلك والتى تشمل محور تقويم قيمة العملة المحلية بأعلى من قيمتها كمحور من محاور هذه البرامج .

ب - التوصيات :-

١ - من الحقائق المعروفة وجود فجوة كبيرة بين أسعار الصرف المطبقة فى المعاملات التجارية المتصلة بالواردات من المدخلات الزراعية ، والصادرات والواردات من المحاصيل والسلع الغذائية ، وبين أسعار الصرف التوازنية للنقد الأجنبى ومن ثم فان محاولة الوصول بأسعار الصرف المطبقة فى المعاملات التجارية المتصلة بالمدخلات

الزراعيـــة والمحاصيل والسلع الغذائية الى الأسعار التوازنية للنقد الأجنبى من شأنه أن يؤدى الى زيادة تكلفة الانتاج المحلى ، وأرتفاع أسعار السلع والمواد الغذائية بالسوق المحلى بمعدلات كبيرة قد يكون لها انعكاساتها غير المرغوبة على المدى القصير، ومـــن ثم فهو مايستلزم الأخذ بتطبيق سياسة التدرج فى الوصول الى أسعار الصرف التوازنيـــة على مدى أطول نسبيا .

٢ ـ من الملاحظ أرتفاع نسبة تكلفة المكون الاجنبى فى الصناعة المحلية لانتاج الأسمـدة الفوسفاتية بما يستلزم ضرورة البحث فى تطوير هذه الصناعة فى الاتجاه الذى يحقـق التوسع فى استخداماتها للمكون المحلى ، وتخفيض استخداماتها من المكـــون الاجنبى . وفى هذا الشأن أيضا فان التوسع فى الطاقات الانتاجية للصناعات القائمة على تصنيع وانتاج الآلات والمعدات الزراعية وقطع غيارها الى جانب تطويرها فـــى اتجاه الأرتفاع بنسبة المكون المحلى بها ، وكذلك أيضا بالنسبة لصناعة المبيـــدات الزراعية بعد من المحاور الأساسية المطلوبة لتخفيض تكلفة المكون الاجنبى فى تكاليـف الانتاج الزراعى على المدى الطويل .

٣ ـ ان الاتجاه نحو ترشيد استخدامات المدخلات الزراعية الصناعية ، والبحث فـــى التوسع فى استخدام بدائلها الطبيعية أو المنتجة محليا ، يعد من المحاور الأساسية للسياسة الزراعية بهدف تخفيض حجم وتكلفة المكون الأجنبى فى تكاليف الانتـــاج الزراعـــى .

٤ ـ ان الاتجاه نحو تعديل أسعار الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية بالنسبة للمعاملات التجارية فى مستلزمات الانتاج الزراعى يتطلب بالضرورة اعادة النظـــر فى نسب الهوامش التجارية المحددة لمقابلة الرسوم الجمركية ، وتكاليف النقل والتوزيع المحلى للواردات منها من أجل التخفيف من الاعباء المترتبة للآثار غير المباشـــرة للتغير فى أسعار الصرف بالنسبة للمنتج الزراعى ، والذى يجنى ثمارها المستوردون دون مقابـــل .

٥ ـ ان التفكير فى الغاء الدعم الحكومى المباشر لمستلزمات الانتاج الزراعى الى جانب الغاء الدعم المستتر الذى تتضمنه أسعار الصرف القائمة على تقويم العملة المحلية بأعلى من قيمتها يتوقع أن يصاحبه أرتفاع تكلفة الانتاج الزراعى ، ومن ثم أرتفاع أسعار المحاصيل الزراعية والمواد الغذائية بمعدلات كبيرة قد يكون لها أنعكاساتها غير المرغوبة بالنسبة للمستهلك المحلى ، و هو ما يستدعى تطبيق سياسة التدرج فى الغاء الدعم الحكومى المباشر لمستلزمات الانتاج على مدى أطول نسبيا الى جانب التدرج فى تعديل أسعار الصرف نحو الوصول الى السعر التوازنى .

٦ ـ ان نجاح سياسة تعديل سعر الصرف فى اتجاه تخفيض قيمة العملة المحلية فى تحقيق النتائج المشار اليها من قبل على المدى الطويل يعد مرهونا بطبيعة السياسة المالية والنقدية ، والاقتصادية التى تنتهجها الدولة على نحو ما سبق ذكره . الا أنه وعلى المدى القصير فان اعادة تكيف لأنماط الاستهلاك الغذائى تبعا لهذه السياسة يعد أمرا شاقا على الفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة مما يتطلب من الدولة ضرورة تصميم البرامج التى تخفض من أعباء هذه الفئات الاجتماعية على المدى القصير بما يضمن مشاركة كل من المنتجين والمستهلكين فى تحمل أعباء اجراءات التكيف الاستهلاكى الجديد . وقد يكون التدرج فى تنفيذ سياسة تغير سعر الصرف وصولا للسعر التوازنى ، الى جانب التدرج فى تخفيف أعباء الدعم الحكومى المباشر للسلع والمواد الغذائية أحد محاور هذه البرامج .

" الملاحـــــــق "

جـــدول رقـــم (١) تكلفـة انتـاج المحاصيـل الزراعيـــة لعـــام ١٩٧٧

عناصر التكاليف	قطـــن		أرز عينـى		ذرة شامى صيفى		ذرة شامى نيلى		ذرة رفيعة صيفى		فول سودانـى		سمســم		فول صويـا		قصب سكـر		قمـــح	
	جنيـه	%	جنيـه	%	جنيـه	%	جنيـه	%	جنيـه	%	جنيـه	%	جنيـه	%	جنيـه	%	جنيـه	%	جنيـه	%
١ ـ تقاوى	٣٫٣٢	٠٫٤	٢٥٫٦١	٦	٩٫٨	٣٫٠	١١٫٣٥	٣	١٫٥	١٫٧	٢٣٫٥٧	٦٫٨	٦٫٨٦	٢٫٤	١٤٫٥	٤٫٠	٤٧٫٢٢	٦٫٧	١٩٫٧	٩٫٧
٢ ـ أسمدة كيماوية	٦٥٫٣٦	١٢٫٧	٢٠٫٠٣	٥٫١	٣٢٫٨٦	١٠٫١	٣٢٫٢٤	١٠٫٣	٥٥٫٣١	١٧٫٠	٦٦٫٤٨	١٩٫٣	٤٣٫٤٧	١٥٫٤	٧٨٫٩٣	٢٤٫٤	٨٩٫٥١	١٢٫٧	٢٦٫١٤	١٢٫٨
٣ ـ أسمدة بلديـة	٢٤٫٦٧	٤٫٨	٥٫١٠	١٫٢	٢٩٫٥٥	٩٫٠	٢٧٫٤٠	٨٫٨	٢٠٫٨٣	٦٫٤	١٧٫٦٠	٥٫١	١٧٫١٧	٦٫٠	٢٨٫٧٦	٨٫٩	١٫٨٣	٠٫٣	١٤٫٨٥	٧٫٣
٤ ـ مبيدات	١٢٫٠٠	٢٫٣	١١٫٥	١٫٣	٠٫٣٧	٠٫١	٠٫٢٢	٠٫١	—	—	٢٫١٥	٠٫٦	٦٫٢٢	٢٫٢	١٣٫٧	٤٫٢	٢٠٫١٢	٢٫٩	١٫٠٨	٠٫٥
٥ ـ أجـور آلات	٤٠٫٨٣	٧٫٩	١٠٤٫٨٤	٢٦٫٩	٦٧٫٣٦	٢٠٫٦	٥٩٫٣٤	١٩٫٠	٦١٫٦	١٩٫٠	٣٣٫٢٧	٩٫٧	٤٠٫٩٧	١٤٫٤	٤٠٫٦٧	١٢٫٦	١٣١٫٢٣	١٨٫٦	٨٠٫٩٥	٣٩٫٩
٦ ـ أجـور حيوانات	٥٫٩٠	١٫١	١٣٫٦١	٣٫٥	٣٫٩٩	١٫٢	٦٫٨٨	٢٫٢	٥٫٤٧	١٫٧	٥٫٤٦	١٫٦	١١٫٧٢	٤٫١	١٫١٢	٠٫٣	٣٫٤٠	٠٫٥	٣٫٤٣	١٫٧
٧ ـ أخرى	٥٢٫٠٣	١٠٫٣	٢٢٫٠٥	٥٫٧	١٨٫٥٥	٥٫٧	١٧٫٧١	٥٫٧	١٥٫٢٦	٤٫٧	١٨٫٢٩	٥٫٣	١٦٫٠٠	٥٫٦	١٦٫٩٧	٥٫٢	٣٩٫٨٣	٥٫٧	٢٢٫٢٢	١١٫٠
جملـة	٥١١٫٢٠٥	٣٩٫٨	٢٠١٫٧٥	٥١٫٨	١٦٢٫٤٣	٤٩٫٧	١٥٥٫١٤	٤٩٫٦	١٦٤٫٠٠	٥٠٫٠	١٦٦٫٨	٤٨٫٤	١٤٢٫٩١	٥٠٫١	١٩٤٫٦٩	٦٠٫١	٣٣٣٫١٤	٤٧٫٣	١٦٨٫٣٧	٨٣٫٠
٨ ـ أجـور عمل بشرى	٣٠٩٫٦٥	٦٠٫٢	١٨٧٫٨٤	٤٨٫٢	١٦٤٫٣٦	٥٠٫٣	١٥٧٫٠٢	٥٠٫٤	١٦١٫٠٣	٤٩٫٠	١٧٧٫٦٨	٥١٫٦	١٤٢٫٣٢	٤٩٫٨	١٢٩٫١٢	٣٩٫٨	٣٧١٫٣٤	٥٢٫٧	٣٤٫٠١	١٧٫٠
جملـة	٥١٥٫٠٦	١٠٠	٣٨٩٫٠٩	١٠٠٫٠	٣٢٦٫٧٩	١٠٠٫٠	٣١٦٫٦	١٠٠٫٠	٣٢٥٫٠٠	١٠٠٫٠	٣٤٤٫٠	١٠٠٫٠	١٨٥٫٢٣	١٠٠٫٠	٣٢٣٫٨	١٠٠٫٠	٧٠٤٫٤٨	١٠٠٫٠	٢٠٢٫٨٨	١٠٠٫٠
٩ ـ ايجار	٨٦٫٣٥	—	٣٤٫٨	—	٢٩٫٣٧	—	٤١٫١٥	—	٤٣٫٠٣	—	٤٢٫٠٤	—	٤٥٫٠٣	—	٢٨٫٢١	—	٧٣٫٧٦	—	٥٠٫٣١	—
اجمالى	٦٠١٫٤١	—	٤٢٤٫١٧	—	٣٥٦٫١٦	—	٣٥٣٫٨١	—	٣٦٨٫٠٠	—	٣٨٧٫٠٠	—	٣٣٠٫٢٦	—	٣٥٢٫٠٢	—	٧٧٨٫٢٤	—	٢٥٣٫١٩	—

تابع جدول رقم (١) تكلفة انتاج المحاصيل الزراعية لعام ١٩٧٧

عناصر التكاليف	عمير		فول بلدى		عدس		حلبة		ترمس		حمص		كتان		شوم		بصل شتوى		برسيم تحريش	
	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%
١ ـ تقاوى	١٣م٥	٥ر	٦٥٫٠٠	٢٠ر	٤٨٫٩٢	١٤ر	٢٤ر١٥	١١ر	٤٤ر٧٠	١٥ر	٦٣م١	٢١م	٣٠ر٧١	٨م	٢٦م٦	٥م	٢٦٫٨٢	٤٫٨	٣٠٫٠٠	١٩٫٨
٢ ـ اسمدة كيماوية	١٥م٠٢	٦ر	٦٠ر٣١	١٨ر	٥٨٫٤٠	٢٧ر	٣٦ر١١	١٦ر	٤٦ر٣٠	١٥ر٧	١٠ر٧٧	٣ر٧	٧٤ر٨٧	٢٠ر	٦٩ر٤١	١٥م	٦٩٫٨٩	١٢٫٨	٢٢٫٩٩	١٥ر٣
٣ ـ اسمدة بلدية	١٢ر٧٧	٥ر٣	١١ر١٨	٣ر	٩٫٩٣	٢٫٩	١٠ر١٥	٤ر٧	٩ر٨٢	٣ر٣	—	—	٢١م٩	٥٫٩	٣٠م٨	٦٫٨	٣٦ر٢٨	٦ر٧	—	—
٤ ـ مبيدات	—	—	١ر٠٥	٠ر٣	٣م٤	١ر٠	—	—	—	—	—	—	—	—	٢ر٤٧	٠ر	٢٥٫٨٧	٤ر٧	—	—
٥ ـ أجور آلات	١٢ر٧٣	٣٠ر٤	٤٥ر٣٩	١٤ر٠	٥٦ر٦٢	١٦ر٧	٢٨ر٧١	١٣ر٢	٤٤ر٠٢	١٤ر٨	٥٠م٧	١٧ر٢	٤٢ر٩٧	١١م٨	٩٥ر٢٥	٢١ر٢	١٢٧ر٣٩	٢٣ر٤	٢٥ر٠٢	١٦ر١
٦ ـ أجور حيوانات	١١ر٨	٣ر٤	٥م٤	١ر٤	١٢ر١٤	٣ر٧	١٠ر٤٥	٤ر٨	٩ر٨٠	٣ر٣	١١ر٠٨	٣ر٨	٠ر١٥	٠ر٢	١ر٢٩	٠ر٣	٠ر٨٣	٠ر٢	٦٫٩٩	٤ر١
٧ ـ أخرى	١٣ر٦٣	٥ر٧	١٤ر١٧	٤ر٩	١٦ر٤٦	٤ر٩	١٠ر٩٥	٥ر٠	١٤ر٣٧	٤ر٩	١٦ر١٨	٥ر٧	٢٠م٥	٥ر٧	٢٤ر٦٦	٥م	٣١ر٠٧	٥ر٧	—	—
جملة	١٣٦ر٢	٥٦ر٤	٢٠٢ر١٥	٦٢ر٧	٢٠٦م١	٦٠ر٩	١٢٠م٢	٥٥ر٤	١٦٩ر٠١	٥٧ر٣	١٥٢ر١١	٥١ر٨	١٩١ر٣٤	٥٢ر٧	٢٤٨م٢	٥٥ر٣	٣١٨ر١٥	٥٨ر٤	٨٥ر٠	٥٦ر٤
٨ ـ أجور عمل بشرى	١٠٤ر٨١	٤٣ر٤	١٢٠ر٧٧	٣٧ر٣	١٣٢ر٤٤	٣٩ر	٩٧ر٠٠	٤٤ر٦	١٢٦ر١٦	٤٢ر٧	١٤٢ر١٥	٤٨ر٢	١٧١ر٧٢	٤٧ر٣	٢٠٠م٦	٤٤ر٧	٢٢٦ر٦٩	٤١ر	٦٥ر٨١	٤٣ر
جملة	٢٤٠ر٨١	١٠٠ر٠	٣٢٣ر٤٣	١٠٠ر٠	٣٣٨ر٦٥	١٠٠ر٠	٢١٧م٢	١٠٠ر٠	٢٩٥ر١٧	١٠٠ر٠	٢٩٤ر٧٦	١٠٠ر٠	٣٦٣ر٠٦	١٠٠ر٠	٤٤٩ر٠٨	١٠٠ر٠	٥٤٤ر٨٤	١٠٠ر٠	١٥٠ر٨١	١٠٠ر٠
٩ ـ ايجار	٤٣ر٢٢	—	٣٩ر٤٢	—	٨٦ر١٠	—	٤٤ر٢٠	—	٥٢ر٨١	—	٥٦ر٣٦	—	٣٥م١	—	٤٧ر٣٦	—	٢٨ر٣٦	—	٢٤ر٠٧	—
اجمالى	٢٨٤ر٠٣	—	٣٦٢ر٨	—	٤٢٥م٥	—	٢٦١ر٧٢	—	٣٤٧ر٩٨	—	٣٥١ر٢	—	٣٩٨م٢	—	٤٩٦ر٤٤	—	٥٧٣ر٠٢	—	١٧٤ر٨	—

تابـــع جـــدول رقـم (١) تكلفـة انتـاج المحاصيـل الزراعية لعـــــام ١٩٧٧

المحصول / عناصر التكاليف	بوسيم مستديم		بطاطس صيفي		بطاطس نيلي		طماطم شتوى		طماطم صيفي		كيسة صيفي		خيار صيفي		باذنجان صيفي		بطيخ مسقاوى	
	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%	جنيه	%
١ ـ تقاوى	٣٠ر٠	١٢ر٠	٤٠٧ر٥٥	٤٤ر٢	٤٠٤ر٨٦	٤٥ر١	٤٧ر٤١	٦ر٥	٦٤ر٦٦	٨ر٤	١٤ر٨١	٣ر٢	٣٠ر٩٣	٥ر٧	٥١ر٨٠	٩ر٨	٣٣ر٠٩	٥ر٣
٢ ـ أسمدة كيماوية	٣٥ر١٢	١٤ر١٠	٧٧ر٥	٨ر٤	٦٤ر١٦	٧ر١	٥٦ر٠٥	٧ر٧	٥٧ر٩٦	٧ر٦	٢٢ر٥٠	٤ر٩	١٩ر٨١	٣ر٧	٣٢ر٣٤	٦ر١	٢٧ر١٧	٤ر٤
٣ ـ أسمدة بلدية	٦ر٣	٢ر٥	٥١ر٩٨	٥ر٥	٤٧ر٩١	٥ر٣	٧٤ر٨١	١٠ر٢	٥٤ر٧٠	٧ر١	٤٢ر٦٦	٩ر٣	٥٩ر٩٨	١١ر١	٤٤ر٠٦	٨ر٣	٨٤ر٤٣	١٣ر٦
٤ ـ مبيدات	٠ر٠١	—	٣٦ر٣٢	٣ر٩	٣٧ر٩١	٤ر٢	٥٢ر٥٧	٧ر٣	٧٦ر٥٨	١٠ر٠	٢١ر٢٧	٤ر٧	٢١ر٢٠	٣ر٩	١١ر٢	٢ر٢	١٠٤ر١٨	١٦ر٨
٥ ـ أجور آلات	٢٥ر٩٨	١٠ر٤	٧٥ر٤٨	٨ر٢	٧٩ر٤١	٨ر٨	١١٣ر٤٣	١٥ر٥	١٠٦ر٨٢	١٣ر٩	٧٨ر٨١	١٧ر٣	٨٤ر٨٨	١٥ر٦	١٠٥ر١٥	١٩ر٩	٩٨ر٦١	١٥ر٩
٦ ـ أجور حيوانات	٩ر٨١	٣ر٩	٢١ر٥٩	٢ر٣	١٤ر١	١ر٦	١٥ر٤١	٢ر١	٥ر٩٤	٠ر٨	١٥ر٤٩	٣ر٤	١١ر٦٧	٢ر٢	١٣ر٢٥	٢ر٥	٣ر٩٠	٠ر٦
٧ ـ أخرى	١٢ر٤٠	٥ر٠	٤٧ر٥١	٥ر٢	٢١ر٥١	٥ر٢	٣٤ر٧٧	٤ر٧	٤٢ر٤٢	٥ر٥	٢٢ر٨٣	٥ر٠	٣١ر٢٦	٥ر٨	٢٩ر٧٠	٥ر٦	٣٥ر٢٠	٥ر٧
جملـــة	١١٦ر٦٢	٤٨ر٠	٧١٧ر٩٣	٧٨ر٠	٦٩٦ر٨٦	٧٧ر٩	٣٩٥ر٨٠	٥٣ر٩	٤٠٩ر١٢	٥٣ر٤	٢١٨ر١٧	٤٧ر٨	٢٥٩ر٧٣	٤٧ر٩	٢٨٧ر٨٢	٥٤ر٤	٣٨٦ر٨٠	٦٢ر٢
٨ ـ عمل بشرى	١٢٩ر٣٧	٥٢ر٠	٢٠٢ر١٤	٢٢ر٠	١٩٨ر١١	٢٢ر١	٣٣٨ر٢٢	٤٦ر١	٣٥٧ر٣٢	٤٦ر٦	٢٣٨ر٥٦	٥٢ر٢	٢٨٢ر٦٥	٥٢ر١	٢٤١ر٧٠	٤٥ر٦	٢٣٥ر٣١	٣٧ر٨
جملـــة	٢٤٨ر٩٩	١٠٠ر٠	٩٢٠ر٠٧	١٠٠ر٠	٨٩٧ر٢٧	١٠٠ر٠	٧٣٤ر١٢	١٠٠ر٠	٧٦٦ر٤٥	١٠٠ر٠	٤٥٦ر٧٣	١٠٠ر٠	٥٤٢ر٣٨	١٠٠ر٠	٥٢٩ر٢٠	١٠٠ر٠	٦٢١ر٨٩	١٠٠ر٠
٩ ـ ايجار	٤١ر٣٥	—	٣٤ر٩٤	—	٥٧ر٣٧	—	٣٨ر٦١	—	٤٧ر٧٠	—	٣٨ر٨٩	—	٣٣ر٤٩	—	٢٦ر٦٨	—	٤٣ر٢١	—
الاجمالـــى	٢٩٠ر٣٤	—	٦٥٥ر٠١	—	٦٥٥ر٠٤	—	٧٧٢ر٧٣	—	٨١٤ر١٥	—	٤٩٥ر٦٢	—	٥٧٥ر٨٧	—	٥٥٦ر٢٠	—	٦٦٥ر١	—

المصـــدر :ـ وزارة الزراعـــة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعـــى ، القاهـــرة ، بيانـــات غير منشـــورة .

جدول رقم (٢) أسعار المنتج ، والجملة والمستهلك للأسمدة الكيماوية المحلية والمستوردة خلال عام ١٩٨٧

البيان	سعر المنتج (جنيه/طن)	سعر الجملة (جنيه/ طن)	سعر المستهلك جنيه/ طن)	التكلفة الحقيقية جنيه / طن)
أ ـ أسمدة آزوتية محلية :ـ				
١ ـ نترات جير ١٥,٥	٨٩,٦٢	٤٧,٨٨	٥٢,٧٠	٩٤,٤٤
٢ ـ سلفات نشادر ٢٠,٦٪	١٣٩,٤٨	٨٥,٠٧	٩٣,٠٦	١٤٧,٤٧
٣ ـ نترات نشادر ٣١٪	٧٩,٢٢	٨٤,٦٢	٩٠,٠	٩٠,٠٠
٤ ـ نترات نشادر ٣٣,٥٪	٢٠٧,٠٣	٩١,٢٠	٩٦	٢١١,٨٣
٥ ـ يوريا ٤٦٪	١٢٢,٥٠	١٢٦,٨	١٥٧,٠	١٥٧,٠
ب ـ أسمدة آزتية مستوردة :ـ				
١ ـ سلفات نشادر ٢٠,٦٪	٩٥,٢٥	٨٥,٠٧	١٣,٠٦	١٠٣,٢٤
٢ ـ يوريا ٤٦٪ *	١٢٢,٥٠	١٢٦,٨٠	١٥٧,٠	١٥٧,٠
٣ ـ نترات نشادر ٢٣,٥٪	٦٢,٣	٩١,٢٠	٩٦,٠	٦٧,١
جـ ـ أسمدة فوسفاتية محلية :ـ				
١ ـ (سوبر فوسفات ١٥٪)	٩١,٢٠	٣٠,٥٣	٣٥,٣٠	٩٥,٩٧
٢ ـ تربل سوبر ٤١,٨٪)	—	٨٢,٥٥	٨٨,٤٠	٨٨,٤٠
د ـ أسمدة فوسفاتية مستوردة :ـ				
١ ـ تربل سوبر ٤٤٪)	١٦٦,٥٠	٨٦,٩٤	٩٢,٨٠	١٧٢,٣٦
هـ ـ أسمدة بوتاسية مستوردة :ـ				
سلفات بوتاسيوم (٤٨٪)	٢١٦,٤٧	٥٧,١٦	٦٢,٠٠	٢٢١,٣١

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية ، القاهرة ، مارس ١٩٨٨ .

* أسعار ١٩٨٥

** متوسط أسعار الاستيراد لعامى ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ .

جدول رقم (٣) الانتاج المحلى من الاسمدة الكيماوية خلال الفـــترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦

البيـــــان	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		المتوسط السنـــوى	
	طن مترى	٥ر١٥٪	طن مترى	٥ر١٥٪	طن مترى	٥ر١٥٪	طن مترى	٥ر١٥٪
أ ـ أسمدة آزوتيـــة :ـ								
١ ـ نترات نشادر ٥ر١٥٪	١٩١٩٢٦	١٩١٩٢٦	٢١٥٢٧٨	٢١٥٢٧٨	٢٠٩٧٨٣	٢٠٩٧٨٣	٢٠٥٦٦٢	٢٠٥٦٦٢
٢ ـ سلفات نشادر ٦ر٢٠٪	٩٨٦٦٥	١٣١١٢٩	٨٨١٣٩	١١٧١٤٠	٩٠٢٢٢	١١٩٩٠٨	٩٢٣٤٢	١٢٢٧٢٦
٣ ـ نترات نشادر ٣١٪	٢٣٥٠٦٠	٤٧٠١٢٠	٥٩٢٢٧٨	١١٨٤٥٥٦	٥٥٩٣٧٢	١١١٨٧٤٤	٤٦٢٢٣٧	٩٢٤٤٧٣
٤ ـ نترات نشادر ٥ر٣٣٪	٣٥٩١٨٥	٧٧٦٣٠٤	٦٤١٢٤	١٣٨٥٩٠	٥٨٦٣٣	١٢٦٧٢٤	١٦٠٦٤٧	٣٤٧٢٠٦
٥ ـ يوريـــا ٤٦٪	٩١٢٤٢٤	٢٧٠٧٨٣٩	٨٦٢٧٠١	٢٥٦٠٢٧٤	٨٣٦٦٢٦	٢٤٨٢٨٨٩	٨٧٠٥٨٤	٢٥٨٣٦٦٧
جملـــة	١٧٩٧٢٦٠	٤٢٧٧٣١٨	١٨٢٢٥٤٠	٤٢١٥٨٣٨	١٧٥٤٦٣٦	٤٠٥٨٠٤٨	١٧٩١٤٧٢	٤١٨٣٧٣٤
ب ـ أسمدة فوسفاتية (ـر١٥٪)	٩٢٦٩٧٩	٩١٦٩٧٩	١٠٤٨٥٦٥	١٠٤٨٥٦٥	١١٧٢٧٤٠	١١٧٢٧٤٠	١٠٤٩٤٢٨	١٠٤٩٤٢٨

المصدر : وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٤) الواردات من الاسمدة الكيماوية خلال السنوات ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦

البيان	١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		المتوسط السنوى	
	طن متري	٥ر١٥٪	طن متري	٥ر١٥٪	طن متري	٥ر١٥٪	طن متري	٥ر١٥٪
أ ـ أسمدة آزوتية :ـ								
١ ـ سلفات نشادر ٦ر٢٠ ٪	٣١٣٠٠٠	٤١٥٩٨٧	٣٦٢٠٠٠	٤٨١١١٠	١٩٦٤٩٨	٢٦١١٥٢	٢٩٠٤٩٩	٣٨٦٠٨٣
٢ ـ نترات نشادر ٥ر٣٣٪	١٤٥٠٠٠	٣١٣٣٨٧	١٠١٠٠٠	٢١٨٢٩٠	١١٧٠٧٣	٢٥٣٠٢٩	١٢١٠٢٤	٢٦١٥٦٩
٣ ـ يوريـــا ٤٦٪	٢٤٠٠٠	٧١٢٢٦	٦٨٠٠٠	٢٠١٨٠٦	ـ	ـ	٣٠٦٦٧	٩١٠١١
جملـــة	٤٨٢٠٠٠	٨٠٠٦٠٠	٥٣١٠٠٠	٩٠١٢٠٦	٣١٣٥٧١	٥١٤١٨٤	٤٤٢١٩٤	٧٣٨٦٦٣
ب ـ أسمدة فوسفاتيـة :ـ								
تريل فوسفات ٤٦٪	٥١٠٠٠	١٥٣٠٠٠	ـ	ـ	ـ	ـ	١٧٠٠٠	٥١٠٠٠

المصدر : وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٥) تقديرات تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للمحاصيل الزراعية الرئيسية ولعام ١٩٨٧ مع افتراض زيادة أسعار الصرف بالنسبة للمكون الأجنبي المباشر ، مع بقاء أسعار الصرف للمكون الاجنبي غير المباشر على ماهي عليه .

البيان	قطن	أرز شعير	ذرة شامي صيفي	ذرة شامي نيلي	ذرة رفيعة صيفي	فول سوداني	فول مدمس	فول صويا	قصب سكر	قمح	شعير	فول بلدي	عدس	حلبة	ترمس
أ - تكلفة المكون الأجنبي المباشر مقومة بأسعار صرف :-															
١٠ر١ جنيه / دولار	٢٣ر٤٣	١٤ر٨٢	١٠ر٥٥	٩ر٧٦	١٣ر٥٧	١٣ر٥٤	١٤ر٥٥	٢٦ر٩٢	٤٠ر٤٦	١٠ر٧٨	٧ر٦٧	١١ر٩٠	١٤ر٨٥	٦ر٨٦	٩ر٣٣
٢٠ر٢ جنيه / دولار	٤٢ر٦٠	٢٦ر٩٤	١٩ر١٨	١٧ر٧٤	٢٤ر٦٨	٢٤ر٦٢	٢٦ر٤٦	٤٨ر٩٤	٧٣ر٥٦	١٩ر٦	١٣ر٩٤	٢١ر٦٤	٢٢ر٠	١٢ر٤٨	١٦ر٩٦
٢٧٠ر٢ جنيه / دولار	٥٧ر٥١	٣٦ر٣٧	٢٥ر٨٩	٢٣ر٩٥	٣٣ر٣٢	٣٣ر٢٤	٣٥ر٧٢	٦٦ر٠٧	٩٩ر٣١	٢٦ر٤٦	١٨ر٨٢	٢٩ر٢١	٣٦ر٤٥	١٦ر٨٥	٢٢ر٩٠
ب - الآثار غير المباشرة لتغير سعر الصرف :-															
١٠ر١ جنيه / دولار	٢ر٦٥	١ر٤١	٠ر٤٧	٠ر٤٠	٠ر٤٤	٠ر٧٣	١ر٤٨	٢ر٩٩	٤ر٦٤	٠ر٦٤	٠ر٣٧	٠ر٥٤	١ر٠٦	٠ر٢٢	٠ر٣٠
٢٠ر٢ جنيه / دولار	٨ر٧٨	٥ر٣٨	١ر٨٨	١ر٧٤	١ر٧٦	٢ر٥٢	٤ر٩٩	٩ر٩٤	١٥ر٧٧	٢ر٥٢	١ر٥٩	١ر٩٩	٣ر٧٥	٠ر٨٥	١ر٢٤
٢٧٠ر٢ جنيه / دولار	١٣ر٥٧	٨ر٤٢	٢ر٩٨	٢ر٥٧	٢ر٧٨	٣ر٩٤	٧ر٧٥	١٥ر٣٥	٢٤ر٤٤	٣ر٩٦	٢ر٥٤	٣ر١٣	٥ر٨٤	١ر٣٤	١ر٩٦
جـ - تكلفة المكون الأجنبي غير المباشر (مع سعر الصرف الحالي	١٣ر٥١	٦ر٧٨	٥ر٩٨	٤ر٧٥	٧ر٣٣	٢٢ر٦	١٣ر٨٧	١٧ر١٣	٢٠ر٤٨	٦ر٣٨	٣ر١٢	٢٦ر٣٨	٢٣ر٦٣	١٤ر٤١	١٨ر٦٣
د - تكلفة المكون المحلي	١٧٦ر٣	٨٤ر٦	١٥٠ر٤	١٤٣ر٧	١٤٧ر٥	١٣٥ر٣	١١٩ر٤	١٦٠ر١	٢٨٥ر٧	١٥٤ر٤	١٢٧ر٦	١٦٨ر٣	١٧٢ر٩	١٠١ر٥	١٤٤ر١
اجمالي تكلفة المستلزمات السلعية مع أسعار الصرف :-															
١٠ر١ جنيه / دولار	٢١٥ر٩	٢٠٧ر٧	١٦٧ر٤	١٥٨ر٦	١٦٨ر٨	١٧٢ر٢	١٤٩ر٣	٢٠٧ر١	٣٥١ر٣	١٧٢ر٢	١٣٨ر٨	٢٠٧ر١	٢١٢ر٤	١٢٣ر٠	١٧٢ر٤
٢٠ر٢ جنيه / دولار	٢٤١ر٢	٢٢٣ر٧	١٧٧ر٤	١٦٧ر٩	١٨١ر٣	١٨٥ر٠	١٦٤ر٧	٢٣٦ر٦	٣٩٥ر٥	١٨٢ر٩	١٤٦ر٣	٢١٨ر٣	٢٢٧ر٣	١٢٩ر٢	١٨٠ر٩
٢٧٠ر٢ جنيه / دولار	٢٦٠ر٩	٢٣٦ر٢	١٨٥ر٣	١٧٥ر٠	١٩٠ر٩	١٩٥ر١	١٧٦ر٧	٢٥٨ر٧	٤٢٩ر٩	١٩١ر٢	١٥٢ر١	٢٢٧ر٠	٢٣٨ر٨	١٣٤ر١	٦٨٧ر٦

تابع جدول رقم (٥) تقديرات التكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للمحاصيل الزراعية الرئيسية لعام ١٩٨٧ مع افتراض زيادة أسعار الصرف بالنسبة للمكون الأجنبي المباشر مع بقاء أسعار الصرف للمكون الأجنبي غير المباشر على ما هي عليه .

البيان	حمص	كتان	شعير	بصل شتوي	برسيم تحريش	برسيم مستديم	بطاطس صيفي	بطاطس نيلي	طماطم شتوي	طماطم صيفي	خيار صيفي	باذنجان	بطيخ صيفي	كوسة صيفي
أ - تكلفة المكون الاجنبي المباشر مقومة بأسعار صرف :-														
١٠ر١ جنيه / دولار	٥ر٣٦	١٤ر٦٤	٢٠ر٤٢	٤٢ر١٧	٤ر١١	٥ر٤٢	٤٨٤ر٥٥	٤٧٩ر٢	٧٠ر٠٦	٨٩ر٦٤	٢٧ر٠٥	٢٢ر٣٥	٩٩ر٩٤	٢٦ر١٥
٢٠ر٢ جنيه / دولار	٩ر٧٤	٢٦ر٦٢	٣٧ر١٢	٧٦ر٦٨	٧ر٢٨	٩ر٨٦	٨٨١ر٠	٨٧٢ر٢	١٢٧ر٣٨	١٦٢ر٩٨	٤٩ر١٨	٤٠ر٦٤	١٨١ر٧	٤٧ر٥٤
٢٠ر٢ جنيه / دولار	١٣ر١٥	٣٥ر٩٤	٥٠ر١١	١٠٣ر٥٢	١٠ر١٠	١٣ر٣١	١٨٩ر٤	١١٧٧ر٥	١٧١ر٩٦	٢٢٠ر٠٢	٦٦ر٣٩	٥٤ر٨٦	٢٤٥ر٣٠	٦٤ر١٨
ب - الآثار الغير مباشرة لتغير سعر الصرف:-														
١٠ر١ جنيه / دولار	٠ر٢٥	٠ر٤٠	١ر١٠	٥ر٦٥	٠ر١٥	٠ر١٩	٢٧ر٤٢	٢٧ر٨٨	١٠ر٩٢	١٥ر٢٥	٤ر٣٤	٢ر٣٣	٢٠ر٢٠	٤ر٤٢
٢٠ر٢ جنيه / دولار	١ر١٠	١ر٤٣	٤ر٠٧	١٩ر٠٤	٠ر٦٣	٠ر٢٢	١١٣ر٥	١١٥ر٣	٣٦ر٠٩	٥٠ر١٢	١٤ر٨٦	٩ر٤٤	٦٦ر١٦	١٤ر٧٦
٢٠ر٢ جنيه / دولار	١ر٣٦	٢ر٤٢	٦ر٤٠	٢٩ر٤٨	١ر٠٠	١ر١٥	١٨٠ر٥	١٨٣ر٣	٥٥ر٦٧	٧٧ر٢٦	٢٢ر٩٧	١٤ر٦٦	١٠١ر٩٢	٢٢ر٨٠
جـ - تكلفة المكون الاجنبي غير المباشر (مع سعر الصرف العالمي)	٢ر٢٠	١٦ر٧٥	٩ر٦٤	١٥ر٢٩	١٥ر٥١	٢٣ر٤٥	٢٠ر٧٦	١٧ر٧٧	١٤ر٩٩	١٥ر٨٥	٦ر٩٤	٨ر٢٣	١١ر٤٥	٢ر٤٤
د - تكلفة المكون المحلي	١٤٦ر٥٥	١٦٥ر٠٩	٢٢٥ر٠٤	٢٧٤ر٩	٦٦ر٦٥	٩٢ر٤٩	٣٣٣ر٨٤	٣٢١ر٨٣	٣٢٥ر٣١	٣٣٥ر٢٨	٢٣٤ر٥١	٢٦٤ر٤٢	٣١٠ر٧١	١٩٢ر٧٨
هـ - اجمالي تكاليف المستلزمات السلعية مع أسعار الصرف :-														
١٠ر١ جنيه / دولار	١٥٤ر٤	١٩٦ر٩	٢٥٦ر٢	٣٣٨ر٠	٨٦ر٤	١٢١ر٥٥	٨٦٦ر٦	٨٤٧ر٢	٤٣١ر٣	٤٥٦ر٠	٢٧٢ر٨	٢٩٧ر٧	٤٤٢ر٣	٢٣٠ر٨
٢٠ر٢ جنيه / دولار	١٥٩ر٦	٢١٠ر٠	٢٧٥ر٩	٣٨٥ر٩	٩٠ر٢٧	١٢٦ر٥	١٣٤٩ر١	١٣٢٧ر١	٥١٣ر٨	٥٦٤ر٢	٣٠٥ر٥	٣٢٢ر٧	٥٧٠ر٠	٢٦٢ر٥
٢٠ر٢ جنيه / دولار	١٦٣ر٢	٢٢٠ر٢٠	٢٩١ر٢	٤٢٣ر٢	٩٣ر٣	١٣٠ر٤	١٧٢٤ر٥	١٧٠٠ر٤	٥٧٧ر٩	٦٤٨ر٤	٣٣٠ر٨	٣٤٢ر٢	٦٦٩ر٤	٢٨٧ر٢

المصدر : حسبت من الجداول رقم ( ) ، ( ) بالدراسة .

جدول رقم (٦) تقديرات تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للمحاصيل الزراعية الرئيسية لعام ١٩٨٧ مع افتراض زيادة أسعار صرف اجمالى المكون الاجنبى بها ٠

البيان	قطن	أرز صيفى	ذرة شامى صيفى	ذرة شامى نيلى	ذرة رفيعة صيفى	فول سودانى	سمسم	فول صويا	قصب سكر	قمح	شعير	فول بلدى	عدس	حلبة	شمس
أ ـ تكلفة اجمالى المكون الاجنبى مقومة بأسعار صرفه :ـ															
١ ـ ١٠ ر١ جنيه / دولار	٤١ر١٣	٢٣ر٦٩	١٧ر٠٧	١٥ر٩٨	٢٣ر١٧	٤٣ر١٣	٣٢ر٧٣	٤٩ر٣٥	٦٧ر٢٩	١٩ر١٤	١١ر٧٦	٤٦ر٤٥	٤٥ر٧٩	٢٥ر٧٤	٣٣ر٧٣
٢ ـ ٠٠ ر٢ جنيه / دولار	٧٤ر٧٨	٤٣ر٠٨	٣١ر٠٤	٢٩ر٠٦	٤٢ر١٢	٧٨ر٤٢	٥٩ر٠	٨٩ر٧٢	١٢٢ر٣٤	٣٤ر٨	٢١ر٣٨	٨٤ر٤٦	٨٣ر٢٦	٤٦ر٨	٦١ر٣٢
٣ ـ ٢ر٧ جنيه / دولار	١٠٠ر٩٥	٥٨ر١٦	٤١ر٩	٣٩ر٢٣	٥٦ر٨٦	١٠٥ر٨٧	٨٠ر٣٣	١٢١ر١٢	١٦٥ر١٦	٤٦ر٩٨	٢٨ر٨٦	١١٤ر٠٢	١١٢ر٤	٦٣ر١٨	٨٢ر٧٨
ب ـ الآثار غير المباشرة لتغير اسعار الصرف :ـ															
١ ـ ١٠ ر١ جنيه / دولار	٢ر٨٦	١ر٥٦	٠ر٥٥	٠ر٤٧	٠ر٥٥	١ر٠٨	١ر٦٩	٣ر٢٦	٤ر٩٦	٠ر٢٤	٠ر٤٢	٠ر٩٤	١ر٤٣	٠ر٤٤	٠ر٥٨
٢ ـ ٠٠ ر٢ جنيه / دولار	٥ر٣٣	٣ر٨٣	٣ر٠٣	٣ر٣٢	٤ر٠٨	٥ر٩٥	١١ر١٣	١٧ر١٨	٢٦ر٧١	٢ر٦٦	١ر٨٠	٣ر٨١	٥ر٣٨	١ر٨٥	٢ر٥٣
٣ ـ ٢ر٧٠ جنيه / دولار	١٥ر٠٦	٩ر١٧	٣ر٥٣	٣ر٠٩	٣ر٦٠	٦ر٤٤	٩ر٢٨	١٧ر٢٥	٢٦ر٧١	٤ر٦٦	٢ر٨٨	٦ر٠٥	٨ر٤٥	٢ر٩٣	٤ر٠٣
جـ ـ تكلفة المكون المحلى	١٧٦ر٣	١٨٤ر٦	١٥٠ر٤	١٤٣ر٧	١٤٧ر٥	١٣٥ر٣	١٢٩ر٨	٢٦٠ر١	٢٨٥ر٧	١٥٩ر٤	١٤٢ر٦	١٦٨ر٣	١٢٢ر٩	١٠١ر٥	١٤٤ر١
د ـ اجمالى تكاليف المستلزمات السلعية مع اسعار الصرف :ـ															
١ ـ ١٠ ر١ جنيه / دولار	٢٢٠ر٣	٢٠٩ر٩	١٦٨ر٠	١٦٠ر٢	١٧١ر٢	١٧٩ر٥	١٥٣ر٨	٢١٢ر٧	٣٥٨ر٠	١٧٤ر٣	١٣٩ر٨	٢١٥ر٧	٢٢٠ر١	١٢٢ر٧	١٧٨ر٤
٢ ـ ٠٠ ر٢ جنيه / دولار	٢٦٠ر٨	٢٣٣ر٥	١٨٣ر٧	١٧٤ر٨	١٩١ر٩	٢١٢ر٨	١٨٤ر٩	٢٦١ر٠	٤٢٥ر٢	١٩٢ر٢	١٥٠ر٨	٢٥٦ر٦	٢٦١ر٥	١٥٠ر٢	٢٠٨ر٠
٣ ـ ٢ر٧٠ جنيه / دولار	٢٩٢ر٣	٢٥١ر٩	١٩٥ر٨	١٨٦ر٠	٢٠٨ر٠	٢٤٧ر٦	٢٠٩ر٠	٢٩٨ر٥	٤٧٧ر٦	٢٠٦ر٠	١٥٩ر٣	٢٨٨ر٤	٢٩٣ر٨	١٦٧ر٦	٢٣٠ر٩

تابع جدول رقم (٦) تقديرات تكلفة المستلزمات السلعية والخدمية للمحاصيل الزراعية الرئيسية لعام ١٩٨٧ مع افتراض زيادة اسعار الصرف لاجمالى المكون الاجنبى بها .

البيان	حمص	كتان	ثوم	بصل شتوى	برسيم تحريش	برسيم محتدم	بطاطس صيفى	بطاطس نيلى	بامياطم شتوى	طماطم صيفى	خيار صيفى	بذنجان	بطيخ شتوى	كوسة صيفى
أ - تكلفة اجمالى المكون الاجنبى مقوما بأسعار الصرف :-														
١ - ١٠ر١ جنيه / دولار	٨ر٢٤	٣٦ر٣١	٣٣ر٠٤	٦٢ر٢١	٢٤ر٤٣	٣٦ر١٤	٥١١ر٧	٥٠٣ر٠	٨٩ر٦٨	١١٠ر٠٤	٣٦ ر١٢	٣٣ر١٣	١١٤ر٩٣	٣٥ر٨٨
٢ - ٢ر٠٠ جنيه / دولار	١٤ر٩٨	٦٦ر٠٢	٦٠ر٠٨	١١٣ر١٠	٤٤ر٤٢	٦٥ر٧	٩٣٠ر٤	٩١٤ر٥	١٦٣ر٠٦	٢٠٠ر٧٤	٦٥ر٦٨	٦٠ر٢٤	٢٠٨ر٩٨	٦٥ر٢٤
٣ - ٢ر٧٠ جنيه / دولار	٢٠ر٢٢	٨٩ر١٣	٨١ر١١	١٥٢ر٦٩	٥٩ر٩٧	٨٨ر٧٠	١٢٥٦ر٠	١٢٣٤ر٦	٢٢٠ر١٣	٢٧١ر٠	٨٨ر٦٧	٨١ر٣٢	٢٨٢ر١٢	٨٨ر٠٧
ب - الاثار المباشرة لتغير سعر الصرف :-														
١ - ١٠ر١ جنيه / دولار	٠ر٢٥	٠ر٦٥	١ر٢٥	٥ر٨٨	٠ر٣٩	٠ر٥٥	٢٧ر٧٤	٢٨ر١٥	١١ر١٦	١٥ر٥٠	٤ر٥٤	٢ر٨٦	٢٠ر٣٨	٤ر٥٣
٢ - ر ٢ جنيه / دولار	١ر٢٥	٢ر٦٧	٤ر٧٣	٢٠ر١٠	١ر٧٠	٢ر٣٣	١١٤ر٩٣	١١٦ر٥٣	٣٧ر١٣	٥١ر٢٢	١٥ر٣٤	١٠ر٠١	٦٦ر٩٦	١٥ر٢٧
٣ - ٢ر٧ جنيه /دولار	٢ر٠٠	٤ر٢٥	٧ر٤٦	٣١ر١٧	٢ر٧٢	٣ر٧٥	١٨٢ر٨	١٨٥ر٢٧	٥٧ر٣٣	٧٩ر٠٢	٢٣ر٧٤	١٥ر٥٧	١٠٣ر١٩	٢٧ر١٣
جـ - تكلفة المكون المحلى	١٤٦ر٥٥	١٦٥ر٠٩	٢٢٥ر٠٤	٢٧٤ر٩	٦٠ر١٥	٩٢ر٤١	٣٣٢ر٨٤	٣٢١ر٨٣	٣٣٥ر٣١	٣٣٥ر٢٨	٢٣٤ر٥١	٢٦٤ر٤٢	٣١٠ر٧١	١٩٢ر٧٨
د - اجمالى تكاليف المستلزمات السلعية مع اسعار الصرف														
١ - ١٠ر١ جنيه / دولار	١٥٥ر٠	٢٠٢ر١	٢٥٩ر٣	٣٤٣ر٠	٩١ر٤٧	١٢٩ر٢	٨٧٣ر٣	٨٥٣ر٠	٤٣٦ر٢	٤٦١ر٢	٢٧٥ر٢	٣٠٠ر٤	٤٤٦ر٠	٢٣٣ر٢
٢ - ٢ر٠٠ جنيه / دولار	١٦٢ر٨	٢٣٣ر٨	٢٨٤ر٩	٤٠٨ر١	١١٢ر٨	١٦٠ر٥	١٣٧٩ر٢	١٣٥٢ر٥	٥٣٥ر٥	٥٨٧ر٢	٣١٥ر٥	٣٣٤ر٧	٥٨٦ر٧	٢٧٣ر٣
٣ - ٢ر٧ جنيه / دولار	١٦٨ر٨	٢٥٨ر٥	٣١٣ر٦	٤٥٨ر٨	١٢٩ر٣	١٨٤ر٩	١٧٧٢ر٦	١٧٤١ر٧	٦١٢ر٨	٦٨٥ر٣	٣٤٦ر٩	٣٦١ر٣	٦٩٦ر٠	٣٠٨ر٢

المصدر :- حسبت من الجدول رقم ( ) ، ( ) بالدراسة

جدول رقم (٧) متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية للسنوات
١٩٨٦ — ١٩٨٨، وأسعار المزرعة لعام ١٩٨٧

البيان	الوحدة	متوسط انتاجية الفدان فى السنوات ١٩٨٦ — ١٩٨٨		الأسعار المزرعية لعام ١٩٨٧	
		ناتج رئيسى (وحدة)	ناتج ثانوى (حمل)	ناتج رئيسى (جنيه/وحدة)	ناتج ثانوى (جنيه/حمل)
١ — قمح	أردب	١٢٫٤	٩٫٦٢	٣٣٫٥٢	٢٤٫٠٠
٢ — فول	أردب	٦٫٨٢	٥٫٨٤	٨٥٫١٨	١٤٫٠٠
٣ — شعير	أردب	١٠٫٠٧	٧٫٠٢	٢٨٫٠٩	٢١٫٤٠
٤ — حلبة	أردب	٥٫٢٧	٣٫٣٥	٩٠٫٠٨	٣٫٥٥
٥ — حمص	أردب	٤٫٧٥	٤٫٦٩	١٦٨٫٣٤	٩٫١١
٦ — ترمس	أردب	٤٫٩٥	٤٫٤٣	١٢٣٫٤٨	٧٫٣٠
٧ — عدس	أردب	٤٫٦٣	٤٫٠٢	١٦٠٫٠٥	١٧٫٦٤
٨ — بصل شتوى	طن	٨٫٥٨	—	١٤٢٫٥٠	—
٩ — ثوم	طن	٧٫٩٩	—	١٧٨٫٧٦	—
١٠ — كتان	أردب	٤٫٤٤	٢٫٧٧*	٦٦٫٣٠	٨٧٫٧٢
١١ — برسيم مستديم	طن	٢٥٫٢٢	—	١٠٫٥٥	—
١٢ — برسيم تحريش	طن	٩٫٥٩	—	١٠٫٥٥	—
١٣ — قطن (زهر)	قنطار	٦٫٠١	٦٫٧٤	١١٤٫١٩	٥٫٩٧
١٤ — أرز صيفى	طن	٢٫٤٨	٦٫٨٩	٢٠٦٫٠	٦٫٦
١٥ — ذرة شامى صيفى	أردب	١٥٫٥٠	٨٫٥٣	٣٥٫٦٥	٦٫٥
١٦ — ذرة شامى نيلى	أردب	١١٫٠٢	٨٫٥٣	٣٥٫٦٥	٦٫٥
١٧ — ذرة رفيعة صيفى	أردب	١٢٫٥٧	٩٫٣٥	٣٩٫٩٠	٦٫٨٥
١٨ — قصب السكر	طن	٤٠٫٩٥	—	٥٠٫٠٠	—
١٩ — سمسم	أردب	٣٫٨٢	٥٫٢٢	١٥٥٫٠٣	٥٫١٤
٢٠ — فول صويا	طن	١٫١٧	—	٤٢٥٫٠	—
٢١ — فول سودانى	أردب	١٠٫٨٨	٤٫٦٠	٦٦٫٦٧	٤٫٨٠
٢٢ — بطاطس صيفى	طن	٩٫٠١	—	٢٤٤٫٠٥	—
٢٣ — بطاطس نيلى	طن	٨٫٥٥	—	١٣٥٫٠٠	—

* الوحدة بالطن .

تابع جدول رقم (٧) متوسط انتاجية الفدان من المحاصيل الزراعية للسنـــــوات ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨ وأسعارها المزرعية لعـــــام ١٩٨٧

البيـــــان	الوحدة	متوسط انتاجية الفدان فى السنـــوات ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨		الأسعار المزرعية لعـــام ١٩٨٧	
		ناتج رئيسى (وحـدة)	ناتج ثانوى (حمـل)	ناتج رئيسى (جنيه/وحدة)	ناتج ثانوى (جنيه/حمل)
٢٤ ـ خيار صيفـــى	طـــن	٧٫٦٩	ـ	٣٢٠٫٥٣	ـ
٢٥ ـ باذنجان صيفى	طـــن	١٠٫٣٣	ـ	١٩٩٫٩٩	ـ
٢٦ ـ كوسة صيفـــى	طـــن	٨٫٢٨	ـ	١٩٤٫٧٥	ـ
٢٧ ـ طماطم شتـوى	طـــن	١١٫٠٣	ـ	٢٠٠٫٠٧	ـ
٢٨ ـ طماطم صيفـى	طـــن	١١٫٥٧	ـ	١٦٧٫٥٠	ـ
٢٩ ـ طماطم نيلـى	طـــن	١١٫٥٩	ـ	٢٥٦٫٠٠	ـ

المصدر : وزارة الزراعة ، الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

جدول رقم (٨) تقديرات صافى الدخول المزرعية ، وعوائد حقوق التملك من المحاصيل الزراعية الرئيسية خلال عـــام ١٩٨٧

البيـــان	قطـن	أرز صيفـى	ذرة شامى صيفـى	ذرة شامى نيلـى	ذرة رفيعة صيفـى	فـول سودانى	سمسم	فـول صويـا	قصب سكـر	قمـح	شعـير	فـول بلـدى	عـدس	حلبـة	ترمس
١ ـ الايرادات :ـ															
أ ـ ناتـج رئيسـى	٦٨٦٫٣	٥١٠٫٩	٥٥٢٫٦	٣٩٢٫٩	٥٠١٫٥	٧٢٥٫٤	٥٩٢٫٢	٤٩٧٫٣	٢٠٤٧٫٥	٤١٥٫٧	٢٨٢٫٩	٥٨٠٫٩	٧٤١٫٠	٤٧٤٫٧	٦١١٫٢
ب ـ ناتـج ثانـوى	٤٠٫٢٤	٤٥٫٥	٥٥٫٥	٥٥٫٥	١٤٫١	٢٢٫١	٢٦٫٨	ـ	ـ	٢٣٠٫٩	١٥٠٫٢	٨١٫٨	٧٠٫٩	١١٫٩	٣٢٫٣
جملـــة	٧٢٦٫٥	٥٥٦٫٤	٦٠٨٫١	٤٤٨٫٤	٥٦٥٫٦	٧٤٧٫٥	٦١٩٫٠	٤٩٧٫٣	٢٠٤٧٫٥	٦٤٦٫٦	٤٣٣٫١	٦٦٢٫٧	٨١١٫٩	٤٨٦٫٦	٦٤٣٫٥
٢ ـ مستلزمات سلعية وخدميـة	٢٠٥٫١	٢٠١٫٨	١٦٣٫٧	١٥٥٫١	١٦٤٫٠	١٦٦٫٨	١٤٢٫٩	١٩٤٫٧	٣٣٣٫١	١٦٨٫٤	١٣٦٫٢	٢٠٢٫٧	٢٠٦٫٥	١٢٠٫٥	١٦٩٫٠
٣ ـ صافى الدخـل المزرعـى	٥٢١٫٤	٣٥٤٫٦	٤٤٤٫٤	٢٩٣٫٣	٤٠١٫٦	٥٨٠٫٧	٤٧٦٫١	٣٠٢٫٦	١٧١٤٫٤	٤٧٨٫٢	٢٩٦٫٩	٤٦٠٫٠	٦٠٥٫٤	٣٦٦٫١	٤٧٤٫٥
٤ ـ أجور عمـل بشـرى	٣١٠٫٠	١٨٢٫٨	١٦٤٫٤	١٥٧٫٥	١٦١٫٠	١٧٧٫٧	١٤٢٫٣	١٢٩٫١	٣٧١٫٣	١٣٤٫٥	١٠٤٫٦	١٢٠٫٨	١٣٢٫٤	٩٧٫٠	١٢٦٫٢
٥ ـ عوائد حقـوق التملـك	٢١١٫٤	١٦٦٫٨	٢٨٠٫٠	١٣٥٫٨	٢٤٠٫٦	٤٠٣٫٠	٣٣٣٫٨	١٧٣٫٥	١٣٤٣٫١	٣٤٣٫٧	١٩٢٫٣	٣٣٩٫٢	٤٧٣٫٠	٢٦٩٫١	٣٤٨٫٣
٦ ـ ايجار أرض زراعيـــة	٨٦٫٤	٣٤٫٦	٢٩٫٤	٤١٫٢	٤٣٫٣	٤٢٫٥	٤٥٫٠	٢٨٫٢	٧٣٫٨	٥٠٫٣	٤٣٫٢٢	٣٩٫٤٢	٨٦٫٦٠	٤٤٫٢٠	٥٢٫٨
٧ ـ عائد الأدارة ورأس المـال	١٢٥٫٠	١٣٢٫٢	٢٥٠٫٦	٩٤٫٦	١٩٧٫٣	٣٦٠٫٥	٢٨٨٫٨	١٤٥٫٣	١٢٦٩٫٣	٢٩٣٫٤	١٤٩٫١	٢٩٩٫٨	٣٨٦٫٤	٢٢٤٫٩	٢٩٥٫٥

تابع جدول رقم (٨) تقديرات صافى الدخول المزرعية ، وعوائد حقوق التملك من المحاصيل الزراعية الرئيسية خلال عـــــام ١٩٨٧

البيـــــان	حمـــص	كتـــان	شـــوم	بصـــل شتـــوى	برســـيم تحريـــش	برســـيم مستديـــم	بطاطـــس صيفـــى	بطاطـــس نيلـــى	طماطـــم شتـــوى	طماطـــم صيفـــى	كوســـة صيفـــى	خيـــار صيفـــى	باذنجـــان صيفـــى	بطيـــخ مستـــاوى
١ ـ الايرادات :														
أ ـ ناتج رئيســـى	٧٩٩ر٦	٢٩٤ر٤	١٤٢٨ر٣	١٢٢٢ر٧	٢٠٨ر٨	٤٨٩ر٧	٢١٩٨ر٩	١١٥٤ر٣	٢٣١٤ر٨	١٩٣٨ر٠	١٦١٢ر٥	٢٤٦٤ر٩	٢٠٦٥ر٩	
ب ـ ناتج ثانـــوى	٤٢ر٧	٢٤٣ر٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	
جملـــــة	٨٤٢ر٣	٥٣٧ر٤	١٤٢٨ر٣	١٢٢٢ر٧	٢٠٨ر٨	٤٨٩ر٧	٢١٩٨ر٩	١١٥٤ر٣	٢٣١٤ر٨	١٩٣٨ر٠	١٦١٢ر٥	٢٤٦٤ر٩	٢٠٦٥ر٩	
٢ ـ مستلزمات سلعية وخدميـــة	١٥٢ر٦	١٩١ر٣	٢٤٨ر٥	٣١٨ر٢	٨٥ر٠	١١٩ر٦	٧١٨ر٠	٧٠٠ر٠	٣٩٥ر٩	٤٠٩ر١	٢١٨ر٢	٢٥٩ر٤	٢٨٧ر٨	٣٨ر٦
٣ ـ صافى الدخل المزرعـــى	٦٨٩ر٧	٣٤٦ر١	١١٧٩ر٨	٩٠٤ر٥	١٢٣ر٨	٣٧٠ر١	١٤٨٠ر٩	٤٥٤ر٣	١٩١٨ر٩	١٥٢٨ر٩	١٣٩٤ر٣	٢٢٠٥ر٥	١٧٧٨ر١	
٤ ـ أجور عمـــل بشـــرى	١٤٢ر٢	١٧١ر٧	٢٠٠ر٦	٢٢٦ر٧	٦٥ر٦	١٢٩ر٤	٢٠٢ر١	١٩٨ر١	٣٣٨ر١	٣٥٧ر٣	٢٣٨ر٦	٢٨٢ر٧	٢٤١ر٧	٢٣٥ر٣
٥ ـ عوائد حقوق التملـــك	٥٤٧ر٥	١٧٤ر٤	٩٧٩ر٢	٦٧٧ر٨	٥٨ر٢	٢٤٠ر٧	١٢٧٨ر٨	٢٥٦ر٢	١٥٨٠ر٨	١١٧١ر٦	١١٥٥ر٧	١٩٢٢ر٨	١٥٣٦ر٤	
٦ ـ ايجار أرض زراعيـــة	٥٦ر٤	٣٥ر١	٤٧ر٤	٢٨ر٤	٢٤ر١	٤١ر٤	٣٤ر٩	٥٧ر٤	٣٨ر٦١	٤٧ر٧٠	٣٨ر٩	٣٣ر٥٠	٢٦ر٧	٤٣ر٢١
٧ ـ عائد الادارة ورأس المال	٤٩١ر١	١٣٩ر٣	٩٣١ر٨	٦٤٩ر٤	٣٤ر١	١٩٩ر٣	١٢٤٣ر٩	١٩٨ر٨	١٥٤٢ر٢	١١٢٣ر٩	١١١٦ر٨	١٨٨٩ر٣	١٥٠٩ر٧	

المصدر : حسبت من الجداول أرقام (١) ، (٧) بالملحـــق .

جدول رقم (٩) تقديرات صافى الدخول المزرعية وعوائد حقوق التملك من المحاصيل الزراعية المختلفة لعام ١٩٨٧ ، مع افتراض تغير أسعار صرف المكون الأجنبى بالمستلزمات السلعية فى كل منهـــا .

(جنيه / فـــدان)

البيـــان	قطـــن	أرز صيفى	ذرة شامى صيفى	ذرة شامى نيلـى	ذرة رفيعة صيفـى	فـول سودانى	سمســم	فـول صويـا	قصب السكر	قمـح	شعـير	فـول بلـدى	عـدس	حلبـة	ترمـس
أ ـ صافى الدخل المزرعى مع أسعار الصـــرف :ـ															
١ ـ ١٠ر١ جنيه / دولار	٥٠٦ر٢	٣٤٦ر٥	١٤٠ر١	٢٨٨ر٢	٣٩٤ر٤	٥٦٨ر٠	٤٦٥ر٢	٢٨٤ر٦	١٦٨٩ر٥	٤٧٢ر٣	٢٩٣ر٣	٤٤٧ر٠	٥٩١ر٨	٣٥٨ر٩	٤٦٥ر١
٢ ـ ٠٠ر٢ جنيه / دولار	٤٦٥ر٨	٣٢٢ر٩	٤٢٤ر٤	٢٧٣ر٦	٣٧٣ر٧	٥٢٩ر٧	٤٣٤ر١	٢٣٦ر٣	١٦٢٢ر٣	٤٥٤ر٤	٢٨٢ر٣	٤٠٦ر١	٥٥٠ر٤	٣٣٦ر٤	٤٣٥ر٥
٣ ـ ٧٠ر٢ جنيه / دولار	٤٣٤ر٢	٣٠٤ر٥	٤١٢ر٣	٢٦٢ر٤	٣٥٢ر٦	٤٩٩ر٩	٤١٠ر٠	١٩٨ر٨	١٥٦٩ر٩	٤٤٠ر٦	٢٧٣ر٨	٣٧٤ر٣	٥١٨ر١	٣١٩ر٠	٤١٢ر٦
ب ـ عوائد حقوق التملك مع أسعار الصـــرف :ـ															
١ ـ ١٠ر١ جنيه / دولار	١٩٦ر٢	١٥٨ر٧	٢٧٥ر٧	١٣٠ر٧	٢٣٣ر٤	٣٩٠ر٣	٣٢٢ر٩	١٥٥ر٥	١٣١٨ر٢	٣٣٧ر٨	١٨٨ر٧	٣٢٦ر٢	٤٥٩ر٤	٢٦١ر٩	٣٣٨ر٩
٢ ـ ٠٠ر٢ جنيه / دولار	١٥٥ر٨	١٣٥ر١	٢٦٠ر٠	١١٦ر١	٢١٢ر٧	٣٥٢ر٠	٢٩١ر٨	١٠٧ر٢	١٢٥١ر٠	٣١٩ر٩	١٧٧ر٧	٢٨٥ر٣	٤١٨ر٠	٢٣٩ر٤	٣٠٩ر٣
٣ ـ ٧٠ر٢ جنيه / دولار	١٢٤ر٢	١١٦ر٧	٢٤٧ر٩	١٠٤ر٩	١٩٦ر٦	٣٢٢ر٢	٢٦٧ر٧	٦٩ر٧	١١٩٨ر٦	٣٠٦ر١	١٦٩ر٢	٢٥٣ر٥	٣٨٥ر٧	٢٢٢ر٠	٢٨٦ر٤
جـ ـ عائد رأس المال والادارة المزرعية مع أسعار الصـــرف :ـ															
١ ـ ١٠ر١ جنيه / دولار	١٠٩ر٨	١٢٤ر١	٢٤٦ر٣	٨٩ر٥	١٩٠ر١	٣٤٧ر٨	٢٧٧ر٩	١٢٧ر٣	١٢٤٤ر٤	٢٨٧ر٥	١٤٥ر٥	٢٨٦ر٨	٣٧٢ر٨	٢١٧ر٢	٢٨٦ر١
٢ ـ ٠٠ر٢ جنيه / دولار	٦٩ر٤	١٠٠ر٥	٢٣٠ر٦	٧٤ر٩	١٦٩ر٤	٣٠٩ر٥	٢٤٦ر٨	٧٩ر٠	١١٧٧ر٢	٢٦٩ر٦	١٣٤ر٥	٢٤٥ر٩	٣٣١ر٤	١٩٥ر٢	٢٥٦ر٥
٣ ـ ٧٠ر٢ جنيه / دولار	٣٧ر٨	٨٢ر١	٢١٨ر٥	٦٣ر٧	١٥٣ر٣	٢٧٩ر٧	٢٢٢ر٧	٤١ر٥	١١٢٤ر٨	٢٥٥ر٨	١٢٦ر٠	٢١٤ر١	٢٩٩ر١	١٧٧ر٨	٢٣٣ر٦

تابع جدول رقم (٩) تقديرات صافى الدخول المزرعية ، وعوائد حقوق التملك من المحاصيل الزراعية المختلفة لعام ١٩٨٧ مع افتراض تغير أسعار الصرف للمكون الأجنبى بالمستلزمات السلعية فى كل منهـــا .

(جنيه / فـــدان)

البيـــان	حمص	كتـــان	ثـــوم	بصـــل شتـــوى	برسـيم تحريش	برسـيم مستديم	بطاطـس صيفـــى	بطاطس نيلـــى	طماطـم شتـــوى	طماطـم صيفـــى	خيـــار صيفى	باذنجان	كوسـة صيفى
أ ـ صافى الدخل المزرعى مـــع أسعار الصـــرف : ـ													
١ ـ ١٠ر١ جنيه/دولار	٦٨٧ر٣	٣٣٥ر٣	١١٦٩ر٠	٨٧٩ر٧	١١٧ر٣	٣٦٠ر٥	١٣٢٥ر٦	٣٠١ر٣	١٨٧٨ر٦	١٤٧٦ر٨	٢١٨٩ر٧	١٧٦٥ر٥	١٣٧٩ر٣
٢ ـ ٢٠٠ر٢ جنيه/دولار	٦٧٩ر٥	٣٠٣ر٦	٦١٣٨ر٤	٨١٤ر٦	٩٦ر٠	٣٢٩ر٢	٨١٩ر٧	(١٩٨ر٢)	١٧٧٩ر٣	١٣٥٠ر٨	٢١٤٩ر٤	١٧٣١ر٢	١٣٣٩ر٢
٣ ـ ٢٧٠ر٢ جنيه /دولار	٦٧٣ر٥	٢٧٨ر٩	١١١٤ر٢	٧٦٣ر٩	٧٩ر٥	٣٠٤ر٨	٤٢٦ر٣	(٥٨٧ر٤)	١٧٠٢ر٠	١٢٥٢ر٧	٢١١٨ر٠	١٧٠٤ر٦	١٣٠٤ر٣
ب ـ عوائد حقوق التملك مـــع أسعار الصـــرف : ـ													
١ ـ ١٠ر١ جنيه / دولار	٥٤٥ر١	١٦٣ر٦	٩٦٨ر٤	٦٥٣ر٠	٥١ر٧	٢٣١ر١	١١٢٣ر٥	١٠٣ر٢	١٥٤٠ر٥	١١١٩ر٤	١٩٠٧ر٠	١٥٢٣ر٨	١١٤٠ر٧
٢ ـ ٢٠٠ر٢ جنيه / دولار	٥٣٧ر٣	١٣١ر٩	٩٣٧ر٨	٥٨٧ر٩	٣٠ر٤	١٩٩ر٨	٦١٧ر٦	(٣٩٦ر٤)	١٤٤١ر٢	٩٩٣ر٥	١٨٦٦ر٧	١٤٨٩ر٥	١١٠٠ر٦
٣ ـ ٢٧٠ر٢ جنيه / دولار	٥٣١ر٣	١٠٢ر٢	٩١٤ر١	٥٣٧ر٢	١٣ر٩	٦٧٥ر٤	٢٢٤ر٢	(٧٨٥ر٥)	٣٦٣ر٩	٨٩٥ر٤	١٨٣٥ر٣	١٤٦٢ر٩	١٠٦٥ر٧
جـ ـ عائد رأس المال والادارة المزرعيةمع أسعار الصرف:ـ													
١ ـ ١٠ر١ جنيه /دولار	٤٨٨ر٧	١٢٨ر٥	٩٢١ر٠	٦٢٤ر٦	٢٧ر٦	١٨٩ر٢	١٠٨٨ر٦	٤٥ر٨	١٥٠١ر٩	١٠٧١ر٨	١٨٧٣ر٥	١٤٩٧ر١	١١٠١ر٨
٢ ـ ٢٠٠ر٢ جنيه /دولار	٤٨٠ر٩	٩٦ر٨	٨٩٠ر٤	٥٥٩ر٥	٦ر٣	١٥٨ر٤	٥٨٢ر٧	(٤٥٣ر٨)	١٤٠٢ر٦	٩٤٥ر٨	١٨٣٣ر٢	١٤٦٢ر٨	١٠٦١ر٧
٣ ـ ٢٧٠ر٢ جنيه /دولار	٤٧٤ر٩	٧٢ر١	٨٦٦ر٧	٥٠٨ر٨	(١٠ر٢)	١٣٤ر٠	١٨٩ر٣	(٨٤٢ر٩)	٣٣٢٥ر٣	٨٤٧ر٧	١٨٠١ر٨	١٤٣٦ر٢	١٠٢٦ر٨

المصدر : حسبت من الجداول رقم (٦) ، (٨) بنفس الملحق .

جدول رقم (١٠) كمية وقيمة الصادرات والواردات المصرية من السلع والمحاصيل الزراعية الرئيسية خلال السنـــوات ١٩٨٥ - ١٩٨٧

المحاصيل والسلع الزراعية	١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		المتوسط السنوى	
	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)	كمية (ألف طن)	قيمة (مليون دولار)
أ - محاصيل تصديرية :-								
١ - قطن (شعر)	١٤٤ر٠	٤٢٧ر٢٧	١٣١ر٠٠	٣٥٢ر٠٠	١٢٩ر٩٢	٣٣٨ر٨٧	١٣٤ر٩٧	٣٧٢ر٧١
٢ - أرز أبيض	١٦ر٦	٥ر٤	٩٢ر٠٠	٢٧ر٥٠	١٢٦ر٠	٣٩ر٦٦	٧٨ر٢	٢٤ر١٩
٤ - فول سودانى مقشر	١ر٨٩	١ر٩٧	٢ر٥	٢ر٤٠	٢ر٦٠	٢ر٨٥	٢ر٣٣	٢ر٤١
- بطاطس	١٢٧ر٩٢	٢٦ر٩٧	١٢٠ر٠	٢٧ر٠٠	١٣٣ر٠	٣١ر٠٠	١٢٦ر٩٧	٢٨ر٣٢
٦ - بصل	٢٣ر٤	٨ر٥٠	٢١ر٠	٨ر٢٠	٢١ر٤٠	٢٥ر٣	٢١ر٩٨	١٤ر٠
٧ - ثوم *	١ر٨٦٥	١ر٠٣٥					١ر٨٦٥	١ر٠٣٥
٨ - طماطم	١٤ر٣	٣ر٥٩	١٥ر٠٠	٦ر٠٠	٢٣ر٤٠	١٠ر٥٠	١٢ر٥٧	٦ر٧٠
٩ - كتان خام *	٤ر٦٨٦	١ر٧٨٢					٤ر٦٨٦	١ر٧٨٢
ب - محاصيل مستوردة :-								
١ - قمح	٥٢٤ر٠٠	٩٤٧ر٠٠	٤٦٦٠ر٠٠	٦٢٢ر٠	٥١٦٢ر٠	٩٠٦ر٠	٤٧٨٢ر٠	٨٢٥ر٠
٢ - ذرة شامى	١٩٠٧ر٠	٢٩٠ر٠	٢١٤٠ر٠	٢٣٩ر٠	٢٢٠٠ر٠	١٨٩ر٠	٢٠٨٢ر٣	٢٣٩ر٣
٣ - عدس	١٥ر٠٠	٥ر٠٠	١٥ر٠٠	٥ر٠	١٥ر٠٠	٥ر٠٠	١٥ر٠٠	٥ر٠٠
٤ - فول بلدى	٥ر٠٠	٢ر٠٠	٥ر٠٠	٢ر٠٠	٥ر٠٠	٢ر٠٠	٥ر٠٠	٢ر٠٠
٥ - سمسم	٨ر٢	٨ر٠	٨ر٠٠	٨ر٠٠	٢٦ر٦	٢٧ر٠٠	١٤ر٢٧	١٤ر٣٣
٦ - فول صويا	٢٨ر٠	٧ر٥٠	١٤١ر٠	٣٤ر٠	٦٦ر٠٠	١٦ر٧	٧٨ر٣٣	١٩ر٤٠
٧ - بذرة كتان *	١٣ر٦١١	٤ر٣٥٧					١٣ر٦١١	٤ر٣٥٧
٨ - سكر	٧٤٣ر٠	١٣٧ر٠	٧٢٣ر٩٤	١٥٢ر٥	٦٠٦ر٤٦	١٤٦ر٣	٦٩١ر١٣	١٤٥ر٢٧

المصدر :-
جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، مجلد رقم (٩) ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٨٩

* عبد القادر دياب ، تخطيط الانتاج الزراعى من منظور تعظيم العائد الاجتماعى ، مذكرة خارجيـــة رقم (١٤٧٧) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ .

جدول رقم (١١) متوسط أسعار تصدير (فوب) واستيراد (سيف) الصادرات والواردات المصرية من المحاصيل الزراعية الرئيسية خلال السنوات ١٩٨٥ - ١٩٨٦

(دولار / طن متري)

السنوات / المحاصيل	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	المتوسط
أ - محاصيل تصديرية :-				
١ - قطن (شعر)	٢٩٦٧ر٢	٢٦٨٧ر٠	٢٦٠٨ر٣	٢٧٦١ر٤
٢ - أرز أبيض	٣٢٥ر٣	٢٩٨ر٩٠	٣١٤ر٨	٣٠٩ر٣
٣ - فول سوداني مقشور	١٠٤٢ر٣	٩٦٠ر٠	١٠٩٦ر٢	١٠٣٤ر٣
٤ - بطاطس	٢١٠ر٨	٢٢٥ر٠٠	٢٣٣ر١	٢٢٣ر٠
٥ - بصل	٣٦١ر١	٥٩٠ر٥		٣٧٤ر٩
٦ - ثوم	٥٥٥ر٠			٥٥٥ر٠
٧ - طماطم	٢٥١ر٠	٤٠٠ر٠	٤٤٨ر٧	٣٨١ر٣
٨ - كتان خام	٣٨٠ر٣			٣٨٠ر٣
ب - محاصيل مستوردة :-				
١ - قمح	٢٠٩ر٣	١٣٣ر٥	١٧٥ر٥	١٧٢ر٥٠
٢ - ذرة شامي	١٥٢ر١	١١١ر٧	٨٥ر٩	١١٤ر٩٢
٣ - عدس	٣٣٣ر٣	٣٣٣ر٣	٣٣٣ر٣	٣٣٣ر٣
٤ - فول بلدي	٤٠٠ر٠	٤٠٠ر٠	٤٠٠ر٠	٤٠٠ر٠
٥ - سمسم	٩٢٥ر٦	١٠٠٠ر٠٠	١٠١٥ر٠	١٠٠٤ر٢
٦ - فول صويا	٢٦٢ر٩	٢٤١ر١	٢٥٣ر٠	٢٤٧ر٧
٧ - بذرة كتان	٣٢٠ر١			٣٢٠ر١
٨ - ذرة	١٨٤ر٤	٢١٠ر٧	٢٤١ر٢	٢١٠ر٢

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١٠) بنفس الملحق .

جدول رقم (١٢) تقييم أسعار تصدير (فوب) ، واستيراد (سيف) المحاصيل الزراعية الرئيسية وفقا لاسعار صرف مختلفة .

المحصول	الوحدة	متوسط أسعار المصدر والاستيراد د ولار / وحدة (١)	تقييم أسعار الاستيراد والتصدير وفقا لاسعار صرف مختلفة (جنيه / وحدة)			
			سعر الصرف السائد في ١٩٨٧	سعر صرف ١٠ر١ جنيه / د ولار	سعر صرف ٢٠ر٢ جنيه / د ولار	سعر صرف ٧٠ر٢ جنيه / د ولار
أ ـ محاصيل تصديرية :						
١ ـ قطن (زهر)	قنطار	١٦٠ر٦٢	١١٢ر٤	١٧٦ر٧	٣٢١ر٢	٤٣٣ر٧
٢ ـ أرز شعير	طن	٢٠١ر٤	١٤١ر٠	٢٢١ر٥	٤٠٢ر٨	٥٤٣ر٨
٣ ـ فول سوداني مقشور	اردب	٥١ر٧٢	٦٩ر٨	٥٦ر٩	١٠٣ر٤	١٣٩ر٦
٤ ـ بطاطس	طن	٢٢٣ر٠	٣٠١ر١	٢٤٥ر٣	٤٤٦ر٠٠	٦٠٢ر١
٥ ـ بصل	طن	٣٧٤ر٩	٥٠٦ر١	٤١٢ر٤	٧٤٩ر٨	١٠١٢ر٢
٦ ـ ثوم	طن	٥٥٥ر٠	٧٤٩ر٣	٦١٠ر٥	١١١٠ر٠	١٤٩٨ر٥
٧ ـ طماطم	طن	٣٨١ر٣	٥١٤ر٨	٤١٩ر٤	٧٦٢ر٦	١٠٢٩ر٥
٨ ـ كتان خام	طن	٣٨٠ر٣	٥١٣ر٤٠	٤١٨ر٣	٧٦٠ر٦	١٠٢٦ر٨
ب ـ محاصيل مستوردة :						
١ ـ قمح	أردب	٢٥ر٩	١٨ر١٣	٢٨ر٤٩	٥١ر٨	٦٩ر٩٣
٢ ـ ذرة شامي	أردب	١٦ر١	٢١ر٧	١٧ر٧	٣٢ر٢	٤٣ر٥
٣ ـ عدس	أردب	٤٩ر٣٠	٦٦ر٦	٥٤ر٢	٩٨ر٦	١٣٣ر١
٤ ـ فول بلدي	أردب	٦٢ر٠	٨٣ر٧	٦٨ر٢	١٢٤ر٠	١٦٧ر٤
٥ ـ سمسم	أردب	١٢٠ر٥	١٦٢ر٧	١٣٢ر٦	٢٤١ر٠	٣٢٥ر٤
٦ ـ فول صويا	طن	٢٤٧ر٧	٣٣٤ر٤	٢٧٢ر٥	٤٩٥ر٤	٦٦٨ر٨
٧ ـ بذرة كتان	أردب	٣٩ر١	٥٢ر٨	٤٣ر٠١	٧٨ر٢	١٠٥ر٦
٨ ـ قصب السكر	طن	٢٧ر٣	١٩ر١١	٣٠ر٠٣	٥٤ر٦	٧٣ر٧

المصدر :ـ (١) حسبت من الجدول رقم (١١) ، الملحق مع الافتراضات التالية

أ ـ أن معدل تصافي القطن الشعر تعادل ٣٦ر٩٣ ٪ من القطن الزهر .

ب ـ نسبة تصافي الأرز الابيض تعادل ١ ر ٦٥ ٪ من الارز الشعير .

جـ ـ نسبة تصافي الفول السوداني المقشور ـ تعادل ٦٧ ٪ من الفول السوداني غير المقشور

د ـ نسبة تصافي السكر تعادل ١٣ ٪ من القطن .

" مراجـــــــع "

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، النشرة الربع سنوية لأسعار المواد والمنتجات الصناعية فى القاهرة ، مارس ، ١٩٨٨

(٢) ـــــــــــــــ ، الكتاب الاحصائى السنوى ، أعداد مختلفة .

(٣) جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للاحصاءات الزراعية ، مجلد رقم (٩) ، الخرطوم ، ديسمبر ١٩٨٩ .

(٤) عبد القادر دياب ، تخطيط الانتاج الزراعى من منظور تعظيم العائد الاجتماعى ، مذكرة خارجية رقم (١٤٧٧) ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، يونيو ١٩٨٨ .

(٥) معهد التخطيط القومى ، آفاق الاستثمارات العربية ، ودورها فى خطط التنمية المصرية ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٣٨) ، القاهرة ، فبراير ١٩٨٦ .

(٦) ـــــــــــــــ ، الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعى ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، مجلد رقم (٤٥) ، القاهرة ١٩٨٩ .

(٧) ـــــــــــــــ ، الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضى الزراعية الجديدة ، قضايا التخطيط والتنمية فى مصر (مجلد رقم ٣٦) ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٨٦ .

(٨) وزارة الزراعة ، السياسات السعرية والتسويقية الزراعية فى ج م ع ، القاهرة ، ١٩٨٧ .

(٩) وزارة الزراعـــــــــــة ، نشرة الاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، ١٩٧٨ .

(١٠) ـــــــــــــــــ الادارة المركزية للاقتصاد الزراعى ، بيانات غير منشورة .

(١١) وزارة التخطيـــط ، الشعبة المركزية للتجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة .

12- Grant M. Scobie; Food Subsidies in Egypt: Their Impact on Foreign exchange and trade, washington D.C, IFPRI 9.12

13- Jean-Jacques Dethier; (1989) "Trade, exchange rate, and Agricultural Pricing Policies in Egypt, the world Bank, washington D.C,.

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continuad Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الأسمده والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ • (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذيه والغذاء والتنمية الزراعيه فى البلاد العربيه • (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩ / ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥)• (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ــ ١٩٧٦)• (اغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين• (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربيه • (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠ / ٧١ ــ ١٩٧٨)• (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها • (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه أجزاء)• (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ــ ١٩٧٩• (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية • (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعيه •
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)• (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري (ثلاثة أجزاء) • (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعية في مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها (أكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص في التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وآثارها على السياسات الزراعية في مصر • (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) المحورات الشمالية بين الاستغلال النهائي والاستغلال السمكي • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجاري والتعاون الاقتصادي بين مصر والهند ويوغوسلافيا • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخليط الصادرات من السلع الزراعية • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الآفاق المستقبلية في صناعة الغزل والنسيج في مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف آفاق الاستثمار الصناعي في اطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار في ج • م • ع مع الاشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنية في تنمية الاساليب الفنية للانتاج في مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبة على الدخل الزراعي في مواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومي • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي وطرق قياسها في جمهورية مصر العربية • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt. Sept.1986 .

(٣٦) الملامح الرئيسية للطلب على تملك الأراضي الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان في مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها في خطط التنمية المصرية • (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادي للاراضي الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية المختلفة على المستوى الاقليمي لجمهورية مصر العربية عامي ٨٠ ، ١٩٨٥ • (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ـ	بحث الاسترراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢ـ	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالقاء	أكتوبر ١٩٨٨
٤٣ـ	دور الصناعات الصغيره فى التنميه دراسة استطلاعيه لدورها فى الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤ـ	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعه ٠	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥ـ	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه	فبراير ١٩٨٩
٤٦ـ	امكانيات تطوير الضرائب العقاريه لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر ٠	فبراير ١٩٨٩
٤٧ـ	مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨ـ	دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية القطاع الزراعى ٠	فبراير ١٩٩٠
٤٩ـ	الانتاجية والأجور والأسعار ـ الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشاره خاصة للدراسات السابقة عن مصر ٠	مارس ١٩٩٠
٥٠ـ	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحه للتنميه ٠	مارس ١٩٩٠
٥١ـ	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢ـ	بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣ـ	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤ـ	التخطيط الاجتماعى والانتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥ـ	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقه ٠	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦ـ	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧ـ	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨ـ	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠

٥٩- سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الثانية) نوفمبر ١٩٩٠